

أ.د. زينب عبد العزيز

صليبية الغرب وحصارته



من حائط البراق إلى جدار العار

(الذي سماه اليهود ظلماً وعدواناً حائط المبكى)

تقديم:

أ.د. على جمعة

أستاذ أصول الفقه بجامعة الأزهر

ومفتي الديار المصرية



6

صلبية الغرب وحضارته

من كائط
البراقع
الى جدار
العار

اسم الكتاب: من حائط البراق إلى جدار العار
اسم المؤلف: أ. د. زينب عبد العزيز
المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبد الرؤوف سعد
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١١١٧٣ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-376-074-X
جمع اليكترونى: فور إتش ت: ٠١٠/٦٦٧٤٣٣٥
تصميم الغلاف: كامل جرافيك
التنفيذ الفنى: أحمد وليد ناصيف
الإشراف الفنى: محمد وليد ناصيف
الإشراف العام: أ. أسعد بكري كوسا
الطباعة : القبس للطباعة وفصل الألوان
ت: ٣٦٤٠٨٣٥ - ٣٦٨٥٦٢٨ - ٥٢٤٣٣١٤



حقوق الطبع
محفوظة

الطبعة الأولى
٢٠٠٤

تحذير:

جميع الحقوق محفوظة لدار الكتاب العربى للنشر وغير
مسموح بإعادة نشر أو إنتاج الكتاب أو أى جزء منه أو تخزينه
على أجهزة استرجاع أو استرداد اليكترونية أو نقله بأى
وسيلة أخرى أو تصويره أو تسجيله على أى نحو بدون أخذ
موافقة كتابية مسبقة من الناشر أو المؤلف.

الآراء الموجودة
بالكتاب لا تعبر
بالضرورة عن رأى الدار



دار الكتاب العربى

دمشق - القاهرة

URL: <http://www.daralkitab.net>

سوريا - دمشق - الحجاز - شارع مسلم البارودى هاتف: ٢٢٣٥٤٠١ ص.ب ٣٤٨٢٥ فاكس: ٢٢٤٧٢٩٧
مصر - القاهرة - ٥٢ شارع عبد الخالق ثروت - شقة ١١ تليفاكس: ٣٩١٦١٢٢
E-mail: darkitab2003@yahoo.com

<http://kotob.has.it>

صلبية الغرب وحضارته

من حائط البراق

إلى جدار العار

الذي سماه اليهود ظلماً وعدواناً حائط المبكى

أ. د. زينب عبد العزيز

تقديم

أ. د. على جمعة

أستاذ أصول الفقه بجامعة الأزهر
ومفتى الديار المصرية

الناشر

دار الكتاب العربي

دمشق - القاهرة

إهداء

إلى شهداء «ثورة البراق» وشهداء «الانتفاضة» إلى آلاف القتلى والجرحى الذين أريقت دماؤهم دفاعاً عن المسجد الأقصى وحائط البراق وعن كل شبر من أرض فلسطين المحتلة...

إن دماءكم ستظل حية، نابضة، أمانة في عنق كل مسلم ومسلمة حكماً ومحكومين حتى يتم تحرير القدس وفلسطين...

وستظل دماؤكم وصمة عار في جبين المجتمع الدولي الذي تواطأ بالفعل وبالصمت لإقامة ذلك الكيان المغتصب لأرضكم.. لأرض فلسطين..

تقديم

القدس عزيزة علينا، والحرم مقدس عندنا، وفلسطين أرضنا، ولا ننساها ولو حاولوا أن ننسى، ولن ننساها مهما فرط فيها المتخاذلون، أو العملاء أو الكافرون، ومهما تنوعت أنواع الخنازير.

ولقد صدر من الجمعية العامة ومجلس الأمن واليونسكو - وهى هيئات الأمم المتحدة - قرارات تشكل مجلداً كبيراً حول القدس وحدها منذ عام ١٩٤٧ م وحتى سنة ٢٠٠٠ م وكلها تدين إسرائيل والكيان الصهيونى وأغلبها يعترضها صوت واحد أو يمتنع عن التصويت وهو صوت أمريكا، وكلها تؤكد أن القدس عربية وأن السيادة العربية هى التى يجب أن ترجع عليها بعد مصيبة 1967 واحتلال الصهاينة للقدس الشرقية التى هى عين القضية وأساس مراد اليهود، ثم بعد ذلك - ومن غير منطق إلا منطق العدوان والبلطجة الدولية والكفر الذى ليس بعده ذنب - يدعون إلى سلام وإلى حوار وإلى تفاوض، ولن يكون هناك سلام حيث إن الصهاينة يريدون تصفية جسدية للعرب والمسلمين، لا بأس ولكن سنقتل أمام كل واحد منا واحداً منهم، والعاقبة للمتقين، وسنرهبهم ونرهب قلوبهم كما فعلنا أول مرة.

وما دام تسامح المسلمين مع اليهود لم يفلح، وهو التسامح الذى استمر ١٤ قرناً من الزمان، حميناهم فى الأندلس، وحميناهم فى تركيا، وحميناهم فى فلسطين، وسمحنا لهم بالنواح والنحيب والبكاء والعيول

والولولة على خطاياهم في حق الله والناس والخلق أجمعين عند حائط البراق الشريف، ما دام كل ذلك لم يُجَدِّ، فلا مناص ولا بد ولا مفر من الجهاد في سبيل الله، جهاد المسلمين الذي عودونا النبيل في كل شيء، في قتالهم وسلمهم، في حياتهم وموتهم، جهاد أخبر عنه الصادق الأمين وخاتم المرسلين ﷺ حيث يقول: «سيقاتل المسلمون اليهود حتى يقول كل حجر وشجر يا عبد الله يا مسلم خلفي يهودي فتعال فاقتله إلا شجر الفرقد فإنه من شجر اليهود». وهم قد زرعوا شجر الفرقد بكثرة في الضفة الغربية وليس ذلك بمانعهم منا وليس ذلك بمجدٍ شيئاً لهم، بل قدر الله فيهم أن يُذبحوا كما تذبح الشاة، كما ورد في الآية ١١١ من التلمود، وهذا الكتاب بين أيدينا يحكي القصة، قصة القدس، وقصة الحرم، وقصة الحائط الغربي، حائط البراق الذي أسماه اليهود حائط المبكى.

ويحكي بالوثائق التي جمعتها الأستاذة الدكتورة: زينب عبدالعزيز، أستاذة الحضارة والأدب الفرنسي بالجامعات المصرية - يحكي ويشرح لمن لا يعرف ولا يقرأ عن القضية الفلسطينية ما تدهش له الألباب والعقول، ويتحير الحليم بعد قراءته، ولم السكوت المخزي، والصمت الرهيب! ويتشوف كل واحد ممن عنده عزة وكرامة أن يدندن بقول الشاعر:

في سبيل الله دوماً نبتغي رفع اللواء فليعد للقدس مجده أو ترق فيه الدماء

فاللهم ارفع الفشاوة عن العيون، والحجب عن القلوب، والوقر من الأفئدة، واجعلنا مع الصادقين، ولا تفجعنا في قدسنا، ورد علينا أرضنا، وانصر المجاهدين، وانفع بهذا الكتاب يا رب العالمين.

أ. د. علي جمعة

أستاذ أصول الفقه بجامعة الأزهر

ومفتي الديار المصرية

مقدمة الطبعة الثانية

من حائط البراق إلى جدار العار..

توالت الأحداث في القضية الفلسطينية وتراكت الكتابات والقرارات حتى بات من المحال لأي فرد أن يلم بكل تفاصيلها منذ بدأ مشروع غرس الكيان الصهيوني المقتصب لأرض فلسطين، حتى تشييد ذلك الجدار الذي أطلقت عليه الصحافة الفرنسية بحق عبارة: «جدار العار»..

والعار هنا يرجع إلى حقيقة أن ذلك الكيان الصهيوني المقتصب لأرض لاحق له فيها بكل المقاييس والوثائق والأعراف، والذي أصبح يمتلك أكبر ترسانة للأسلحة المتطورة في المنطقة، من أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل- ذلك الكيان العسكري العنصري الشديد التعصب، الذي تسانده أكبر قوة عسكرية غاشمة في العالم، يقوم بتشيد جدار من الأسمنت المسلح بارتفاع ثمانية أمتار وطول ٦٠٠ كيلو متر، لحماية نفسه من حجارة الانتفاضة وحجارة أصحاب الأرض السليبة.. وذلك بمساندة الغرب الصليبي وإسكات العالم الإسلامي والعربي، أي بصمت السواد الأعظم من المجتمع العالمي.. فالقلة القليلة النادرة التي لا تزال بها بقية من ضمير حتى لا تلجأ إلا لعبارات من قبيل الاعتراض، والاحتجاج، وعدم الموافقة وما إلى ذلك من كلمات جوفاء..

وكان المفترض أن يتم بناء «جدار العار» هذا على خط التقسيم أو ما أطلقوا عليه «الخط الأخضر» الذي كان يفصل الضفة عن الكيان الصهيوني فيما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٧.

إلا أن مساره لم يلتزم حتى بذلك الخط الظالم وإنما راح يتوغل فى أراضى الضفة لحماية المستعمرات الصهيونية وفرض سياسة الأمر الواقع الاستعمارية ولتفتت الضفة وتحويلها الى ما يشبه الجزر الصغيرة التى يصبح من المحال على الفلسطينيين أن يتجولوا فيما بينها. وبالتالي سيكون من المحال حتى إقامة دولة فلسطينية صالحة للعيش فيها.

وفى تقرير لمنظمة الأمم المتحدة، تم نشره فى جنيف فى ٢٠٠٣/٩/٣٠ يقول جون دوجار المندوب الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية، «إن الجدار يضم أجزاء هامة من الضفة خاصة تلك التى أقيمت عليها مستعمرات يهودية».

ويؤكد التقرير: «أن هذا الضم يعتبر غزوا فى عرف القانون الدولى، وأن ذلك ممنوع بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقية الرابعة لجنيف الخاصة بحماية المدنيين فى زمن الحرب».

ويضيف السيد دوجار قائلاً: «لقد حان الأوان لإدانة ذلك الجدار كعمل غير شرعى لضم أراض جديدة مثلما تمت إدانة ضم إسرائيل للقدس الشرقية ومرتفعات الجولان على أنه عمل غير شرعى». ثم يطالب المجتمع الدولى «بعدم الاعتراف بسيادة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية التى ضمها الجدار».. إلا أنه من الواضح أن المجتمع الدولى فى وادٍ وما يقوم به الغزاة فى وادٍ آخر..

وقد صدر ذلك التقرير فى الوقت الذى كانت ستجتمع فيه حكومة الكيان الصهيونى لإقرار تشييد الجزء التالى من الجدار. وقد أكد أرييل شارون عزمه

على مواصلة تشييد الجدار وأنه سوف يضم مستعمرة أرييل التي تقع داخل الضفة بمسافة ٢٢ كيلو مترا، وذلك رغم اعتراض الولايات المتحدة (جريدة لوموند ٢٠٠٣/٩/٣٠).

وكان البيت الأبيض قد أحاط الكيان الصهيوني علماً، في ٢٢/٩/٢٠٠٣، «بأن الجدار يمثل عقبة لمشاريع الولايات المتحدة في المنطقة، وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات للتقليل من وقع إنشائه على الفلسطينيين»- «التقليل من وقع إنشائه» وليس وقف إنشائه: إلا أن حكومة الكيان الصهيوني قد ضربت بمطلب البيت الأبيض عرض الحائط مثلما اعتادت أن تفعل بكافة القرارات، وقررت في أول أكتوبر ٢٠٠٣ بناء المرحلة الثانية من جدار العار..

ولقد بدأ تشييد ذلك الجدار في شهر يونيو ٢٠٠٢، وسط تعميم إعلامي فاضح، في الفترة التي تزايد فيها اللغو حول خارطة الطريق واقتراح إنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين- تلك الخارطة العنصرية الظالمة التي تم وضعها في اتفاقيات أوسلو التي نصت على التخلي عن عودة اللاجئين وكل ما تلاها من تنازلات.

والمعروف أن تلك الدولة المزعومة للفلسطينيين لن تكون دولة ذات سيادة بالمعنى المفهوم، فهي منزوعة السلاح، ولا يحق لها تكوين أي جيش، وعلى من يتنقل من أبنائها بين منطقتيها (غزة والضفة) عليه أخذ موافقة قوى الاحتلال التي يقع عليها التحكم في الفلسطينيين.

ويوضح مراسل جريدة لوموند في القدس، في مقال نشر في ٢٤/٦/٢٠٠٣، «أن ذلك الجدار لا يظهر في محادثات السلام الدائرة، إلا أنه على أرض الواقع يبدو فعلاً كعقبة أساسية في مصداقية خارطة الطريق التي تتكهن بإنشاء دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥»! وذلك لأن التعديلات والالتواءات التي أدخلت على مسار الجدار الأصلي تسمح بحماية ٩٠٪ من المستوطنات الصهيونية المبنية على الأراضي الفلسطينية في الضفة»،

موضحاً ان الحياة ستصبح مستحيلة بالنسبة للفلسطينيين فى هذه المنطقة إذ سيجد أكثر من مائتى ألف من الفلسطينيين أنفسهم محصورين بين الخط الأخضر، الذى يحرم عليهم تخطيه، وبين جدار العار الذى عند انتهائه سيجد قرابة نصف مليون فلسطينى أنفسهم فى نفس ذلك المأزق.

وفى شهر أغسطس ٢٠٠٣ أعلن برنامج الأمم المتحدة للتنمية نداءً للمجتمع الدولى للحصول على ثمانية عشر مليون دولار لتقديم مساعدات عاجلة للمجتمعات الفلسطينية المتضررة من بناء مجموعة من الجدران والسياج والحواجز فى الضفة- وكالمعتاد: ولا من مجيب!

ففى المرحلة الأولى قام جدار العار بشق مجموعة من الطرق وشبكات المياه وأصبح يمثل حاجزا بين الفلسطينيين المقيمين على جانبيه وبين أراضيهم وآبارهم وأسواقهم وكافة خدماتهم العامة.

فالاقتراب من المناطق القريبة من جدار العار ممنوع بإحكام. ويوضح التقرير الذى قدمه تيموثى روترمل، أن تأثير الجدار على الزراعة فى محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية «مقلق للغاية».. وذلك لأن أكثر من نصف الإنتاج الزراعى للضفة، وقيمته حوالى ٢٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠، يأتى من هذه المناطق. أى أن الفلسطينيين سوف يُحرمون من واحد من أهم مواردهم المالية.

وقد أدى بناء ما تم تشييده من ذلك الجدار المخزى حتى تاريخ التقرير المشار إليه (٢٠٠٣/٨/٢٩) إلى اقتلاع أكثر من ٨٣ ألف شجرة زيتون وغيرها من أشجار الفاكهة، و ٢٤٩ هكتاراً من الأراضي المروية (بما فيها الصوبات)، و ٣٧ كيلو متراً من موارد المياه و ١٥ كيلو متراً من الطرق الزراعية، إضافة إلى مساحة قدرها ٢٨٣ كيلومتراً مربعاً من الأراضي التى أصبحت معزولة فيما بين حدود الضفة المسماة بالخط الأخضر والجدار.. ومن المعروف أن ٥٧% من هذه المساحة هى حقول زراعية ومزارع زيتون.

وفى مقال نشر فى ٢٠٠٣/٩/٢٨ توضح جريدة لوموند الفرنسية «إن

هناك أسلوبيين لمتابعة الأسلاك الشائكة: من الجانب الإسرائيلي هناك طريق أسفلتي ممهد ممتد بمحاذاتها وممنوع على الفلسطينيين المرور فيه. أما من الجانب الفلسطيني، فلا بد من عبور مساحات من الأرض الخراب التي تعلوها الحجارة الغليظة والحصى والرديم وأشجار الزيتون واتباع الطرق الملتوية غير الممهدة والانتقال من قرية إلى أخرى ومن سيارة إلى أخرى على الجانب الآخر من الحجارة أو نقاط التفتيش، والانتظار إلى ما لا نهاية عند كل نقطة.. الانتظار لمدة ساعات دون حتى التأكد من أن المستعمر سيسمح لهم بالمرور، الأمر الذي يعنى أن المرء، فى الجانب الفلسطيني، لا يسير بهذا الأسلاك الشائكة وإنما يصطدم بها..

وإذا ما ضربنا مثلاً بما حدث فى قرية كفين التى تم الاستيلاء على ٧٠٪ من أراضيها عام ١٩٤٨ لأدركنا مرارة الواقع. فبعد خمس وخمسين عاماً ها هو جدار العار الصهيونى يلتهم ٧٠٪ أخرى من المساحة المتبقية من القرية. ويوضح المقال أن الوصول إلى كفين لا بد من المرور بنزلة عيسى وباكة الشرقية، وهما قرىتان فلسطينيتان وجدتا أنفسهما فجأة وبسبب ذلك الجدار فى معزل عن الأرض المفتتحة وعن الضفة. وقد تم هدم أكثر من مائتى منزل وحانوت فلسطينى وانتزاع أكثر من مائة هكتار من الأراضى واقتلاع ثلاثة آلاف شجرة زيتون ويبرر الصهاينة ذلك الاغتصاب والهدم قائلين: «كان قد تم بناؤها بلا تصريح»! أصحاب الأرض بحاجة إلى تصريح للبناء عليها!

أما مدينة قلقيلية فقد عزلها الجدار تماماً فى حلقة خانقة لحماية مستعمرتين صهيونيتين. والمعروف أن أرض قلقيلية تضم أكبر حقل للمياه الجوفية. لذلك تم الاستيلاء على ٤٠٪ من أراضيها ومن مواردها المائية.

والمعروف أن الغزاة يتحكمون بعجرفة فيما يتعلق بالمرور عبر ذلك الجدار، فكل يوم هم فى شأن. «فأحياناً يمنعون مرور من هم أقل من ٣٥

سنة، وأحياناً لا يُسمح بالمرور إلا لمن يعتلى حماراً. وإذا لم تكن هناك أية أوامر عسكرية، فالبوابة تفتح لمدة ربع ساعة فقط ثلاث مرات يومياً. فمن ذا الذى يمكنه ضبط ركوبته ومواشيه على مواعيد غير ثابتة؟ والتجار الذين يأتون من رام الله للحصول على مؤنهم لا يمكنهم الانتظار ست ساعات حتى يعاد فتح الباب. ولم يعد أحد منهم يأتى.. وبلا تجار يشترون المحصول لا يمكن للمزارعين الانتظار ويضطرون إلى العودة من حيث أتوا».

وعندما سئل رون نخمان عمدة مستعمرة أرييل عن أضرار ذلك الجدار وتخطيه لحدود ١٩٦٧، قال بكل صلف: «تلك الحدود طُرّهات، إن الخط الأخضر غير وارد فى الإنجيل»! وأخطر ما يشير إليه هذا المقال هو الإعداد لتشديد جدار العار حول مدينة القدس. «فهو بذلك سيعزل الربع مليون فلسطينى فى المنطقة الشرقية عن الضفة، وسيضم حدود البلدية ويفصلها عن ضواحيها الطبيعية. ولقد بدأ بالفعل وضع عشرات الكيلو مترات من السياج الكهربائى والأسلاك الشائكة والطرق المخصصة للدوريات العسكرية. وقد فصلت بالفعل مدينة القدس عن مدن الضفة عند رام الله فى الشمال، وبيت لحم فى الجنوب، وأبو رديس فى الشرق». وذلك يعنى على حد قول المقال: «تطويق وحماية مدينة القدس الكبرى كما حددتها دولة إسرائيل»! لذلك لا يتمكن أهالى أبورديس من الذهاب للصلاة فى ساحة المسجد منذ فترة.

كما يقوم جدار العار باختراق حرم جامعة القدس واقتلاع ثلث مساحتها. وتم عزل مدينة بيت لحم بالفعل وأقيم حولها السياج ونقاط المراقبة. فالمدينة محاطة فعلاً بخمسة عشر كيلو متراً من السياج الكهربائى والأسلاك الشائكة والطرق العسكرية التى تعزل بيت لحم عن القدس وعن شمال الضفة.

ولقد تكلف الجزء الأول من جدار العار خمسمائة مليون يورو،

وسيتكلف الجزء المتبقى مليارا إضافياً. وعلى الرغم من تلويح- مجرد تلويح- الولايات المتحدة بتجميد الأموال التي تقدمها لمساندة الصهاينة، فقد قررت حكومة الاحتلال مضاعفة إتباع الأعمال الجارية حتى تنتهى خلال ستة أشهر من تشييد جدار كان من المتوقع أن يستغرق عامين، وسوف يصل طوله بالالتواءات الجديدة إلى ستمائة كيلو متراً..

وحول سياسة أرييل شارون القائمة على اقتلاع الفلسطينيين بمضاعفة التوغلات فى المدن الفلسطينية ومعسكرات اللاجئين؛ للقتل والاعتقال والسجن وهدم المساكن لينتهى الأمر بخلق «شعب من المعتقلين وشعب من حراس المعتقلات»، يورد تقرير عليمه بومدين- تيرى المندوبة بالبرلمان الأوروبى بعض الأرقام المخزية: «فمنذ بداية الانتفاضة تم اعتقال أكثر من خمسة آلاف فلسطينى ظلما وبلا محاكمة، وقتل أكثر من ألفين وخمسمائة فلسطينى مدنى، وتم جرح أكثر من ثلاثة وعشرين ألفاً خلال الهجمات العسكرية للمستعمر فى فلسطين المحتلة، دون حصر المدنيين الذين تم قتلهم فى الغارات الأخيرة على جنين أو غزة. علما بأنه منذ أول شهر يوليو قامت قوات الاحتلال بثمانمائة وخمسة وأربعين اختراقاً ومخالفة لاتفاقيات الهدنة»!

وتتهى عليمه تقريرها بمطالبة الاتحاد الأوروبى بتجميد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصهاينة مثلما تم ذلك من قبل مع نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا.

إلا أن الموقف الأوروبى لا يقل مساندة للكيان الصهيونى عن الموقف الأمريكى.

ويكفى أن نشير إلى خطاب دمنيك دى فيليان، وزير خارجية فرنسا، الذى ألقاه عند زيارته للقاهرة فى شهر أبريل ٢٠٠٣، والذى يقول فيه «إن إسرائيل، مثلها مثل كل الدول الشرعية من حقها الحصول على الأمن وعلى الاعتراف الكامل من جيرانها. وتعلم إسرائيل أن فرنسا لن تقبل أبداً أن يدان

كيانها أو أن يتم تهديده، إذ أن المجتمع الدولي من خلال هيئة الأمم قد اعترف بها صبيحة الوحشية النازية. والفلسطينيون أيضاً من حقهم أن تكون لهم دولة يمكن العيش فيها وأن تكون ديمقراطية!»

وانطلاقاً من طمس معالم أن ذلك الكيان الصهيوني محتل لأرض فلسطين، ومباركة الاعتراف به كدولة ذات سيادة (٩١)، يتناول دى فيليبان بنود خارطة الطريق القائمة على وأد الوجود الفلسطيني، والتلويح بإمكانية إقامة دولة مستقلة في غضون عام ٢٠٠٥، ويتباكى على أنه سيكون على «دولة إسرائيل» أن تتنازل عن بعض حقوقها «وتقبل الآخر»، كما يطالب جميع الدول العربية بقبول إسرائيل كدولة في هذه المنطقة والاعتراف كلية بذلك البلد المجاور وتقديم كافة ضمانات الأمن والاستقرار وتطوير العلاقات الطبيعية معه في سلام. ثم يضيف قائلاً: «إن العالم بحاجة إلى شرق أوسط قادر على توصيل صوته إلى المسرح العالمى» - ولا يفوته التلويح بإمكانيات الاستثمارات والتنمية التي يمكنها أن تنتج عن ذلك الموقف «لإقامة شراكة طموحة بين أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط».

(أى أنه قد أتى لفرض عملية التطبيع على العالم الإسلامى والعربى والتلويح بالمقابل من الاستثمارات).

وقد نشر ذلك الخطاب الملئ بالمغالطات والتناسى في جريدة لوموند فى ١٢/٤/٢٠٠٣.

والجدير بالذكر أن الجرائد المحلية لم تشر إلا إلى جانب المجاملات وأغفلت حقيقة حضوره وأنه مجرد إصدار أوامر للتعجيل بالتطبيع والتلويح بالمقابل!

ولكى ندرك ما يدور فى قطاع غزة حالياً (فى شهر أكتوبر ٢٠٠٣)، فى تلك الهجمة الكاسحة التى يقودها الغزاة، علينا أن نطالع ما أوردته جريدة «لوموند ديبلوماتيك» الشهرية فى عددها الصادر فى مايو ٢٠٠٢ حول تدمير

مخيم جنين، وهى مدينة كانت تضم أربعة عشر ألفا وخمسمائة نسمة. ويبدأ المقال بهذه الفقرة القاتمة:

«إن المنظر يتحدى أى وصف. إنه تجسيد للهلع بعينه، إنها رؤية ما بعد الإعصار، المنازل مهدمة كلياً أو جزئياً، وهى عبارة عن أنقاض من الأسمنت المسلح والحديد والأسلاك الكهربائية المتداخلة بسيارات نسفتها الدبابات أو الصواريخ لتضيف بعداً وحشياً ومرعباً لذلك المنظر الذى تخيم عليه رائحة الجثث الممددة فوق الأنقاض. فلم يتبق أى شئ من البنية التحتية».

ويؤكد المقال أن ٩٠٪ من المنازل لم تعد صالحة للسكنى، كما تم نسف المنطقة الشرقية ووسط المدينة تماماً. كما تم هدم مقار أية مؤسسة أو مكتب تابع للسلطة الفلسطينية بدأب وإصرار» فقد كان الهدف اقتلاع كافة الرموز وكافة الوسائل والإمكانات».

ثم يشير المقال إلى أنه تم الإعداد لهذه الهجمة بفكرة الإطاحة بالبلدة. إذ تم استخدام طائرتى كوبرا لدك المدينة، وهى الطائرات التى تم استخدامها فى فيتنام، إضافة إلى الطائرات والصواريخ الأخرى.

ويقول أحد طياري ذلك السرب المشارك: «لقد ألقينا كمّاً من القذائف لا يمكن حصره ، إذ تم تجنيد كل فرقتنا لذلك».

ويضيف آخر: «كنا نلقى القذائف على كل شئ وعلى كل نافذة أو أى بصيص من الضوء فقد كانت الأوامر الصادرة إلينا واضحة محددة: حطموهم!»

أما عن ضحايا تلك «المجزرة» على حد وصف شيمون بيريز لها، والتى نجم عنها «محو المدينة من الوجود» كما تقول الجريدة، فقد تم الإعلان عن بعض الأرقام التى تثير السخرية لعدم تمشيها مع وحشية القذائف ومنع وصول عربات الإسعاف. «فالرقم الحقيقى يقبع فى المقابر الجماعية التى فحتها الغزاة- كما يورد المقال، حيث كانوا يضعون الجثث فى أكياس سوداء

ثم ينقلونها من أماكن تجميعها في سيارات ثلاثيات إلى المقابر التي أعدها الجيش الإسرائيلي.. ولا يدري أحد عدد الجثث التي تم نقلها في تلك المقابر الجماعية. سيظل لغزا» وإن كان «غالبية السكان» هو الرقم الحقيقي..

وما من محطة أخبار إذاعية أو تليفزيونية في العالم إلا ونقلت تلك المناظر الوحشية المخزية، لكن الصمت أعتى..

ويواصل الكيان الصهيوني اقتلاع الفلسطينيين وحضارتهم بإصرار ودأب، بينما يزداد الضغط بكل صلف على مزيد من الصمت والتنازلات.. ففى يوم الثلاثاء ٢١/١٠/٢٠٠٣ اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على قرارين عربيين: إدانة بناء الجدار، وعرض الموضوع على محكمة العدل الدولية فى لاهاي لاستصدار قرار بوقف البناء وهدم ما تم تشييده. وأدانت الجمعية العامة بناء الجدار بإجماع ١٤٤ صوتاً، وموقف السياسة الأمريكية المتواطئة لم يتغير فأعلنت الفيتو الشهير الذى يتصدى لأى بادرة تمس الكيان الصهيونى من قريب أو بعيد.

بينما أعلن وزير التجارة والصناعة للكيان الصهيونى قائلاً: «إن الجمعية العامة عبارة عن مؤسسة سياسية ولا يحق لها اتخاذ أية قرارات قانونية. ولقد رأينا إلى أى مدى هذا الموضوع هو عبارة عن مسألة سياسية!»

أما الموضوع الثانى الذى كان من المقرر التصويت عليه، أى رفع قرار الإدانة هذا إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار قرار قانونى بإدانة بناء الجدار والحكم بهدمه، فمن اللافت للنظر أن كافة الجرائد المحلية لم تتناول إلا الجزئية الأولى من الخبر بصيغ متفاوتة التفاصيل. أما محطات البى بى سى والاورونيوز وجريدة لوموند فقد أكدوا «أنه تم فرض ضغوط شديدة على جامعة الدول العربية حتى لا يتم رفع القرار إلى محكمة العدل لحسم الموقف»..

ومثلما يتوالى مسلسل الغزاة لهدم واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ومن ماضيه وحضارته، يتوالى مسلسل التنازلات من الجانب الإسلامى والعربى. وهنا لا يسعنا إلا أن نتساءل: لماذا؟ لماذا كل هذه التنازلات والقضية بكل هذا الوضوح رغم تعقدها الشديد فيما يتعلق بالأحداث والقرارات الدولية التى لم يتم الالتزام بها من جانب الغزاة؟

فعلى الرغم من ذلك التعقيد المتراكم، هناك بعض الخطوط التى يجب ألا تغيب عن أذهاننا، ومنها أساساً:

١- فلسطين أرض سلبية بكل المقاييس والأعراف

٢- لا حق للصهاينة فى هذه الأرض لا بالنصوص القديمة ولا الحديثة، فما هو مبنى على خطأ يعد خطأ بكل الموازين والمقاييس.

٣- لقد بدأت مأساة فلسطين بالتحايل والوعود الكاذبة من جهة، والتسلل التدريجى بناء على هذه الأكاذيب من جهة أخرى. وهنا لابد من توضيح هذه النقطة بشئ من التفصيل:

فالتحايل كان على مستويين أو فى جانبين متباينين: الجانب الغربى من جهة، والجانب الإسلامى العربى من جهة أخرى. وقد أورد تيودور هرتزل فى الجزء الأول من مذكراته (فى أواخر القرن التاسع عشر) أنه استطاع أن يجد مدخله للاحتيال على بابا روما وخلق الكيان الصهيونى قائلاً: «منذ حوالى عامين أردت أن أجد حلاً للمسألة اليهودية بمساعدة الكنيسة الكاثوليكية على الأقل فى النمسا. أردت التوصل لمقابلة البابا، بالطبع بعد التأكد من تأييد رؤساء الكنيسة النمساوية ومخاطبته بما يلى: ساعدونا ضد المعادين للسامية وأنا أقود حركة كبيرة لدخول اليهود المباشر فى المسيحية»!!

وبذلك ضمن هرتزل مساندة الغرب الصليبي، وخاصة معقل الكرسى الرسولى- حتى وإن كان ذلك على حساب العقيدة المسيحية بعامه،

والكاثوليكية بصفة خاصة. فكل ما بالأنجيل وغيرها من إدانات واضحة لليهود يؤكد ذلك، بدءاً من أنهم «قتلة الرب يسوع المسيح» إلى كل ما قاله عنهم من أنهم أشرار وفسقة وزناة وأفاعي، وما إلى ذلك.. وهذا التواطؤ لقادة الكرسي الرسولي طمعا أو أملا في تصوير اليهود يفسر الاختراق الذي وقع له أيام المجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢ - ١٩٦٥) وتبرأته لليهود من دم المسيح وتحميل وزر مقتله على كافة المسيحيين - علما بأنه لم يكن آنذاك - أيام صلبه كما يقولون - ما يسمى بالمسيحيين، فالكلمة تم اشتقاقها لأول مرة سنة ٦٤م أيام نيرون، الذي قاد ضدهم أول حملة اضطهاد واتهمهم بإشعال حريق روما سنة ٦٥م. وكانت كلمة «المسيحيين» تطلق على أتباع السيد المسيح الأوائل من باب السخرية. والمعروف أن السيد المسيح قد صُلب، كما يقولون، في عيد الفصح في أبريل سنة ٣٠م، ولم يكن يؤمن به إلا بضعة حواريين يختلفون حتى في عددهم. فكيف يمكن تحميل وزر مقتله على «فئة» أو «شعب» غير موجود؟!

٤- أسطورة محارق النازي

لقد ضَمَنَ الصهاينة مساندة الغرب الصليبي له اعتماداً على أسطورة محارق النازي المزعومة والتي أصبح العديد من المتورطين الغربيين يقلل بكثير من الأرقام المشار إليها، بل هناك من ينكر وقوعها إجمالاً.

والغرب الصليبي بعامة وأوروبا بصفة خاصة تتواطأ في مخطط البيان الصهيوني تخلصاً من وجودهم في أراضيها. فأيام حكومة ليون بلوم، في فرنسا، المسماه «الابنة الكبرى للكنيسة» كان رئيس الوزراء وكافة أعضاء الوزارة الفرنسية من اليهود. بل ها هي بولندا، بلد البابا يوحنا بولس الثاني، رئيس جمهوريتها الحالي من اليهود. والمتابع لأحداث بولندا الداخلية حالياً يدرك المعارك الخفية والمعلنة من جانب اليهود البولنديين الذين بدأوا يسيطرون بصورة لافتة للنظر.

٥- المجتمع الدولي

تضامن المجتمع الغربي المسيحي خاصة بعد تبرأة الكرسي الرسولي لليهود واعترافه بالكيان الصهيوني وبالأمر الواقع، بصور متفاوتة في مساندة ذلك الكيان رغم كل ما يقوم به من مجازر متنوعة لاقتلاع الفلسطينيين، وبدأت لعبة التلاعب بالمسميات حتى صار المحتلون الغزاة «أصحاب دولة ذات سيادة» كما يردد البعض، وكما رأينا في خطاب وزير خارجية فرنسا المشار إليه في الصفحات السابقة.

ويتوالى اللعب بالألفاظ حتى بات البعض من ذلك الغرب يتوسل لأولئك الغزاة لعمل التوضيحات اللازمة «لقبول الآخر» والآخر هنا هم أصحاب الأرض وأصحاب الحق فيها! وكلها شذرات في مسلسل اللامعقول الذي نعيشه.

٦- القرارات والاتفاقيات الدولية

ودون الدخول في متاهات التفاصيل فما من قرار صادر من هيئة أو منظمة دولية والتزم به الكيان الصهيوني المحتل لأرض فلسطين، وما من اتفاقية تمت إلا وكانت على حساب تنازلات جديدة مفروضة على الفلسطينيين وأهمها ضياع القدس وعدم عودة اللاجئين وعددهم أكثر من خمسة ملايين فلسطيني، والاستيلاء على المسجد الأقصى لهدمه وبناء الهيكل المزعوم.

٧- الجانب الإسلامي والعربي

انساق أصحاب القرار في لعبة الوعود- أو على الأقل الجزء المعلن منها، ومنها التأكيد على عدم المساس بالحضارة والتراث الفلسطيني، ولا بكيان الشعب الفلسطيني وأمنه، ولا بالقدس التي ستظل عاصمة للفلسطينيين، وباقي المسلسل المرير من التنازلات معروف.. ولا يقابله إلا صمت مخز من البعض أو بعض التحركات التي لا تسفر عن شيء في نهاية المطاف! فإن كان الصهاينة والغرب الصليبي يتلاعبون ويتحايلون لتنفيذ مآربهم، فما الذي يجبر المسلمين والعرب على التدنى الى ذلك الصمت المهين

أو التشدد ببعض العبارات غير المجدية؟ فكل ما حصلوا عليه من وعود مجرد كلمات هباء، حتى صار وصف أو اختصار وصف القضية من جانب أصحاب القرار أنها بدأت بالخيانة، وتواصلت بالخيانة، وكل ما نرجوه ألا تنتهى بنفس الخيانة!

٨- الإطار العام للمجتمع الدولي وخاصة أمريكا

من الواضح أنه مهما كانت هناك خلافات بين البلدان الغربية وبعضها أو بينها وبين أمريكا، فسرعان ما يتم تخطيها طالما الهدف العام هو التخلص من الإسلام والمسلمين خاصة في هذا العقد الذي نحن فيه والمخصص لتتصير العالم. أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم يعد موقفها بحاجة إلى توضيح عنه من أنها تريد إعادة تشكيل المنطقة وتطمع في ثرواتها واستعمارها، إضافة إلى ضمان أمن ما تطلق عليه «إسرائيل الكبرى» واقتلاع الإسلام. فما تقوم به من عريضة سياسية باحتلالها غير المشروع لأفغانستان والعراق وها هي تستعد للانقضاض على غيرها بنفس المزاعم الكاذبة ليس بحاجة إلى تعليق.

وفي مقال صدر بجريدة واشنطن تايمز في ٢٣/١٠/٢٠٠٣ بقلم باتريك بوكافن، أحد مساعدي الرؤساء نيكسون وفورد وريجان، مؤيداً ما قاله الجنرال ويليام بويكين، وهو من المبشرين المسيحيين، مدافعاً عما قاله ضد الإسلام، موضحاً: «لقد أعلن بويكين في تجمعات مسيحية عن إيمانه بأن المسيحية هي الطريق الصحيح للإيمان وأن يسوع هو الله وأن الله يرشد أمريكا في حريها ضد الشيطان. وبالنسبة لمسيحي مؤمن لا يوجد أي خطأ في ذلك، إلا أن رئيسنا الذي لا يريد أن يُعرف أن حربه ضد الإرهاب هي حرب دينية، قد اضطر أن يعلن تحت ضغط من مساعديه أن آراء بويكين لا تمثل ما يعتقدونه هو وإدارته»!!

وكل ما يعنينا من هذا الاستشهاد هو كشف أن السيد بوش لا يزال بتلاعب بالألفاظ ويعتمد على الأكاذيب «حتى لا يُعرف أن حربه ضد الإرهاب هي حرب دينية» ضد الإسلام!

ومن جهة أخرى، لابد من الإشارة هنا إلى التغيير المفاجئ لسياسة الحكومة الفرنسية، ففي جريدة ليبراسيون الصادرة في ٢٧/١٠/٢٠٠٣ مقال يشير إلى أن فرنسا تعيد نظرها في قوة الردع النووية التي تمتلكها، وأنه سوف يتم تحديد أهدافها نهائياً في مطلع عام ٢٠٠٤، وأن قوة الردع النووية الفرنسية سوف تستهدف ما يطلق عليه الأمريكان عبارة «الدول المارقة»، أي تلك الدول التي تتزود بأسلحة الدمار الشامل- أي منطقة الشرق الأوسط وكل ما بها من بلدان مسلمة وعربية، وتمثل تهديداً لكيانها، وإن كانت تأخذ في اعتبارها «الصين» أيضاً، وإن كانت قد أطلقت عليه «السيناريو البعيد».

ويورد المقال أن جاك شيراك كان قد أعلن في «معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني» قائلاً: «إن تطوير بعض الدول لصواريخ بعيدة المدى، يمكنها أن تمنحها ذات يوم إمكانية تهديد الأراضي الأوروبية بأسلحة نووية وبيولوجية أو كيميائية. وإذا ما كانت نواياهم معادية تجاهنا، فإن قادة هذه الدول عليهم أن يعرفوا أنهم يعرضون أنفسهم إلى خسائر لا يمكنهم قبولها» أي ما معناه على حد وصف المقال يعرضون أنفسهم إلى: «ضربات ذرية ضد مراكز القوى الاقتصادية والسياسية أو العسكرية».

لذلك أضاف شيراك قائلاً: «يجب على فرنسا أن تمتلك مجموعة متنوعة لتأكيد قوتها الرادعة لمواجهة كل الظروف وأيا كان مصدر أو طبيعة التهديد».

والمقال برمته بحاجة إلى دراسة متأنية إذ أنه يكشف أننا علينا أن نتوقع من الآن أننا لن نعاني من عريضة السياسة الأمريكية وحدها، وإنما هاهي السياسة الفرنسية تسير على خطاها لتنافسها العريضة بمصائر شعوب الشرق الأوسط باستخدام نفس القنابل الذرية المحدودة المفعول والمسماة «ميني نيوكس» في ضربات وقائية حاسمة!!

وهذا الانقلاب المبالغ في السياسة الفرنسية ليس بجديد عليها، فقد سبق لها القيام بنفس الدور المبالغ أيام حرب العراق الأولى، في عهد فرانسوا ميتران، عندما قام صدام حسين باحتجاز الرهائن الفرنسية كوسيلة

ضغط، وكان في وسع فرنسا أن تضغط على أمريكا وتحول دون اندلاع الحرب، لكنها بعد التفاوض مع طارق عزيز، وتم إخلاء سبيل الرهائن، تضامنت مع السياسة الأمريكية واندلعت «عاصفة الصحراء» بمباركتها.

٩- ما يمكن عمله في العالم الإسلامي والعربي

من المؤكد أنه لولا تراخي بعض أصحاب القرار في العالم الإسلامي والعربي وقبولهم الضغوط والتنازلات المفروضة عليهم لما استطاعت القوى الصهيونية والصليبية الوصول إلى أي شيء مما انتزعوه بالكذب والتحايل والقهر...

ونحن لا نطالب هنا بالمعاداة أو بأى عبارات جوفاء، لكنه من المؤكد أن توحيد الصف الإسلامي والعربي أصبح ضرورة تتصدر الأولويات. وتنفيذ الاقتراح الذي تقدمت به السيدة عليمة بومدين من تجميد العلاقات مع ذلك الغرب الصليبي المعتدى برمته، حتى يأخذ الفلسطينيون حقهم ووضعهم، يعد من أقل وأبسط الحلول التي يمكن القيام بها. مجرد تجميد العلاقات في كافة المجالات والميادين. وقد سبق للدول الغربية اتخاذ هذا الموقف مع الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا. ومثل هذا التجميد الشامل لكافة التعاملات يعد أقل ما يمكن عمله حتى يسترد الشعب الفلسطيني أرضه السلبية وكافة حقوقه المغتصبة.. فهل من مستجيب؟!

أفيقوا يا أصحاب القرار قبل أن يأتى ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ (غافر: ٥٢).

أفيقوا يا أصحاب القرار أينما كنتم، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعَذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ (الروم: ٥٧) فالدفاع عن الحق أولى من السكوت على جدار العار..

زينب عبدالعزيز

٢٠٠٤

عرض القضية

فى الوقت الذى تواصل فيه قوات الاحتلال الصهيونى حصارها العسكرى للضفة الغربية وقطاع غزة، منذ انتفاضة الأقصى التى اندلعت فى أواخر سبتمبر ٢٠٠٠، بعد أن هاجم أرييل شارون وحشد من أنصاره حرم القدس الشريف وفى الوقت الذى يتم فيه هذا الحصار العسكرى الهمجى داخل الحصار الأكبر الذى بدأ منذ عام ١٩٤٨، بكل ما اعتراه من أحداث اقتلاع وإبادة علنية لشعب أعزل، وهو ضحية سلسلة متواصلة من التآمرات الدولية.. خرج علينا الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى أواخر فترة رئاسته بمقترحات ترمى إلى تتويج نهاية حكمه بدق المسمار الأخير فى نعش الشعب الفلسطينى وجريمة اغتصاب فلسطين المحتلة، وابتلاعها إلى غير رجعة، ودق الإسفين الهادم لوجود المسجد الأقصى...

لن نناقش هنا المقترحات الأمريكية هذه التى تعنى تسليم الكيان الصهيونى المحتل لأرض فلسطين ما نسبته ٩٧٪ من أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، والسماح له بضم «تجمعات مستوطنات يهودية على أن تعطى الفلسطينيين مساحات من الأراضى بدلاً منها»، متناسياً أن هذه الأراضى وتلك التى يتحدث عنها ويقسمها ويوزعها وفقاً لهواه، بحيث يبدو الأمر وكأنه يمن بها على الفلسطينيين، أنها أراضيهام أصلاً وفعلاً، وأنه قد تم الاستيلاء عليها بأبشع وأحط وسائل الاستيلاء وأجرمها على مرأى ومسمع من العالم

أجمع، بل بمباركته وتواطئه، سواء بالفعل أو بالصمت وغض الطرف..

ولن نناقش مبدأ اقتراح كلينتون على الكيان الصهيوني «استئجار مزيد من أراضٍ جديدة» حتى وإن كانت بنسبة ٣٪ وما إلى ذلك من إجراءات خادعة لا تمثل في الواقع سوى مزيد من التحكم في مدينة الخليل والإبقاء على الوجود الصهيوني داخلها.

ولن نناقش حقيقة هذه المقترحات الأمريكية برمتها والتي لم تتغير في جوهرها عما سبقها من مقترحات سوى مزيد من الالتفاف والتحايل في صياغة العبارات بغية منح الكيان الصهيوني حق الاستيطان النهائي في أبشع جريمة احتلال واغتصاب تاريخية وأوضحها، ثابت للعالم أجمع تفاصيل حياكتها وتنفيذها.

ولن نناقش الثقة الساذجة التي يفترضها في أفراد ذلك الكيان، وهو أعلم الناس بأن عدد مرات انتهاكهم لحقوق الشعب الفلسطيني في أراضيه المغتصبة وقرارات دولية، ومروراً بكل ما قاموا به من تفنن في تعذيب وحشي، وتكسير عظام، واعتداءات جنسية تقوم بها مختلف فرق الأمن الإسرائيلية المدنية والعسكرية على السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، وكل ما يقومون به من أعمال استفزازية مهينة ضد أصحاب الأرض وأصحاب الحق، وصولاً إلى حقيقة انتزاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتغييبه عن الوجود.

كما لن نتحدث هنا عن تلك المجازر التاريخية من قبيل «دير ياسين»، و«صبرا وشاتيلا»، ولا «مجزرة المصلين» في ساحة المسجد الأقصى في أكتوبر ١٩٩٠، ولا مختلف مجازر التطهير العرقي التي وقعت وما زالت تتواصل حتى يومنا هذا.. ولا عن اتفاقيات «كامب ديفيد» التي حولت القضية من احتلال غاصب لأراضي الغير، إلى مجرد «أراضٍ متنازع عليها».

ولا عن موقف أمريكا المتحيز بسفور لا يفعله إنسان، وكلها حقائق

معاشة، إن دلت على شيء فلا تدل سوى على حقيقة واحدة، بكل أسف، وهي: أنه قد تم الاتفاق بين السادة في العالم الغربي «المتحضر» على اختيار الشعب الفلسطيني كضحية يكفر بها عن جرائمه ضد يهود يرفض وجودهم على أراضيهم ولأسباب معروفة.. وهي حقيقة لا يسع المجال هنا لتناولها.

كما لن نناقش تلاعب الرئيس الأمريكى المذكور فيما يتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وديارهم.

● وإنما سنتناول تلك الجزئية من مقترحاته والمتعلقة بالمسجد الأقصى الذى يجب ألا يكون موضع تفاوض أو نقاش.. تلك الجزئية التى طرحها فى «ديمقراطية متفردة»، من خلال ثلاثة خيارات مضحكة، حيث إنها شيء واحد لا خيار فيه، وهى:

(١) سيادة فلسطينية على الحرم القدسى الشريف، وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربى والمناطق المقدسة، وتعتبر جزءاً منه.

(٢) سيادة فلسطينية على الحرم القدسى الشريف، وإسرائيلية على الحائط الغربى «قدس الأقداس» الذى يعتبر جزءاً منه.

(٣) سيادة فلسطينية على الحرم القدسى الشريف، وإسرائيلية على الحائط الغربى مع سيادة وطنية مشتركة فيما يتعلق بالحفريات أسفل الحرم القدسى الشريف، أو وراء الحائط، واتفاق مشترك على أية عمليات حفر، ويتعهد الطرفان بعدم الحفر تحت الحرم.

● ومؤدى هذه الخيارات المتحيزة الثلاثة هو: منح الكيان الصهيونى السيطرة على المنطقة السفلى من الحرم، بما فيها حائطه الغربى المعروف تاريخياً باسم «حائط البراق» لأن سيدنا محمداً صلوات الله وسلامه عليه قد ربط البراق الذى أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، على ذلك الجدار، وهو نفس الجدار الذى يطلقون عليه زوراً وتدليساً «حائط المبكى».

كما تمنح هذه المقترحات الكيان الصهيوني الحق في القيام بحفريات أسفل الحرم، أو وراء ذلك الحائط الغربى، مع مراعاة أن يكون «بقرار مشترك» بين سلطة الصهاينة والسلطة الفلسطينية.

ولا نملك إلا أن نعجب لتناسى سيادته عجرفة ذلك الكيان وعريدته بكل القرارات الرسمية والدولية، ولا نقول: الإدانات، حتى يتخيل بسذاجة أن هؤلاء القتلة سيأخذون رأى الفلسطينيين قبل هدم المسجد، خاصة بعد أن أصبح معلوماً لدى الجميع - بالعبارات المكتوبة والصور المنشورة، أنهم قد أعدوا «هيكل سليمان»، ولم يبق سوى هدم المسجد الأقصى لإقامته!

● **وأهم ما نود لفت نظر المسلمين إليه، بل ونظر كافة الأطراف التي تتناول هذا الموضوع بالرأى والمناقشة، أن هذه الساحة بكل ما تتضمنه من آثار تمثل جزءاً لا يتجزأ من تراث المسلمين، وأن الحائط الغربى تعود ملكيته على المسلمين وحدهم، لأنه يمثل جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف الذى هو من أملاك الوقف الإسلامى.**

وليس هذا القول مجرد قرار حماسى أو عاطفى، وإنما هو قرار اللجنة الدولية التى تم تشكيلها سنة ١٩٣٠ للبت فى زعم اليهود وادعائهم ملكية ذلك الحائط. وقد تقدمت هذه اللجنة بتقريرها إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠ وهو بعنوان: «الحق العربى فى حائط المبكى فى القدس».

أى أن الرئيس الأمريكى بتقديم تلك المقترحات الثلاثة التى يمنح من خلالها للصهاينة حق هدم المسجد الأقصى وما حوله من آثار إسلامية، بدأ بمناقضة قرار لعصبة الأمم، بنفس البساطة التى يقوم بها الصهاينة تخطى كل القرارات.. فلا نعتقد أنه يجهل حقيقة وضع الحائط الغربى لساحة المسجد الأقصى ولا واحداً من رجالاته الذين يمدونه بالمعلومات.

● **لقد طال الوجود الصهيونى أكثر من اللازم تحت حماية بعض المسئولين العرب مرة بالهزيمة، ومرة بالهدنة، ومرة بالنكسة، ومرة بالتطبيع،**

ومرة بالتواطؤ والتهاون، ولا يمكن تفسير الوضع القائم إلا بهذا... فالإنفاق العسكرى عند العرب ٦٠ ملياراً سنوياً، تذهب إلى بائعى السلاح الأمريكان، وعند الكيان الصهيونى ٦ مليارات فقط، وطائراتنا ٤٥٠٠ فى مقابل ٦٠٠ عنده، وعدد جيوشنا ٢,٥ مليون نسمة، فى مقابل ٢٠٠ ألف عنده، وقس على ذلك كل جوانب العسكرية العربية.

فإن انضم إلى ذلك ما عند المسلمين، وهم يمتلكون الآن القنبلة الذرية وأسلحة الدمار الشامل وغير الشامل، وعددهم فاق المليار والربع، وأصبح متقدماً لأول مرة فى التاريخ على أتباع كل الأديان فى الأرض؛ إذا انضم ذلك لما عند العرب، تبين مدى الوهن الذى ألقى فى القلوب، كما أخبر سيدنا رسول الله ﷺ حيث يقول: «ويلقى فى قلوبكم الوهن»، قالوا: وما الوهن يا رسول الله، قال: «حب الدنيا وكراهية الموت».

● **إن فرية «حائط المبكى» المزعوم، مثلها مثل كل الفريات الصهيونية، بما فيها عملية غرس نفس ذلك الكيان، قد تمت بنظام يمكن أن نطلق عليه بالعامية المصرية «نظام السحلبة»، أى بنظام التسلل خطوة خطوة حتى لا ينتبه أحد إلى حقيقة ما يحاك. وقد بدأت الأساليب التدريجية التى عمدت إليها الصهيونية لتغيير الوضع الراهن عن ذلك الحائط بعد «الحرب العالمية الثانية».**

وتلخصت هذه الأساليب التسللية: فى جلب الكراسى والمصابيح والستائر من قبَل المصلين اليهود، وذلك على غير عاداتهم السابقة منذ هدم الهيكل، ووضع هذه الأدوات أمام الحائط وتركها حتى يحدثوا سابقة تمكنهم من التقدم إلى الادعاء بحق ملكية الأرض التى يضعون عليها هذه المعدات... ويزداد التسلل ليضاف إلى هذه الفرية أن ذلك المكان يمثل: قدس أقداس الهيكل.

● **وتتبعه العرب إلى هذه الحيلة، وقاموا بالاحتجاج لدى الحكومة البريطانية على هذا الخرق الواضح للوضع الراهن، كما قاموا بتعبئة رأى**

العام الفلسطيني للتصدي له. ودارت محادثات طويلة بين رئيس المجلس الإسلامي الأعلى وحكومة الانتداب، بدأت في ١٩ من فبراير ١٩٢٢ واستمرت بلا انقطاع تقريباً إلى عام ١٩٢٩ عندما أدى الاستفزاز اليهودي عند الحائط الغربي إلى انفجار عربي مسلح ضد الجوالة اليهودية في القدس وغيرها من المدن الفلسطينية ردّاً على المؤامرة الصهيونية على «حائط البراق» وتحويله إلى «حائط المبكى».

وكما اشتد الموقف العربي، كان رجال الانتداب يأمرّون الصهاينة برفع تلك المعدات، فينصاعون لفترة ثم يعاودون المحاولات.. وتكررت المحاولات إلى أن وقع انفجار عام ١٩٢٩ المعروف باسم «ثورة البراق».

وإثر هذه الاضطرابات أرسلت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق في هذا الموضوع تعرف بلجنة «شو» نسبة إلى رئيسها.

ومن ضمن ما أوصى به «شو» في تقريره إرسال لجنة خاصة للتحقيق في حقوق العرب واليهود في «حائط البراق».

وتقدمت الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم تطلب الموافقة على تكوين لجنة خاصة لهذا الغرض.

وفي ١٥ من مايو ١٩٣٠، وافق مجلس عصبة الأمم على الأشخاص الذين تم ترشيحهم من قبل بريطانيا لعضوية اللجنة، وهم:

(١) إلياس لوفجرين: وزير الشؤون الخارجية الأسوجي سابقاً وعضو مجلس الأعيان في أسوج.

(٢) شارل باردى: نائب رئيس محكمة العدل في جنيف ورئيس محكمة التحكيم النمساوية - الرومانية المختلطة.

(٣) س. فان كمبن: عضو البرلمان الهولندي وحاكم الساحل الشرقي

لجزيرة سومترا سابقاً.

وقد وصلت هذه اللجنة الدولية إلى مدينة القدس في ١٩ من يونيو ١٩٣٠ وأقامت بها شهراً كاملاً، عقدت خلاله، ٢٣ جلسة، التزمت خلالها بالأصول القضائية المتبعة في المحاكم الإنجليزية، كما استمعت بالإضافة إلى ممثلي الطرفين الرسميين إلى ٥١ شاهداً، استدعى اليهود ٢١ منهم، واستدعى العرب العدد آخر. وأثناء هذه الجلسات تم إبراز ٦١ وثيقة أو مجموعة من الوثائق، منها ٣٥ وثيقة قدمها اليهود، و ٢٦ قدمها العرب.

● **ويوضح وليد الخالدي،** الذي قدم لهذا التقرير عندما قامت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت بنشره عام ١٩٦٨، كيف كان الدفاع العربى يشير الإعجاب بإدراكه العميق لمغزى القدس، وما ترمز إليه في نظر العرب والمسلمين.. وقد حضر جلسات اللجنة مندوبون من جميع الأقطار العربية والإسلامية في العالم بما في ذلك مندوبون من المغرب وإيران واندونيسيا.

وانتهت اللجنة الدولية من وضع تقريرها في أول ديسمبر ١٩٣٠، ونالت استنتاجاتها موافقة الحكومة البريطانية وموافقة «عصبة الأمم». وبذلك؛ أصبح هذا التقرير وثيقة دولية في غاية الأهمية، لا بد من الاستناد إليها للرد على تلك الفريات الثلاث التي يفترضها الرئيس الأمريكى.

● **وتتلخص الاستنتاجات التي خرجت بها اللجنة:** في أن «حائط المبكى» بالذات هو: أثر إسلامى مقدس، وأنه بكل حجر ومدماك فيه، طولاً وعرضاً، بما فيه الرصيف المقابل والمنطقة الملاصقة له داخل أسوار المدينة القديمة ملك عربى ووقف إسلامى خالداً، وأنه لا حق إطلاقاً وشمولاً لليهودية في ملكية أية ذرة من ذراته، وأن كل ما لليهودية علينا هو «حق» الزيارة إلى الحائط ليس إلا.. وأن هذا «الحق» منبعه التسامح العربى الإسلامى ولا ينطوى على أى نوع من أنواع الملكية لليهود، بل هو مقيد بالحدود التي تفرضها الأعراف والتقاليد الإسلامية من حيث أوقات الزيارة

أو كيفية أدائها، وما يجوز للمصلين اليهود الإتيان به إلى الحائط من أدوات من أجل الزيارة.

والجدير بالذكر والدال على فرية الصهاينة في ملكية «حائط البراق»، أن مكان نواح اليهود قديماً كان على «جبل الزيتون» حيث كان باستطاعة المصلين مشاهدة أطلال «الهيكل» عن بعد أو بالقرب منه. بل حتى الوعد المشئوم الذي وقعه «بلفور» في نوفمبر ١٩١٧ والذي قال فيه:

إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وتبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، مع البيان الجلى بأن لا يُفعل شيء يغيّر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن.

نقول: حتى هذا الوعد المشئوم ينص على عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية بغض الطرف عن اعتبار الفلسطينيين طائفة من الطوائف المقيمة في فلسطين!

إن الغرب الذي ألف القيام بالمجازر وعمليات الإبادة والقتل الجماعي أو العرقي، ببرود ودأب وكأنه لا يقترب شيئاً مخرلاً بالإنسانية وحقوق الإنسان أو بالعدالة والأمانة والشرف، والذين اغتالوا سكان استراليا الأصليين وأبادوهم، وأبادوا هنود الأمريكتين، وأبادوا شعب الألبيجوا، وأقاموا مجازر البروتستانت المعروفة بمذبحة سان برتليمي (في باريس) والتي صارت رمزاً لعدم التسامح الديني، ومن أقاموا مجازر الحروب الصليبية على مدى قرنين من الزمان بزعمامة البابوية ومباركتها، وأبادوا ملايين المسلمين فيها وفي مجازر محاكم التفتيش وفي كل ما تلاها من مذابح في البوسنة والهرسك والبانيا أو إندونيسيا وأفريقيا وغيرها..

إن أولئك الذين تقطر أيديهم بدماء ملايين الأبرياء لن يحركوا ساكناً

لإنقاذ شعب فلسطين الذى أصبح أكثر من نصفه لاجئاً يعيش فى المخيمات بسبب تواطئهم.. **ولن يحركوا ساكناً** لإنقاذ البقية الباقية المعزولة من السلاح إلا من بضعة حجارة وسط ترسانة مدججة بالمحرم والمباح من الأسلحة.. فهذه قضية يقع حلها على عاتق العرب والمسلمين أينما كانوا.

● إن القدس بأسرها مدينة عربية يجب أن تظل موحدة وعاصمة أبدية لفلسطين.

● إن المسجد الأقصى، ثالث الحرمين وأولى القبلتين، يجب ألا يكون مادة تفاوض بأى صورة من الصور، فهو بيت من بيوت الله لكل المسلمين، والمساس به يعد مساساً بما لله من مقدسات فى الأرض التى بارك حولها.

● لا تهاون ولا تفريط فى حق عودة اللاجئين إلى بلادهم وديارهم.

● الدفاع عن القدس موحدة عاصمة لفلسطين أمانة فى عنق أصحاب القرار المسلمين والعرب.

● الدفاع عن المسجد الأقصى وحائط البراق أمانة فى عنق كل مسلم ومسلمة فى جميع أنحاء العالم وأينما كانوا.

● الجهاد فى سبيل الله دفاعاً عن المسجد الأقصى أمانة فى عنق كل مسلم ومسلمة.

● **لقد تمت عملية غرس الكيان الصهيونى فى أرض فلسطين المحتلة بسبب خيانة بعض الملوك والرؤساء العرب آنذاك..** واليوم يطالب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأن يشارك جميع الملوك والرؤساء والحكام المسلمين والعرب فى **خيانة جماعية موحدة** لاقتلاع شعب فلسطين ودفن ملف القضية الفلسطينية لاستتباب الوضع للصهاينة فى أرض فلسطين المحتلة.. وتزداد الضغوط عليهم لا للاشتراك فى هذا المخطط فحسب، وإنما لقيادة المنطقة بأسرها إلى **خيانة أرواح ابنائهم ودمائهم وشرفهم**

بفضل ما يتمتعون به من سلطان وقهر..

**وهنا لا يسعنا إلا أن ندعو الله سبحانه وتعالى بيقظة الضمائر وتطهير
البصر والبصائر، وأن يثبت المجاهدين في سبيله.**

**وليعلم العالم أجمع أن مثل هذا السلام الذي يحاولون فرضه لن يؤدي
إلى استقرار المنطقة بل سيزيدها اشتعلاً فلن ينسى المسلم مقدساته، ولن
ينسى دماء الشهداء أو يخونهم.. لأنه لن يخون الأقصى ولن يبيع البراق،
فالجهد الآن قد أصبح فرض عين على كل قادر بنفسه أو بماله.**

أ.د / زينب عبد العزيز

أول يناير ٢٠٠١

ملخص تاريخ القضية الفلسطينية (١٨٩٧م - ١٩٩٥م) (*)

- ١٨٩٧ م عقد أول مؤتمر صهيوني في بازل في سويسرا حيث أعلن الصحفي اليهودي النمساوي تيودور هرتزل عن احتمالية أو إمكانية إقامة دولة يهودية في فلسطين خلال 50 عامًا.
- ١٩٠١ م بدأ المؤتمر الصهيوني الخامس يجمع التبرعات للصندوق القومي اليهودي من أجل شراء أراضٍ في فلسطين.
- ١٩١٤/٧/١ م اندلعت الحرب العالمية الأولى.
- ١٩١٦/٥/١٦ م وقعت فرنسا وبريطانيا اتفاقية سايكس - بيكو السرية لاقتسام ممتلكات الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق نفوذ بريطاني وفرنسي (البلاد العربية).
- ١٩١٧/١١/٢ م أصدرت بريطانيا وعد بلفور الذي يدعو إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.
- (♦) أعد هذا الملف د. إبراهيم أبو عرقوب، قسم الاجتماع، الجامعة الأردنية.

- دخل الجنرال البريطاني أدموند اللنبى إلى القدس وقال:
الآن انتهت الحروب الصليبية. ١٩١٧/١٢/٩ م
- بعث الرئيس الأمريكى وورد ولسون برسالة إلى الحاخام
ستيفن وايز يعبر فيها عن موافقته على وعد بلفور. ١٩١٨/٨/٣١ م
- عين هريت صموئيل أول مندوب سام على فلسطين. ١٩٢٠/٧/١ م
- منعت قوات الانتداب البريطانى انعقاد المؤتمر الوطنى
الفلسطينى الثانى فى القدس فى شهر أيار، وقد عقد
المؤتمر الفلسطينى الثالث فى حيفا وانتخبت لجنة
تنفيذية بقيت تحكم الحركة السياسية الفلسطينية حتى
عام ١٩٣٥م.
- انعقد المؤتمر الفلسطينى الرابع فى القدس وقرر إرسال وفد
إلى لندن لشرح وجهة النظر الفلسطينية حول وعد بلفور. ١٩٢١/٦ - ٥ م
- أعلن عن تشكيل وفد فلسطينى ثان وإرساله إلى لندن
ليعبر عن رفضه لوعد بلفور لسكّرتير الاستعمار
البريطانى ونستون تشرشل والمطالبة بالاستقلال
الوطنى الفلسطينى.
- صدق الكونجرس على وعد بلفور. ١٩٢٢/٦/٣٠ م
- أصدر ونستون تشرشل الورقة البيضاء حول فلسطين
موضحاً مفهوم الوطن القومى اليهودى ومنكراً أن وعد
بلفور سيؤدى إلى قيام دولة يهودية فى فلسطين كما
استثنى فى ورقته شرق الأردن من هذا الوعد. ١٩٢٢/٧/٣ م
- بدأ الانتداب البريطانى على فلسطين طبقاً لقرار عصبة
الأمم المتحدة. سبتمبر ١٩٢٣ م

- سبتمبر ١٩٢٣ م
٢٠/١٠/١٩٣٠ م
١٩٣١/٢ م
٢٠/١١/١٩٣٥ م
١٩٣٦ م
١٨/٥/١٩٣٦ م
١٩٣٩ م
١٠/١٩٣٩ م
١٦/٨/١٩٤٥ م
٢٢/٧/١٩٤٦ م
٢٩/١١/١٩٤٧ م
- اندلاع الثورة الفلسطينية ضد اليهود والبريطانيين.
أصدر البريطانيون الكتاب الأبيض الذى يحدد أعداد المهاجرين اليهود ويمنع بيع الأراضى لهم.
بعث رئيس الوزراء البريطانى رمزى ماكدونالد برسالة إلى حاييم وايزمان يؤكد له فيها أن بريطانيا ملتزمة بقيام وطن قومى لليهود فى فلسطين؛ ذلك بعد الانتقادات اليهودية للكتاب الأبيض.
استشهد المجاهد عز الدين القسام فى معركة أحراش يعبد على يد القوات البريطانية.
من شهر نيسان - تشرين الأول الإضراب الفلسطينى الكبير.
عينت بريطانيا لجنة ريل للتحقيق فى أسباب الثورة الفلسطينية.
عقد مؤتمر عربى - بريطانى حول فلسطين فى لندن.
تشكلت العصابة الصهيونية شتيرن بقيادة أبراهام شتيرن الذى قتل فيما بعد على يد الشرطة البريطانية فى عام ١٩٤٢ م.
دعا الرئيس الأمريكى هارى ترومان إلى توطين اليهود فى فلسطين.
نسف فندق الملك داود فى القدس من قبل عصابة مناحيم بيغن مما أدى إلى مقتل ٩٥ شخصًا بريطانيًا وعربيًا.
صوتت الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين إلى

- دولتين واحدة عربية والأخرى يهودية وذلك ابتداءً من ١٩٤٨/١٠/١ م ولكن المندوبين العرب شجبوا القرار وخرجوا من الجلسة احتجاجاً عليه.
- أعلنت الجامعة العربية الحرب ضد عصابات اليهود في فلسطين. ١٩٤٧/٤/١٣ م
- استشهد القائد عبدالقادر الحسيني في معركة القسطل. ١٩٤٨/٤/٨ م
- حدثت مذبحة دير ياسين حيث قتلت العصابات الصهيونية أكثر من ٢٥٠ شخصاً منهم ١٠٠ امرأة وطفل بقيادة الإرهابي مناحيم بيغن. ١٩٤٨/٥/١٤ م
- أعلن عن إنشاء دولة «إسرائيل» وانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. ١٩٤٨/٥/١٤ م
- اعترف الرئيس الأمريكي هاري ترومان بإسرائيل الساعة ١١ و ١٢ دقيقة صباحاً. ١٩٤٨/٥/١٥ م
- دخلت خمسة جيوش عربية (الأردن ومصر والعراق وسورية ولبنان) إلى فلسطين لإنقاذها من براثن العصابات الصهيونية. ١٩٤٨/٥/١٥ م
- أعلن عن هدنة بين العرب واليهود لمدة أربعة أسابيع.. ١٩٤٨/٦/١١ م
- اغتالت العصابات الصهيونية وسيط الأمم المتحدة للسلام الكونت برنادوت. ١٩٤٨/٩/١٧ م
- أعلنت الجامعة العربية عن قيام دولة عموم فلسطين. ١٩٤٨/٩/٢٠ م
- أصبحت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة. ١٩٤٩/٥/١١ م

- ١٦/١٢/١٩٤٩ م أعلن رئيس الوزراء الصهيوني بن غوريون أن القدس ستصبح عاصمة لدولة إسرائيل ابتداءً من ١/١/١٩٥٠ م
- ١٧/٣/١٩٥٠ م اعترفت تركيا وإيران بإسرائيل.
- ٢٤/٤/١٩٥٠ م أعلنت وحدة الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن.
- ٣١/٥/١٩٥٠ م هاجمت العصابات الصهيونية وادي عربة وقتلت ٣٠ عربياً.
- ١٨/٥/١٩٥١ م احتجت الأمم المتحدة على المحاولات الصهيونية لتحويل مجرى بحيرة الحولة.
- ١٤-١٥/١٠/١٩٥٢ م تم تنفيذ مذبحة قبية حيث قتل ٤٢ فلسطينياً وهدم ٤١ منزلاً.
- ٢/١١/١٩٥٤ م بدأت «إسرائيل» بتحويل مجرى نهر الأردن.
- ١٠/١٩٥٤٦ م مذبحة كفر قاسم على يد أرييل شارون حيث قتل ٤٧ عربياً.
- ٢٩/١٠/١٩٥٦ م هاجمت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مصر فيما يسمى بالعدوان الثلاثي من أجل السيطرة على قناة السويس وقد احتلت قوات الغزو الإسرائيلية غزة وسيناء.
- ١/٣/١٩٥٧ م انسحبت القوات الصهيونية الفازية من غزة.
- ١٣/١١/١٩٦٦ م هاجمت القوات الصهيونية قرية السموع في جنوب الخليل وقتلت ١٨ شخصاً وجرح ٥٤، وهدمت ١٢٥ منزلاً.
- ٥/٦/١٩٦٧ م بدأت القوات الصهيونية حرب حزيران عندما هاجمت الأردن ومصر وسورية ولبنان.

- احتلت القوات الإسرائيلية الفازية كامل الضفة الغربية
وغزة وسيناء. ١٩٦٧/٦/٧ م
- احتلت القوات الصهيونية هضبة الجولان السورية. ١٩٦٧/٦/١٠ م
- صدر قرار ٢٤٢ عن الأمم المتحدة الذى يدعو «إسرائيل»
إلى الانسحاب من جميع الأراضى التى احتلت فى حرب
عام ١٩٦٧م. ١٩٦٧/١١/٢٢ م
- اجتمع المجلس الوطنى الفلسطينى لأول مرة فى القاهرة. ١٩٦٨/٧/١٠ م
- تم إحراق المسجد الأقصى من جانب سائح يهودى
استرالى عاش فى الكبوتسات الصهيونية لفترة من
الزمن. ١٩٦٩/٨/٢١ م
- بداية فتنة أيلول بين الجيش الأردنى والفدائيين
الفلسطينيين. ١٩٧٠/٩/١٩ م
- أعلن المبعوث الأمريكى روجرز عن خطة سلام للشرق
الأوسط. ١٩٧١/١٠/٤ م
- بدأت حرب رمضان (أكتوبر) على الجبهة المصرية
والسورية ضد الدولة اليهودية. ١٩٧٣/١٠/٦ م
- أصبح إسحاق رابين رئيساً للوزراء. ١٩٧٤/٤/٢٣ م
- بدأ وزير الخارجية الأمريكى هنرى كسنجر جولته فى
الشرق الأوسط للعمل على فصل القوات على جبهات
القتال. ١٩٧٤/٤/٢٩ م
- تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٣٧٩
الذى يساوى الصهيونية بالعنصرية. ١٩٧٥/١١/١٠ م

- ١٩٧٧/٦/٢١ م أصبح مناحيم بيغن رئيساً للوزراء فى إسرائيل.
- ١٩٧٧/٨/١٠ م زار وزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس الشرق الأوسط فى مهمة تتعلق بالسلام.
- ١٩٧٨/١١/١٩ م زار الرئيس المصرى محمد أنور السادات «إسرائيل» كأول رئيس عربى يزورها علناً منذ قيامها.
- ١٩٧٨/٩/٧ م وقع الرئيس السادات ومناحيم بيغن والرئيس الأمريكى جيمى كارتر اتفاقية معسكر داود أو كامب ديفيد.
- ١٩٨٠/٣/١٠ م أصبح إسحاق شامير رئيساً للوزراء فى «إسرائيل».
- ١٩٨٠/٧/٣٠ م أكد الكنيست الإسرائيلى (البرلمان) وحدة القدس بشطريها الشرقى والغربى.
- ١٩٨٢/٦/٦ م بدأت القوات الغازية الإسرائيلية بغزو لبنان باسم سلامة الخليل لضرب البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- ١٩٨٢/٨/٦ م دخلت القوات الصهيونية إلى غرب بيروت.
- ١٩٨٢/٨/٢١ م بدأت قوات منظمة التحرير الفلسطينية بالجلاء عن بيروت.
- ١٩٨٢/٩/٩ م عقد قمة فاس العربية فى المغرب، وتم الإعلان عن خطة سلام تتضمن انسحاب «إسرائيل» من أراضى ما قبل سنة ١٩٦٧م وقيام دولة فلسطينية وضمان أمن جميع الأطراف فى المنطقة وسلامها.
- ١٩٨٢/٩/١٨ - ١٦ م تعاونت القوات الإسرائيلية بقيادة أرييل شارون مع قوات الكتائب المارونية فى لبنان لذبح سكان مخيمى صبرا وشاتيلا ليلاً وقد قتل أكثر من ٢٠٠ رجل وامرأة وطفل.

- أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٢٥ الذى يدين مذبحة صبرا وشاتيلا. ١٩٨٥/٥/١٩ م
- بدأت القوات الإسرائيلية الغازية بالانسحاب من شرق لبنان ووسطه. ١٩٨٥/٥/٢٠ م
- أطلقت إسرائيل سراح ١١٥٠ فلسطينياً مقابل إطلاق سراح ٣ جنود أسرى كانوا لدى الفلسطينيين. ١٩٨٥/٥/٢٠ م
- اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى فى الضفة والقطاع. ١٩٨٧/١٢/٩ م
- بدأت القوات الصهيونية تنفيذ سياسة الإبعاد خارج فلسطين لقيادات الانتفاضة الكبرى. ١٩٨٨/١/٣ م
- قامت قوات الاحتلال الصهيونى بدفن ٤ فلسطينيين وهم أحياء بالجرافات وتم انتشالهم فيما بعد وإنقاذهم. ١٩٨٨/٢/١٥ م
- ١٠ - ١٩٨٨/٤/١٢ م بداية استقالات العاملين الفلسطينيين فى الشرطة لدى الحكم العسكرى فى الضفة والقطاع.
- تم اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) فى تونس على يد وحدة من المخابرات الإسرائيلية «الموساد». ١٩٨٨/٤/١٦ م
- أعلن الملك حسين عن فك الارتباط القانونى والإدارى بين الأردن والضفة الغربية. ١٩٨٨/٧/٣١ م
- عقد مؤتمر القمة العربى لدراسة أوضاع الانتفاضة. ١٩٨٨/٩ - ٧ م
- أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى المنعقد فى الجزائر عن قيام دولة فلسطينية مستقلة فى غزة والضفة الغربية معترفاً ضمناً بإسرائيل. ١٩٨٨/١١/١٥ م

- أبعدت السلطات الإسرائيلية ١٣ فلسطينياً من قادة الانتفاضة. ١٩٨٩/١/١ م
- احتل العراق الكويت. ١٩٩٠/٨/٢ م
- تعرض العراق لعدوان جوى وبحرى شامل من جانب قوات الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. ١٩٩١/١/١٥ م
- إعلان الولايات المتحدة لمبادرة عقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط لحل الصراع العربى الإسرائيلى بعد 3 أيام من انتهاء العدوان على العراق. ١٩٩١/٣/٦ م
- افتتح مؤتمر سلام الشرق الأوسط فى مدريد برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بحضور أطراف الصراع المعنية. ١٩٩١/١٠/٣٠ م
- تسلم السلطة فى «إسرائيل» ائتلاف حزب العمل بقيادة إسحاق رابين بعد فوزه بالانتخابات على أساس برنامج انتخابى يضمن فكرة التفاوض مع الفلسطينيين بهدف منحهم حكماً ذاتياً. ١٩٩٢/٦/٢٤ م
- وقعت «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ «اتفاقية أوسلو» الذى حدد معالم مشروع الحكم الذاتى الفلسطينى فى الأراضى المحتلة وذلك فى احتفال أقيم فى البيت الأبيض الأمريكى بواشنطن. ١٩٩٣/٩/١٣ م
- وقعت «إسرائيل» ومنظمة التحرير فى القاهرة اتفاقاً حول تنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة ومدينة أريحا على أن يلى التوقيع فى غضون أسابيع إعادة انتشار عسكرى إسرائيلى، وتسلم السلطة الفلسطينية زمام

الأمور في هاتين المنطقتين.

- ١٩٩٤/٧/١ م دخل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير إلى غزة وتسلم منصب رئيس السلطة الفلسطينية.
- ١٩٩٤/١٠/٢٦ م وقع الأردن وإسرائيل معاهدة سلام في احتفال أقيم على الحدود بينهما في وادي عربة وحضره الرئيس الأمريكى بل كلنتون.
- ١٩٩٥/٩/٢٤ م توصل ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلى شمون بيرز إلى اتفاق حول تفاصيل تنفيذ الحكم الذاتى فى معظم الأراضى المأهولة بالفلسطينيين فى الضفة الغربية والمدن الرئيسية فيما عرف باتفاق «أوسلو - ٢»، أو اتفاق المرحلة الانتقالية أو «اتفاقية طابا».
- ١٩٩٦/٥/٢٩ م تسلم الحكم فى إسرائيل حزب الليكود إثر الانتخابات وتسبب فى وقف عملية السلام لأكثر من ستة أشهر كاملة.
- ١٩٩٦٧/١/١٥ م تم التوقيع على اتفاق جزئى يقضى باستكمال إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى مدينة الخليل بعد تقسيمها بين الجانبين وتقاسم السلطات الأمنية فيها.



القدس أورشليم JERUSALEM

نقلاً عن كتاب
(الإسلام والسلام العالمي)
(ISLAM & WORLD PEACE)

تأليف

Annemarie Schimmel

أ. د أنماري شمل

Professor of Indo - Muslim Culture
Harvard University - USA

تلخيص وإعداد

ترجمة

فتحي حجازي

محمد عبد العظيم علي

يوليو ١٩٩٦

القدرة

ينبغي علينا الاستعانة «بقدره الله» للتحذير من المخاطر والدمار الذي يهدد الإنسانية.. إذا كنا نستطيع أن نعيش في ظل الرحمة والعدل، فإن قوانين الحقيقة سوف تحكم وتسود، وسوف تدوم الوحدة، ويخلد الصبر، وسوف لا تخيب الرأفة أبداً.. يجب على الإنسانية أن تفكر في ذلك جيداً.. وعلينا جميعاً أن نتعاون سوياً لإقرار السلام في المدينة المقدسة..

القدس

الرسالة التالية كتبت في فبراير ١٩٨٠ وأرسلت إلى كبار القادة في الشرق الأوسط وفي العالم الحر.

*** خطاب إلى قادة العالم الذين لا يزال الإيمان يعمر قلوبهم.**

بسم الله الرحمن الرحيم

ليهب الله عونهُ وتأييده إلى جميع أخواتنا وإخواننا المؤمنين. آمين.

القدس ليس مجرد اسم مدينة من المدن. وSALAM تعني السلام.. إلا أن القدس اليوم أصبحت مكاناً للصراع والنزاع. ويجب علينا أن نفكر في هذا الأمر تفكيراً عميقاً.. علينا اختبار قلوبنا وضمائرننا وأن نسأل أنفسنا

«ما هو الهدف الذى يتحقق بالحرب والاستيلاء على الأراضى؟ هل يعيش أى فاتح مخلداً؟ علينا أن نتفحص وندرس ما حدث فى الماضى، ونبحث ونجد طريقة لإقرار السلام فى القدس.

الجزء الأول من هذا الخطاب يعرض أحداثاً تاريخية وقعت فى «القدس» فى الماضى، رجاء قراءتها بعناية. لقد كتبناها على أمل أن نتعلم من الماضى ما نصصح به أخطاءنا. وإذا ما أيقنا وتحققنا من تفاهة استمرار النزاع والصراع، نستطيع أن نتخلص من مرارة ما تفرضه علينا القيود، وأن نرى أن واجبنا والتزامنا الحق تجاه كل بنى الإنسان.

والجزء الثانى من هذا الخطاب يوضح لنا كيف ينبغى أن نعمل فى الوقت الحاضر والآن..

إننا على ثقة من أن كل واحد منكم سوف يقرأ هذا الخطاب، والوضوح يملأ قلبه ثم بعد ذلك يعمل بجهد واهتمام لكى يسود السلام والهدوء والطمأنينة فى «القدس» المدينة المقدسة، وفى العالم.

أرجو السماح إذا وقع أى خطأ فيما كتب هنا. إننا لا نحاول عرض التاريخ الكامل لمدينة القدس، وإنما نرجو أن نوضح مدى عبث الحروب الدائمة وسفك الدماء التى لطخت المدينة المقدسة. علينا أن نتحد جميعاً ومعاً لإعادة السلام إلى القدس. ليمنح الله الأهلية الحسنة والسلام والحكمة لكل من يؤمن به. ولينزل الله ذلك فى كل القلوب.. آمين.



تسلسل لأحداث تاريخ القدس

«تم إعداد هذا الخطاب عام ١٩٧٩ - والتواريخ الموضحة تواريخ تقريبية»

دخل إبراهيم عليه السلام. ورحب به «ملكى صادق» Melchizedek ملك السلام وباركه.	١٩٠٠ ق.م
قاد موسى عليه السلام بنى إسرائيل، وخرج بهم من مصر	١٣٠٠ ق.م
وصل أتباعه بقيادة يشوع Joshua إلى كنعان وهزم «يشوع» ملك القدس الذي كان رأس تحالف المدن غير أن المدينة بقيت Jebusites.	١٢٤٠ ق.م
استولى داود على القدس وانتزعها من Jebusites وجعلها عاصمة لمملكته.	١٠٠٠ ق.م
خلف سليمان داود ملكا على إسرائيل	٩٧٠ ق.م
تم بناء «معبد سليمان».	٩٥٠ ق.م
نهب وسلب Shishamk مصر - مدينة القدس.	٩٢٨ ق.م
تيغلات فيلاسر Tiglath-Pileser الآشوري استولى على شمال إسرائيل وبقيت يهوذا Judea الصغرى وكانت هي	٧٢١ ق.م

- كل ما بقى من إمبراطورية داود وسليمان.
- ٧٠١ ق. م «سنحاريب» Sennacherib ملك الآشوريين ضرب الحصار حول مدينة القدس وتم صد هجومه.
- ٥٨٧ - ٥٨٦ ق. م استولى نبوخذ نصر Nebuchadnezzar ملك بابل على مدينة القدس وهدم «معبد سليمان»، ونفى اليهود في بابل، وقضى على يهوذا Judea قضاءً تاماً وأزالها من الوجود.
- ٥٣٩ ق. م أسقط قورش Cyrus ملك الفرس إمبراطورية بابل. وحرر أورشليم وأطلق سراح ضحايا نبوخذ نصر، وسمح لنسل داود بالعودة إلى أورشليم وبدأ بناء «المعبد الثانى» فى ظل حكم Sheshbazzara من نسل بيت داود وحاكم يهوذا وخلفه ابن أخيه Zerubbabel.
- ٥١٥ ق. م افتتح «معبد سليمان» الذى أعيد بناؤه.
- ٤٤٥ ق. م أتم Nehemiah تحصين أورشليم.
- ٣٣٢ ق. م غزا إسكندر الأكبر المقدونى الإمبراطورية الفارسية لكنه ترك أورشليم دون أن يمسيها.
- ٣١٢ ق. م بعد سلسلة من الحروب بين قواد الإسكندرية انتصر بطليموس وسيطر على أورشليم وأسر اليهود وأخذهم إلى الإسكندرية.
- ٣١٢ ق. م حكم أسرة البطالمة.
- ١٩٨ ق. م طرد Antiochus III المصريين من المدينة.
- ١٩٨ - ١٦٨ ق. م حكم «السلوقيون» Seleucides أورشليم . وتوجه

- Antiochus IV. إلى أورشليم لفرض الامتثال للعبادة. أجبر اليهود للامتثال للعالم اليوناني والتخلي عن الختان ونسك النظافة والصوم. وأجبروا أيضاً على عبادة زيوس. ثم نهب المعبد أقام Antiochus IV مذبحة وثنيًا وقدم الخنازير قرباناً أمام الوثن زيوس ومزق سجل القانون اليهودي وأحرق.
- ١٦٤ ق. م. ثار المكابيون Maccabes وتمردوا وطردوا «السلوقيين» Seleucides من المدينة والمعبد. وطهروا المعبد وأعادوا تكريس.
- ٦٣ ق. م. غزا «بومبي» Pompey وقوات الرومان أورشليم، ودنسوا المعبد وكرسوه لإمبراطورية روما.
- ٤٠ ق. م. طرد الرومان، ووقعت المدينة تحت حكم قصير لـ Mattathias Antigonus وملك الـ Hasmonean واستولى الرومان على المدينة من جديد.
- ٣٩ ق. م. اختار الرومان هيرودس ليكون ملكاً على اليهود (كان أبو هيرودس عربياً أجبر على اعتناق اليهودية وهكذا خضع للطقوس الرومانية وجعله مارك أنطوني مواطناً رومانياً وهكذا تعلم هيرودس - ابنه - السياسة الرومانية).
- ٢٠ ق. م. بدأ بناء معبد هيرودس.
- ٤ ق. م. ميلاد عيسى عليه السلام وموت هيرودس.
- ٤ م. محاكمة عيسى عليه السلام وانتقاله من العالم.
- ٢٩ م. قوات Gessius Flours سلبت كنوز المعبد، وذبحت

المصلين والحاخامات فاندلعت ثورة شعب أورشليم.

٧٠ م

استولى تيطس Titus على المعبد الثانى ونهبه ودمره، وقتل الآلاف المؤلفة.. وسقطت أورشليم مرة أخرى بيد الرومان ٦٥٧ سنة بعد نهب البابليين وتدميرهم المعبد الأول سقط المعبد الثانى ولم يبن شئ منذ ذلك الوقت).

١٣٢ م

قام اليهود بقيادة Bar Rokhba بطرد الرومان وجعلوا أورشليم عاصمة اليهود.

١٣٥ م

دمر هادريان Hadrian إمبراطور روما - أورشليم وبنى مكانها مدينة بأسوار جديدة وسمّاها Aelia Capitolina وبها معبد على جبل Moriah وكرسها لجوبيتر. حرّم هادريان أورشليم على اليهود ومن يتحدى التحريم يقتل.

٣٢٤ م

غزا قسطنطين البيزنطى أورشليم.

٣٢٤ م

اعتق قسطنطين الكبير المسيحية وبدأ بذلك أول حكم مسيحى على المدينة. وسار تحت راية المسيح، ووجد بين إمبراطوريتى الشرق والغرب وأعيد تكريس أورشليم. وحجت أمه هيلينا إلى أورشليم - وعينت مكان كنيسة القبر المقدس Holy Sepulchre وكنيسة الميلاد Nativity.

٣٣٦ م

بنى قسطنطين كنيسة القبر المقدس Holy Sepulchre (وكان هذا بمثابة إعادة ميلاد لأورشليم سواء كمركز روحانى أو كمكان للحج).

ميلاد محمد ﷺ.

٥٧٠ م

انطلق الفرس الساسانيون بقيادة خسرو الثانى - Khosrau II نحو الجنوب تجاه فلسطين إلى سيناء ومصر،

٦١٤ م

واستولى على اورشليم وقتلوا ٦٠ ألف مسيحي وباعوا
٣٥ ألفا للرق وهدموا المزارات المسيحية.

٦٢٩ م عاد هيراكل الإمبراطور البيزنطى - إلى اورشليم وقتل
اليهود ونفى الأحياء منهم وجدد المدينة المهدمة.

٦٣٠ م فتح محمد ﷺ مكة. وخلال السنوات السبع التالية
بدأت إمبراطورية هيراكل فى السقوط أمام نهضة الأمة
العربية.

٦٣٢ م وفاة محمد ﷺ.

٦٣٨ م فتح عمر بن الخطاب - ثانى الخلفاء الراشدين - مدينة
القدس، وبنى أول مسجد، وكان عمر ﷺ مدركاً تمام
الإدارك لقداسة مدينة القدس عالمياً، وطوال حكمه ساد
العدل وحرية العقيدة وأعفى النصارى - بصفتهم أهل
كتاب - من دفع أى ضريبة للرءوس.

٦٨٧ م أمر عبدالملك بن مروان بإقامة قبة الصخرة (أقدم حرم
مسلم لا يزال قائماً بمدينة القدس).

٦٩١ م تم تشييد قبة الصخرة وعاش النصارى والمسلمون معاً فى
سلام وكذلك حجيجهم الذين شاركوا فى مدينة القدس.

١٠٧٧ م احتشدت عصابة من البدو الأتراك يطلق عليها
السلجقة - واندفعت من بلاد فارس والعراق ومصر
واستولت أخيراً على مدينة القدس وظل المسيحيون
طوال ٧ سنوات محرومين من الصلاة فى القدس.

١٠٩٦ م ومن أجل الانتقام انطلقت أول حملة صليبية نحو

أورشليم. وتكونت الحملة من نصارى إنجلترا وفرنسا وألمانيا. أكثر من 100 ألف من المشاة عاثوا فسادًا وقتلاً في طريقهم عبر آسيا في غير نظام أو انضباط. وبلغ مدينة القدس أقل من عشرين.

١٠٩٨ م

في وقت وصول الصليبيين إلى مدينة القدس، كان المصريون في ظل الإمبراطورية الفاطمية قد استعادوا المدينة. ورغم أن الفاطميين كانوا يمنحون النصارى حريتهم في المدينة، فإن الصليبيين عام ١٠٩٩ بقيادة جوفري دي بويان استولوا على أورشليم وذبحوا المدافعين عنها وسكانها من رجال ونساء وأطفال، ودنس المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وصار دي بويان يسمى المدافع عن الضريح المقدس.

١١٠٠ - ١١١٨ م

حكم Baldwin I أول حاكم صليبي لمملكة القدس. وغطى بالجبس على النقوش العربية، وتحولت قبة الصخرة إلى كنيسة مسيحية وحرم على المسلمين واليهود الإقامة بأورشليم.

١١٨٧ م

عزم صلاح الدين على استعادة قبة الصخرة إلى الحكم العربى. وبعد مناوراته السياسية والعسكرية أصبح ملكاً على مصر وسوريا وأخيراً استكمل تحقيق أهدافه بفتح مدينة القدس. وأعاد المسلمين واليهود للسكنى بالقدس.

١١٩٢ م

عقد صلاح الدين ورتشارد قلب الأسد هدنة لمدة خمس سنوات، وأنهيا بذلك الحملة الثالثة للصليبيين، ومنح النصارى حق أداء الحج إلى أورشليم.

- ١١٩٣ م وفاة صلاح الدين رحمه الله.
- ١٢٢٩ م استعاد كل من السلطان الكامل وفرديك الثانى ملك ألمانيا - المدينة لفترة وجيزة. وحصدت الحروب المدينة مرة أخرى، فتح العرب القدس مرة أخرى. لم يعد حكم النصارى على القدس بعد ذلك لمدة ٧ قرون تقريباً.
- ١٢٥٠ م ثار المماليك على الخليفة الأيوبي بالقاهرة واستولوا على السلطة وحولوا فلسطين إلى ولاية مصرية مبتدئين بذلك فترة حكم للمصريين دامت ٢٦٧ سنة جلس خلالها ٤٧ حاكماً على العرش الملوث بالدماء لفترات قصيرة.
- ١٢٦٠ م نهب التتار القدس.
- ٢٢٦٧ م استولى المماليك على اورشليم مبتدئين بذلك فترة من التجميل المعماري لمدينة القدس المسلمة وأعادوا أيضاً بناء أسوار المدينة.
- ١٤٠٠ م نهب جنكيز خان المغولي - مدينة القدس.
- ١٤٥٣ م حاصر محمد الثانى - السلطان التركى العثمانى - بنجاح مدينة القسطنطينية.
- ١٥١٧ م استولى سليم الأول «ابن محمد الثانى» على مدينة القدس من يد الجيش المملوكى وطبقاً لعهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأصلى منح النصارى السلطة القضائية على المزارات.
- ١٥٣٧ م بدأ سليمان الكبير «الذى خلف سليم الأول» حملة لإعادة بناء مدينة القدس وتجميلها وتحسينها.

- ١٨١٦ م أباح مرسوم من السلطان الحاكم لليهود حرية الدخول إلى فلسطين. ومنذ ذلك التاريخ بدأ اليهود يتزايد عددهم بسرعة.
- ١٨٢٧ م أقامت الولايات المتحدة أول بعثة دبلوماسية بأورشليم.
- ١٨٣٩ م أنشئت قنصلية بريطانية بأورشليم لمنح اليهود الحماية.
- ١٨٤٧ م تم تجديد الكنيسة الكاثوليكية بأورشليم.
- ١٨٤٥ م وقعت معركة Crimean War بين تركيا وإنجلترا وفرنسا وروسيا بحجة تسوية موضوع السلطة القضائية على أورشليم.
- ١٨٦٠ م تم بناء أول ضاحية يهودية خارج الأسوار.
- ١٨٩٦ م نشر تيودور هرتزل كتابه «الدولة اليهودية» بتفاصيل خطة حكم دولة ذاتي يهودي بفلسطين في ظل سلطة السلطان.
- ١٨٩٧ م عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل. وأعلن هدف الحركة الصهيونية بإنشاء وطن يهودي بفلسطين. وحدثت زيادة هائلة في عدد اليهود المهاجرين إلى القدس.
- ١١٩٧ م دخل البريطانيون أورشليم. استسلم الجيش العثماني للبريطانيين. سجل وعد بلفور على بريطانيا العظمى تأييدها لإنشاء «وطن للشعب اليهودي». أيد هذا الوعد كل من فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا.
- ١٩١٩ م نهضت حركة القومية العربية بمؤتمرها السنوي معلنة

- معارضتها لأي هجرة صهيونية جديدة.
- ١٩٢٩ م وقع قتال عنيف على اليهود بمدينة اورشليم والخليل وصفد تحركه العداوة الدينية اكتسحت خلالها تقريباً المستعمرات اليهودية القديمة بمدينة صفد والخليل.
- ١٩٣٧ م إعلان اللجنة الملكية (بيل) Peal بالتوصية بتقسيم فلسطين.
- ١٩٣٩ م الحرب العالمية الثانية. أصدرت الحكومة البريطانية عام:
- ١٩٤٥ م الورقة البيضاء بالحد من هجرة اللاجئين اليهود.
- ١٩٤٥ م استسلام الألمان وإطلاق سراح ٣٠ ألف يهودى من معسكرات الاعتقال النازية.
- ١٩٤٦ م بدء الهجرة الخفية وغير القانونية لأحياء اليهود الذين نجوا من معسكرات الاعتقال.
- ١٩٤٧ م تصويت الولايات المتحدة لصالح تقسيم فلسطين، وإنشاء إسرائيل كدولة يهودية جديدة.
- ١٩٤٨ م انسحاب بريطانيا من فلسطين. إعلان قيام إسرائيل وعاصمتها القدس اشتعلت الحرب فى المنطقة، وتم تقسيم القدس.
- ١٩٥١ م اغتيال الملك عبدالله -ملك الأردن - بالمسجد الأقصى بعد دفاعه عن الاتحاد الكنفدرالى العربى.
- ١٩٥٦ م الحرب - معركة سيناء.
- ١٩٦٧ م حرب الأيام الستة: استيلاء إسرائيل على مرتفعات

**ال جولان وسيناء وغزة والضفة الغربية والقدس القديمة
من العرب وخضوع القدس للحكم الإسرائيلي.**

حرب أكتوبر (Yom Kippur War)

١٩٧٣ م

**توصلت إسرائيل ومصر إلى اتفاق سلام، وتحديد جدول
لإعادة الأراضي المحتلة. وبدأت عملية إعادة الأرض
وتطبيع العلاقات.**

١٩٧٩ م



القدس

فى قرارات الأمم المتحدة

منذ عام ١٩٤٧

(الجمعية العامة - مجلس الوصاية - مجلس الأمن - اليونسكو)
منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس
عمان

● قرار رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ م. ● مقتطفات:

إن الجمعية العامة تقرر للعام المالي ١٩٥٠:

(١) تخفيض المبلغ ٧٧٣، ٦٤١، ٤٩ دولاراً أمريكياً الذي اعتمد بموجب قرار ٣٥٦ (الدورة ٤) المتبنى في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ بقيمة ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار بسبب إلغاء الاعتماد لقيام وضع نظام دولي دائم لمنطقة القدس والحفاظ على الأماكن المقدسة.

(مع القرار: ٤٨ ضد القرار: ٥ امتناع: لا أحد)

● قرار رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ .

إن الجمعية العامة إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة:

١ - تعتبر أن تلك التدابير غير صحيحة.

٢ - وتطلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي تم اتخاذها، والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

٣ - وتطلب من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار، وذلك في غضون أسبوع على الأكثر من تنفيذه.

(مع القرار: ٩٩ ضد القرار: لا أحد امتناع: ٢٠)

● قرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ تموز (يوليو) ١٩٦٧

إن الجمعية العامة إذ تشير إلى قرارها ٢٢٥٣ (د ا ط - ٥) المتخذ في

٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ وقد تلقت التقرير المقدم من الأمين العام، وإذ تحيط علماً مع أشد الأسف وأبلغ القلق بعدم التزام إسرائيل بالقرار ٢٢٥٣ (د ١ ط ٥-٥):

(١) تأسف جداً لتخلف إسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د ١ - ط ٥):

(٢) وتكرر الطلب الذى وجهته إلى إسرائيل فى ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير التى تم اتخاذها، والامتناع فوراً عن إتيان أى عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

(٣) وتطلب من الأمين العام إعلام مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار.

(مع القرار: ٩٩ ضد القرار: لا أحد امتناع: ١٨)

● قرار رقم ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ .

إن الجمعية العامة إذا تسترشد بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذا تضع نصب عينيها نصوص ومبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وكذلك نصوص اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين فى زمن الحرب التى عقدت فى ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ .

وإذ تذكر قرارى مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) الصادر فى ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ورقم ٢٥٩ (١٩٦٧) الصادر فى ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨، وكذلك قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بهذا الأمر - وقد بحثت فى تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق فى الإجراءات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضى المحتلة، وإذ تعرب عن قلقها الشديد لانتهاك حقوق الإنسان لسكان الأراضى المحتلة.

وإذ ترى أن نظام التحقيق والحماية ضرورى لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية، كاتفاقية جنيف التى تقدم ذكرها والتى عقدت فى ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ والتى تنص على احترام حقوق الإنسان فى النزاع المسلح،
إذ تلاحظ بأسف أن أحكام تلك الاتفاقية المتعلقة بهذا الأمر لم تنفذها السلطات الإسرائيلية،

وإذ تذكر أن الدول الأطراف - بناء على البند ١ من تلك الاتفاقية - لم تتعهد باحترام الاتفاقية فحسب، بل أيضاً بضمان احترامها فى كل الظروف،
وإذ تلاحظ بارتياح أن لجنة الصليب الأحمر الدولية - بعد النظر بعناية فى مسألة تعزيز اتفاقية جنيف المعقودة فى ٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ - قد توصلت إلى استنتاج أن جميع المهمات التى تقع على دولة الحماية بموجب تلك الاتفاقية يجب أن تعتبر مهمات إنسانية، وأن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد أعلنت نفسها مستعدة لتقلد كل المهمات التى جرى تصورها لدولة الحماية فى الاتفاقية:

(١) تثنى على جهود اللجنة الخاصة بالتحقيق فى الإجراءات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضى المحتلة، وجهود أعضائها لأداء المهمة الموكلة إليهم.

(٢) تطالب إسرائيل بقوة بأن تلغى فوراً كل الإجراءات، وتكف عن كل السياسات والتصرفات مثل:

(أ) ضم أى جزء من الأراضى العربية المحتلة.

(ب) إقامة مستوطنات إسرائيلية فى تلك الأراضى، ونقل أقسام من سكانها المدنيين إليها.

(ج) هدم القرى ونسفها، ونسف الأحياء والمنازل، وتجريد الأملاك ومصادرتها.

(د) إخلاء الأراضي العربية المحتلة من سكانها، ونقلهم، وترحيلهم، وطردهم.

(هـ) إنكار حق اللاجئين والأشخاص المرحلين في العودة إلى ديارهم.

(و) سوء معاملة المساجين والمعتقلين وتعذيبهم.

(ز) العقوبة الجماعية.

(٣) تدعو حكومة إسرائيل إلى السماح لكل الأشخاص الذين هربوا من الأراضي المحتلة أو رحلوا عنها أو طردوا منها، بالعودة إلى ديارهم.

(٤) تعيد تأكيدها أن كل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لاستيطان الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس المحتلة، باطلة ولاغية كلياً.

(٥) تدعو حكومة إسرائيل إلى أن تمتثل تماماً لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب التي عقدت في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

(٦) تطلب من اللجنة الخاصة أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والاستمرار في العمل والتشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، كلما كان ذلك ملائماً، كي تضمن المحافظة على خير سكان الأراضي المحتلة وعلى حقوقهم الإنسانية.

(٧) تحث حكومة إسرائيل على التعاون مع اللجنة الخاصة وتسهيل دخولها إلى الأراضي المحتلة، لتتمكن من أداء المهام التي أناطتها الجمعية العامة بها.

(٨) تطلب من الأمين العام تزويد اللجنة الخاصة بكل التسهيلات اللازمة لاستمرار أدائها لمهامها.

(٩) تطلب من جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢

آب (أغسطس) ١٩٤٩، أن تبذل جهودها في ضمان احترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف والوفاء بها.

(١٠) تطلب من اللجنة الخاصة رفع تقرير إلى الأمين العام بأسرع ما يمكن كلما دعت الحاجة بعد ذلك.

(١١) تقرر إدراج بند في جدول أعمالها المؤقت في دورتها السابعة والعشرين عنوانه تقرير (أو تقارير) اللجنة الخاصة بالتحقيق في الإجراءات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة.

(مع القرار: ٥٣ ضد القرار: ٢٠ امتناع: ٤٦)

• قرار رقم ١٥/٣٦ بتاريخ ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١:

إن الجمعية العامة إذ تؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب أغسطس ١٩٤٩، تسري على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

وإذ تشير إلى قراراتها....

وإذ تشير إلى قرارى مجلس الأمن....

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى حماية الطابع والبعد الروحيين والدينيين الفريدين لمدينة القدس الشريف وصونهما،

وإذ تعرب عن أشد القلق لأن إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - تمعن في المضى في أعمال الحفر في المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس وفي تغيير معالم هذه المواقع.

وإذ تلاحظ مع الجزع أن الأعمال الجارية في الحفر وتغيير المعالم تهدد

بصورة خطيرة مواقع القدس التاريخية والثقافية والدينية، فضلاً عن صورتها العامة، وأن هذا المواقع لم تتعرض من قبل لما تتعرض له اليوم من خطر،
وإذ تلاحظ مع الارتياح والموافقة - قرار لجنة التراث العالمى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إدراج مدينة القدس القديمة وسورها فى قائمة التراث العالمى،

وإذ تلاحظ - مع التقدير - التوصية الصادرة عن المجلس التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فى دورته الثالثة عشرة بعد المائة بأن تعجل لجنة التراث العالمى بإجراءات إدراج مدينة القدس القديمة وسورها فى قائمة التراث العالمى المعرض للخطر:

(١) تحكم بأن أعمال الحفر والتغيير فى المنظر العام وفى المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولى والأحكام المتصلة بالموضوع من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة فى ١٢ آب أغسطس ١٩٤٩.

(٢) تقرر أن هذه الانتهاكات التى ترتكبها إسرائيل تشكل عقبة خطيرة فى سبيل تحقيق سلم شامل عادل فى الشرق الأوسط فضلاً عن أنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

(٣) تطالب بأن تكف إسرائيل فوراً عن جميع أعمال الحفر وتغيير المعالم التى تقوم بها فى مواقع القدس التاريخية والثقافية والدينية وخاصة تحت الحرم الشريف وحوله (المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة) الذى تتعرض مبانيه لخطر الانهيار.

(٤) ترجو مجلس الأمن أن ينظر فى هذه الحالة إذا لم تمتثل إسرائيل فوراً لهذا القرار.

(٥) ترجو الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة ومجلس الأمن، فى موعد

لا يتجاوز ٢٣ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٠، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

(مع القرار: ١١٤ ضد القرار: ٢ امتناع: ٢٧ غياب: ١٢)

• قرار رقم ٤٧/ ٦٣ بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢:

• ألف •

إن الجمعية العامة، وقد نظرت فى البند المعنون «الحالة فى الشرق الأوسط» وإذ تحيط علمًا بأن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٢،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ فى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١،

وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، وآخرها القرار ٨٣/٤٥ المؤرخ فى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤،

وإذ تعيد تأكيد المبدأ الأساسى المتمثل فى عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة،

وإذ تعيد مرة أخرى تأكيد سريان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة فى ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، بما فيها القدس والأراضى العربية المحتلة الأخرى،

وإذ تلاحظ أن إسرائيل - انتهاكاً للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة - قد رفضت قبول القرارات العديدة ذات الصلة التى اتخذها مجلس الأمن وتنفيذها،

«وإذ يساورها بالغ القلق إزاء عدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري الذي لا يزال محتلاً منذ عام ١٩٦٧، خلافاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة».

وإذ تحيط علمًا، مع الارتياح، بانعقاد مؤتمر السلام المعنى بالشرق الأوسط، في مدريد على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ...، وإذ تأسف مع ذلك، لأن النتائج الأساسية المطلوبة لم تحقق:

(١) تعلن أن إسرائيل لم تمتثل حتى الآن لقرار مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

(٢) تعلن مرة أخرى أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل غير قانوني وبالتالي لاغٍ وباطل وليست له شرعية على الإطلاق.

(٣) تعلن أن قرار الكنيست الصادر في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ بضم الجولان السوري المحتل، يشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨٠) وهو بالتالي لاغٍ وباطل وليست له شرعية على الإطلاق.

(٤) تعلن أن جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية القائمة على ضم الأراضي العربية المحتلة والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والجولان السوري المحتل، أو التي تهدف إلى ذلك، هي سياسات وممارسات غير قانونية، وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

(٥) تقرر مرة أخرى أن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتنفيذ قرارها المتصل بالجولان السوري المحتل هي إجراءات غير قانونية وباطلة ولن يعترف بها.

(٦) تعيد تأكيد ما قرره من أن جميع الأحكام ذات الصلة في الأنظمة

المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ مازالت تطبق على الأرض السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وتطلب إلى أطراف الاتفاقيتين أن تحترم وتكفل احترام التزاماتها بموجب هذين الصكين في جميع الظروف.

(٧) تقرر مرة أخرى أن استمرار إسرائيل في احتلال الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، وضمها إياه في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ بحكم الأمر الواقع عقب اتخاذ إسرائيل قرار فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على ذلك الإقليم يشكلان تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة.

(٨) تؤكد بقوة مرة أخرى مطالبتها بأن تلغى إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - على الفور، قرارها غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري، وقرارها المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ الذي ترتب عليهما الضم الفعلي لذلك الإقليم.

(٩) تطلب مرة أخرى انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

(١٠) تطلب إلى المجتمع الدولي حث إسرائيل على الانسحاب من الجولان السوري المحتل ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى من أجل إقامة سلم عادل، شامل، دائم في المنطقة.

(١١) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

(مع القرار: ٧٢ ضد القرار: ٣ امتناع: ٧٠)

● باء ●

إن الجمعية العامة إذ تشير إلى قراراتها التي قررت فيها أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - والتي غيرت طابع مدينة القدس الشريف ومركزها وتوخت ذلك، خاصة ما يسمى «القانون الأساسي» المتعلق بالقدس وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل - لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فوراً.

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٠ الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، ألا يعترف بالقانون الأساسي، وطلب إلى جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة، وقد نظرت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢:

(١) تقرر أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني، ومن ثم فهو لاغٍ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق.

(٢) تشجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ورفضها الامتثال لأحكام ذلك القرار،

(٣) تطلب مرة أخرى إلى تلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

(٤) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذه القرار.

(مع القرار : ١٤٠ ضد القرار:١ امتناع: ٥)

• قرار رقم ١٦٢ (١٩٦١) بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) ١٩٦١

إن مجلس الأمن

وقد نظر في الشكوى المقدمة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
في 1 نيسان (إبريل) ١٩٦١:

وقد لاحظ قرار لجنة الهدنة المشتركة الإسرائيلية - الأردنية في 20
آذار (مارس) ١٩٦١ .

(١) يوافق على قرار لجنة الهدنة المشتركة في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦١ .

(٢) يحث إسرائيل على امتثال هذا القرار .

(٣) يطلب إلى أعضاء لجنة الهدنة المشتركة - التعاون لتأمين امتثال
اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل والأردن .

(مع القرار : ٨ ضد القرار: لا أحد امتناع: ٣)

• قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

إن مجلس الأمن

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل

من أجل سلام دائم عادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش به في أمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة،

قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق:

(١) يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل دائم في

الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

(ب) إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها، والاعتراف بسيادة أراضي كل دولة في المنطقة ووحدتها واحترام ذلك، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

(٢) يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات، من بينها: إقامة مناطق مجردة من السلاح.

(٣) يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجرى اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيه بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه .

(٤) يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

(تبنى المجلس هذا القرار... بإجماع الأصوات)

● قرار رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) بتاريخ ٢١ آيار (مايو) ١٩٦٨

إن مجلس الأمن،

إذ يستذكر قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة

- ٥) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧، والقرار رقم ٢٢٥٤ (الدورة

الاستثنائية الطارئة - ٥) الصادر في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧،

وقد نظر في كتاب ممثل الأردن الدائم رقم (S/٨٥٦٠) حول الوضع في القدس وتقرير الأمين العام رقم (S/٨١٤٦)،

وقد استمع إلى البيانات التي أقيمت في المجلس،

وإذ يلاحظ أنه منذ تبني القرارات المذكورة أعلاه، قد اتخذت إسرائيل المزيد من الإجراءات والأعمال التي تتنافى مع هذه القرارات،

وإذ يذكر الحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم عادل،

وإذ يؤكد رفضه الاستيلاء على الأراضي بالفتح العسكري:

(١) يأسف على فشل إسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه.

(٢) يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأموال التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس.

(٣) يدعو إسرائيل بإلحاح إلى أن تبطل هذه الإجراءات وأن تمتنع فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير وضع القدس.

(٤) يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار.

(مع القرار: ١٣ ضد القرار: لا أحد امتناع: ٢)

• قرار رقم ٢٦٧ (١٩٦٧) بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ آيار (مايو) ١٩٦٨، وقراري الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة - ٥) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ ورقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة - ٥) الصادر في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧. المتعلقين بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل والتي تؤثر في وضع القدس، وقد استمع إلى البيانات التي أدلى بها الفرقاء المعنيون بهذا الموضوع،

وقد لاحظ اتخاذ إسرائيل مزيداً من الإجراءات التي أدت إلى تغيير معالم القدس وذلك بعد اتخاذ القرارات المذكورة أعلاه،

وإذ يؤكد المبدأ القائل بأن الاستيلاء على الأراضي بواسطة الفتح العسكري غير مقبول؛

(١) يؤكد قراره السابق رقم ٢٥٢ (١٩٦٧)

(٢) يأسف على فشل إسرائيل في أن تظهر أي احترام لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة المذكورين أعلاه.

(٣) يشجب بشدة جميع الإجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس.

(٤) يؤكد أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي اتخذتها إسرائيل من أجل تغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، هي أعمال باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس.

(٥) يدعو إسرائيل مرة أخرى بإلحاح إلى أن تبطل جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع مدينة القدس، كما يطلب منها أن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات مماثلة في المستقبل.

(٦) يطلب من إسرائيل أن تخبر مجلس الأمن دون أى إبطاء عن نواياها حول تنفيذ بنود هذا القرار.

(٧) يقرر أنه إذا أجابت إسرائيل سلباً أو لم تجب على الإطلاق، فإن مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع دون تأخير للنظر فى الخطوات التى يمكن أن يتخذها فى هذا الشأن.

(٨) يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار.

(تبنى المجلس هذا القرار... بإجماع الأصوات)

● قرار رقم ٤٦٧ (١٩٨٠) بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٠

إن مجلس الأمن،

وقد نظر فى رسالة مندوب باكستان - الرئيس الحالى لمنظمة المؤتمر الإسلامى - المؤرخة فى ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٠، كما تضمنتها الوثيقة (S/١٣٩٦٦) المؤرخة فى ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٠

إذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يضع فى اعتباره الوضع الخاص بالقدس خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحى والدينى الفريد للأماكن المقدسة فى المدينة والحفاظ على هذا البعد،

وإذ يُذَكِّر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة فى 12 آب/ أغسطس 1949 والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب،

وإذ يشجب استمرار إسرائيل فى تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافى والهيكل المؤسسى ووضع القدس الشريف،

وإذا يساوره بالغ القلق بشأن الخطوات التشريعية التى بدأها الكنيست

الإسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها:

(١) يؤكد من جديد الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

(٢) يشجب بشدة استمرار إسرائيل - بصفتها القوة المحتلة - في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة.

(٣) يؤكد مجدداً أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل، عادل، دائم في الشرق الأوسط.

(٤) يؤكد أن كل هذه الإجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها الجغرافي السكاني التاريخي هي إجراءات باطلة أصلاً، ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

(٥) يدعو بإلحاح إسرائيل - القوة المحتلة - إلى التقيد بهذا القرار وقرارات مجلس الأمن السابقة، وإلى التوقف عن متابعة السياسة والإجراءات التي تمس معالم مدينة القدس الشريف ووضعها.

(٦) يؤكد مرة أخرى تصميمه في حال عدم تقيد إسرائيل بهذا القرار، على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار.

(مع القرار: ١٤ ضد القرار: لأحد امتناع: ١)

• الملحق الثامن •

• قرار رقم ٩٣ م ت / ١, ٥, ٤ بتاريخ ١٩٧٣:

الطلب من المدير العام لليونسكو تقديم تقرير عن تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة الخاصة بوضع القدس:

إن المجلس التنفيذي^(١):

(١) إذ يذكر قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ في آيار (مايو) ١٩٦٨ ورقم ٢٦٧ في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩، ورقم ٢٩٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣ ورقم ٢٣٥٤ (في ٤ و ١٣ تموز - يوليو ١٩٦٧) (الفقرتان ٧ و ٨) في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢ المتعلق بالسياسات والإجراءات التي تؤثر في الصفة الطبيعية للأراضي العربية المحتلة والتركيب السكاني لها.

(٢) وإذ يذكر القرارات ٣, ٣٤٢ و ٣, ٣٤٣ و ٣, ٤٢٢ التي اتخذها المؤتمر العام في دورتيه الخامسة عشرة والسابعة عشرة، والقرارات ١, ٤, ٤, ٤, ١ و ٤, ٣, ١ و ٤, ٣, ١ و ٤, ٤, ١ و ٤, ٥, ١ (وخصوصاً الفقرة ٧) التي اتخذها المجلس التنفيذي في جلسته ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ على التوالي، المتعلقة بالمحافظة على الممتلكات الدينية والثقافية، وخصوصاً في مدينة القدس.

(٣) وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد قرر منذ دورته الثامنة والثمانين، أن يكون لليونسكو وجود في القدس في محاولة لضمان تنفيذ فعال للقرارات التي اتخذها المؤتمر العام والمجلس التنفيذي في هذا الصدد.

(٤) وإذ اطلع على الوثيقتين (٩٣ م ت / ١٧) و (٩٣ م ت / ١٧ إضافة إعادة):

(١) التابع لليونسكو.

(٥) يقرر أن يعيد في جلسته الرابعة والتعسين البحث في هذه المسألة جوهرياً وبالتالي الطلب من المدير العام تقديم تقرير شامل إلى المجلس التنفيذي في تلك الجلسة، بشأن تنفيذ هذا القرار والقرارات التي تقدم ذكرها.

• الملحق التاسع •

• قرار رقم ٩٤ ت / ٤,٤,١ بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٤،
إدانة إسرائيل لخرقها المستمر لقرارات الأمم المتحدة واليونسكو
بشأن مدينة القدس؛
إن المجلس التنفيذي^(١)؛

(١) إذ يذكر قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ في آيار (مايو) ١٩٦٨ ورقم ٢٦٧ في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩، ورقم ٢٩٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، وقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣ ورقم ٢٣٥٤ (في ٤ و ١٣ تموز - يوليو ١٩٦٧) المتعلقة بالتدابير والأعمال التي تؤثر في وضع مدينة القدس، والقرار رقم ٢٩٤٩ (الفقرتان ٧ و ٨) تاريخ ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢ بشأن السياسات والممارسات التي تؤثر في الصفة الطبيعية للأراضي العربية المحتلة والتركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة.

(٢) وإذ يذكر القرارات ٣,٣٤٢ و ٣,٣٤٣ و ٣,٤٢٢ التي اتخذها المؤتمر العام في دورتيه الخامسة عشرة والسابعة عشرة، والقرارات ٤,٤,١ و ٤,٣,١ و ٤,٣,١ و ٤,٤,١ و ٤,٥,١ (وخصوصاً الفقرة ٧) التي اتخذها المجلس التنفيذي في دوراته ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ على التوالي، المتعلقة بالمحافظة على الممتلكات الدينية والثقافية، وخصوصاً في مدينة القدس.

(١) التابع لليونسكو.

- (٣) وإذ يلاحظ تقرير المدير العام (٩٤م ت/ ١٤) بشأن الزيارات التي قام بها ممثله إلى مدينة القدس في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ ونيسان (أبريل) ١٩٧٤،
- (٤) واقتناعاً منه، بالاستناد إلى بعض نواحي التقرير، «بأن إسرائيل تستمر في عدم امتثالها القرارات المعنية، وأن تصرفها هذا يمنع المنظمة من القيام بمهمتها المفروضة عليها بموجب أحكام الدستور».
- (٥) وإذ يعي أن المؤتمر العام، بحسب قراره رقم ٤٤٢، ٣ في دورته السابعة عشرة، قد فوض إلى المجلس النظر في التدابير الواجب اتخاذها إزاء إسرائيل فيما إذا دعت الحاجة إلى ذلك:
- (٦) يدين خرق إسرائيل المستمر القرارات المذكورة أعلاه، والقرارات المتخذة من قبل المؤتمر العام ومن قبل المجلس التنفيذي.
- (٧) يقرر أن يعرض القضية على المؤتمر العام في دورته الثمانين، من أجل اتخاذ قرارات تدخل ضمن صلاحيته بشأن تدابير أخرى ملائمة.
- تبني المجلس هذا القرار في جلسته رقم ٣٠ تاريخ 24٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٤.



بحوث الندوة العالمية حول

القدس وتراثها الثقافي

(في إطار الحوار الإسلامي - المسيحي)

الرباط ٣ - ٥ جمادى الأولى ١٤١٤هـ / ١٩ - ٢١ أكتوبر ١٩٩٣م

(ثانياً: دور الأزهر الشريف في المرحلة الثانية (١٩٤٨ - ١٩٦٧م):

● في مستهل عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨ بدأت مأساة فلسطين تلوح في الأفق حيث ازدادت العصابات الصهيونية شراسة ضد عرب فلسطين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء... ووقفت الإدارة الأمريكية وعلى رأسها هاري ترومان تساند المزايم الصهيونية بالمال والسلاح، وأقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروعاً لتقسيم فلسطين، وقام عرب فلسطين بتكوين فصائل للمقاومة باسم الجهاد المقدس تولى قيادتها عبدالقادر الحسيني، وكانت منطقة القدس وما والاها هي محل تلك الفصائل^(١).

وتقدم المتطوعون من البلاد العربية وبخاصة مصر يحملون السلاح لمساعدة إخوانهم في فلسطين^(٢)، وقد ألف الإخوان المسلمون كتاباً للجهاد انضم إليها بعض طلاب الأزهر الشريف، وقد سجل هؤلاء الفدائيون بما يملكون من روح عالية وإيمان عميق وحرص على الشهادة في سبيل الله والدفاع عن المقدسات أروع الصفحات في تاريخ الحرب الفلسطينية الأولى^(٣).

● قرار العلماء في جمادى الآخرة ١٣٦٧ هـ / أبريل - نيسان ١٩٤٨م:

في الساعة الخامسة من مساء الإثنين السابع عشر من جمادى الآخرة ١٣٦٧ هـ / ٢٦ أبريل نيسان ١٩٤٨م عقد في القاعة الكبرى بالأزهر الشريف اجتماع برئاسة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ الإمام محمد مأمون الشناوى شيخ الجامع الأزهر، وضم جمعاً من علماء الأزهر.

(١) دار الوثائق القومية بالقلعة، ملف دولة فلسطين، الجزء الثانى، من تقرير لأحد العسكريين المصريين فى الميدان، وقد ذكر أن عدد المناضلين كان نحو خمسة آلاف مقاتل متطوع.

(٢) انظر: الصهيونية والاستعمار، د. محمود صالح منسى، القاهرة، ١٩٧٢م. ص ٩٢.

(٣) الأهرام ٢٧ يناير ١٩٤٨.

انظر: فلسطين أرض الرسالات الإلهية، رجاء جارودى، ترجمة د. عبدالصبور شاهين، دار التراث القاهرة ١٩٨٦م ص ٤٦٣.

● **واستعرضوا مسألة فلسطين على ضوء الحوادث التي نزلت بها**
أخيراً فهلت لها قلوب المسلمين والعرب، وتوجسوا من ورائها الخطر الداهم
على عزة الإسلام والعروبة في بلاد الإسلام والعروبة.
وتوصلوا إلى قرارات جاءت في مجملها كالآتي:

- (أ) إن إنقاذ فلسطين قلب العروبة والإسلام واجب ديني على المسلمين عامة.
(ب) مطالبة الحكومات الإسلامية والعربية بتهيئة المأوى، والنفقة على
النظام الذي تراه كل حكومة للعرب المشردين من أطفال ونساء.
(ج) إبلاغ هذا القرار إلى جميع الحكومات الإسلامية والجامعة
العربية، ونشره في كافة الشعوب الإسلامية تبليغاً لحكم الله وتقييداً
لحكيمته^(١).

● **ثم وجه فضيلة شيخ الأزهر وعلماء الأزهر الشريف نداء إلى أبناء
العروبة والإسلام جاء فيه:**

يا معشر المسلمين، قضى الأمر.. وتألّبت عوامل البغى والطفيان على
فلسطين وفيها المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومنتهى
إسراء خاتم النبيين صلوات الله عليه.

يا معشر المسلمين، فلسطين ملك للعرب والمسلمين.. وستبقى إن شاء
الله رغم تحالف المبطلين - ملكاً لهم.. سدوا على الأعداء السبل، واقعدوا
لهم كل مرصد، وقاطعوهم في تجارتهم ومعاملاتهم، وأعدوا فيما بينكم
كتائب الجهاد، وقوموا بفرض الله عليكم، واعلموا أن الجهاد الآن قد أصبح
فرض عين على كل قادر بنفسه أو ماله^(٢).

(١) انظر: فتاوى خطيرة لشيخ الجامع الأزهر وعلمائه، الأزهر الشريف، (المطبعة السلفية،
القاهرة ١٩٤٨م). ص ١٤

(٢) انظر: فتاوى خطيرة، لشيخ الجامع الأزهر وعلمائه، الأزهر الشريف، (المطبعة السلفية،
القاهرة، ١٩٤٨، (ص ١ - ٥). =

● وكان يرد على الأزهر الشريف الكثير من طالبي الفتيا في مسألة التطوع لفلسطين والاستشهاد في سبيلها.. ونذكر على سبيل المثال أن إجابة مفتي الديار المصرية فضيلة الشيخ حسنين مخلوف كانت شافية..

وخلصتها: أن الجهاد بالنفس أو المال لإنقاذ فلسطين واجب شرعاً على القادرين من أهلها وأهل الدول الإسلامية حيث تحاول الصهيونية بقوة السلاح إقامة دولة يهودية بقطر من أعز أقطارها الإسلامية العربية.. لا تملكها فحسب بل للسيطرة على دول الإسلام كافة والقضاء على عروبتها وحضارتها.. ومن نكص عن القيام بهذا الواجب مع الاستطاعة أو خذل عنه كان آثماً^(٢).

وعندما أخذ المتطوعون العرب طريقهم إلى فلسطين اصدر فضيلة الاستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر نداء للمجاهدين والمحاربين والعرب جاء فيه:

أما بعد.. فقد أذنت ساعة الجهاد، وحقت كلمة الله على الذين يريدون أن يخرجوكم من دياركم.. ولم يبق إلا أن تشمروا عن السواعد وتهبوا للحرب والكفاح في سبيل الله^(٣).

● القضية الفلسطينية في مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية:

قام مجمع البحوث الإسلامية، وهو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية = وقد وقع على النداء فضيلة شيخ الأزهر محمد مأمون الشناوى، والشيخ محمد حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية، والشيخ عبدالرحمن حسن وكيل شيخ الجامع الأزهر، والشيخ عبدالمجيد سليم المفتي السابق، والشيخ محمد عبداللطيف دراز مدير الجامع الأزهر والمعاهد الدينية والشيخ محمود أبو العيون السكرتير العام للجامع الأزهر، والشيخ عبدالجليل عيسى شيخ كلية اللغة العربية والشيخ الحسينى سلطان شيخ كلية أصول الدين، والشيخ عيسى منون شيخ كلية الشريعة، وبقية أعضاء جماعة كبار العلماء وكثير من العلماء والمدرسين في الكليات والمعاهد في القاهرة والأقاليم.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٨.

(٣) انظر: المصدر السابق نفسه، (ص ٩).

وأحدى الهيئات الدينية التابعة للأزهر الشريف^(١)، بنشاط رائد وملحوظ في مؤازرة القضية الفلسطينية وتمثل ذلك في الدعوة لعقد مؤتمرات دعى إليها علماء المسلمين من قارات العالم.

وقد استهل المجمع مؤتمراته في شوال ١٣٨٣هـ / مارس - آذار ١٩٦٤ وأصدر بياناً جاء فيه:

«إن الصهيونية التي يحاول الاستعمار - بعد أن تحطمت أسبابه الظاهرة - أن يغلف بها أهدافه تحت ستار جديد هي داء استعماري حديث.. ومن ثمة كانت مجاهدتها فرضاً على كل مسلم حيثما كان، وكل تخلف عن ذلك عصيان لله تعالى وإثم كبير».

ثم أصدر المؤتمر في توصيته الثانية، بتعريف المسلمين في مختلف أنحاء العالم بخطر قيام إسرائيل على الإسلام والمسلمين ودعوتهم إلى مؤازرة شعب فلسطين في حقه في العودة إلى وطنه السليب باعتبار ذلك واجباً دينياً مقدساً^(٢).

وفي المؤتمر الثاني^(٣) أناب الرئيس جمال عبدالناصر السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية لحضور المؤتمر وإلقاء كلمة.. جاء فيها:

«إن فلسطين ترتبط ارتباطاً مباشراً بكيان العروبة وسلامتها، فهي القاعدة الوطيدة للإسلام والمسلمين.. وبقاء إسرائيل فيه استهانة بالعرب

(١) أنشئ وفقاً للمادة ١٥ من القانون رقم (١٠٣) لسنة (١٩٦١م) بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها.. ويتألف من خمسين عضواً من كبار علماء الإسلام، يمثلون جميع المذاهب الإسلامية ويكون من بينهم عدد لا يزيد على العشرين من غير مواطني الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية). انظر: الأزهر الشريف، مجمع البحوث الإسلامية، تاريخه وتطوره، القاهرة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ص ٨٣ وما بعدها.

(٢) مجمع البحوث الإسلامية، قرارات المؤتمرات الإسلامية وتوصياتها من الأول حتى التاسع، مطبعة الأزهر (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) ص ٧، ص ١٦.

(٣) عقد في المحرم (١٣٨٥هـ / مايو - أيار ١٩٦٥م).

والمسلمين واستهانة بقيم العدل والحق»^(١).

وأصدر المؤتمر الثانى ست توصيات كانت فى مجملها:

«إن قضية فلسطين هى قضية المسلمين جميعاً لارتباطها الوثيق بدينهم وتاريخهم وتراثهم.. وإن الدفاع عنها والعمل على تحريرها فرض على كل مسلم» وناشد المؤتمر مؤازرة منظمة التحرير الفلسطينية^(٢) لكى تؤدي واجبها فى الدفاع عن الوطن السليب فى مختلف المجالات^(٣).

وقد أكد المؤتمر الثالث الذى عقد فى جمادى الآخرة ١٣٨٦هـ / سبتمبر ١٩٦٦م ما جاء فى المؤتمر الثانى السابق ذكره^(٤).

● وهكذا ظل الأزهر الشريف يؤدي دوره إبان المرحلة الثانية من القضية الفلسطينية، وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الأزهر الشريف فتح أبواب الدراسة وقدم منحاً دراسية للطلاب الفلسطينيين.. والجدول التالى يوضح أعداد الطلاب الفلسطينيين الوافدين للدراسة بالأزهر الشريف فى المدة من عام ١٩٥٧م وحتى عام ١٩٦٤م^(٥).

العام الدراسى	٥٧ - ٥٨	٥٨ - ٥٩	٥٩ - ٦٠	٦٠ - ٦١	٦١ - ٦٢	٦٢ - ٦٣	٦٣ - ٦٤
عدد الطلاب الفلسطينيين	١٢٠	١٥٠	١٧٥	١٦٢	١٦٠	١٦٤	١٩١

(١) الأزهر الشريف، مجمع البحوث الإسلامية، تاريخه وتطوره ص ٢٠٧.

(٢) أنشئت أول يونيو - حزيران (١٩٦٤م) فى أول مجلس فلسطينى عقد فى القدس الشريف ليصوغ ميثاق الحركة الوطنية الفلسطينية.

(٣) مجمع البحوث الإسلامية، قرارات وتوصيات، ص ٢٣ - ٢٤.

(٤) المصدر نفسه ص ٤٢.

(٥) الأزهر الشريف، تاريخه وتطوره، مرجع سبق ذكره ص ٣٣٨.

● ثالثاً: دور الأزهر الشريف في المرحلة الثالثة (١٩٦٨ - ١٩٨٨م):

تبدأ هذه المرحلة بالهزيمة العسكرية ١٩٦٧م، وقد استمر الأزهر الشريف في القيام بالدور المنوط به وهو الدعوة إلى الجهاد واستمراره.. وتوجيه النصح إلى العالم الإسلامي بحكوماته وشعوبه.. لمزيد من التضحيات في سبيل إنقاذ فلسطين وتراثها من سيطرة الصهيونية.

وقد عقد المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية في رجب ١٣٨٨هـ/ سبتمبر - أيلول ١٩٦٨م^(١) في ظروف غير مسبقة يمثلها امتداد العدوان الصهيوني على أرض العروبة والإسلام وانتزاع المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله من أيد مؤمنة وأمينية، وقد خصصت الفترة الأولى من المؤتمر لقضية فلسطين واحتلال بيت المقدس وانتهاك حرماته والعدوان على الأراضي العربية^(٢). وقد تدارس المؤتمر ما يربو على خمسة وعشرين بحثاً قدمها علماء المسلمين من قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا.. واستقر رأي أعضاء المؤتمر على مواجهة فداحة الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية، وأعلن المؤتمر بعض التوصيات كان أهمها:

● أولاً:

(١) إن أسباب وجوب القتال والجهاد التي حددها القرآن الكريم قد أصبح كلها متوافرة في العدوان الإسرائيلي بما كان من اعتداء على أرض

(١) أوفد الرئيس جمال عبدالناصر نائبه حسين الشافعي لحضور المؤتمر.

(٢) كتب الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي في مصر في مقال له نشره كتاب الهلال الذهبي في عام ١٩٧٧م عرض فيه الآثار المسيحية التي اغتصبها اليهود بعد عدوان ١٩٦٧م جاء فيه إن اليهود دمروا الكثير من الأديرة والمؤسسات التي احتلوها تدميراً كاملاً أو دمروا جزءاً كبيراً منها، دير جاوروجيوس للروم الأرثوذكس ومأوى نوتردام دي فرانس التابع للآباء المريميين ودير راهبات القريان المقدس ودير الألمان البندكتيين وكذلك دير الآباء الفرنسيين في طبرية وكنيسة اليونان الكاثوليك في يافا، بل ولم تسلم المقابر المسيحية من اعتداءات اليهود حيث خربت القوات اليهودية مقبرتي الأرمن والروم الأرثوذكس على جبل صهيون بالقدس.

الوطن العربي والإسلامي، وانتهاك لحرمت الدين في أقدس شعائرها وأماكنها، وبما كان من إخراج المسلمين والعرب من ديارهم، وبما كان من قسوة ووحشية في تقتيل المستضعفين من الشيوخ والنساء والأطفال.

(ب) دعا المؤتمر إلى دعم الكفاح الذي يخوضه أبناء الشعب الفلسطيني، وإمداده بكل أسباب القوة التي تضمن له الصمود والتصعيد وتحقيق له هدفه وغايته، كما طالب بدعم الجبهات العسكرية العربية وبخاصة الجبهة الأردنية.

(ج) أهاب المؤتمر بالمسلمين أن يبادروا إلى تعبئة القوى الروحية وتعميق القيم الإسلامية في المدارس والمعاهد والجامعات والمساجد والقوات المسلحة، وفي كل وسائل النشر والإعلام، والحث على التمسك بتعاليم الإسلام وآدابه استعداداً لمواجهة احتمالات الموقف.

● ثانياً:

أوصى المؤتمر بالتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية إلى أقصى حد، والعمل على تنسيقه بما يحقق التكامل بين الدول الإسلامية والعربية.

● ثالثاً:

(أ) أهاب المؤتمر بالمسلمين في كل مكان ألا يغفلوا لحظة عن واجبهم الديني في تخليص بيت المقدس وسائر الأراضي المحتلة، والحفاظ على قداسته وعرويته.

(ب) أكد المؤتمر الفتوى الدينية الصادرة من علماء المسلمين وقضاتهم ومفتيهم في الضفة الغربية بالأردن بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/ ٢٢ أغسطس - آب ١٩٧٦م والمتضمنة أن المسجد الأقصى المبارك بمعناه الديني يشمل المسجد الأقصى المبارك ومسجد الصخرة والمساحات المحيطة بهما،

وما عليه السور وفي الأبواب، وأن العدوان على أى جزء من ذلك يعد انتهاكاً لحرمة المسجد الأقصى واعتداءً على قدسيته، وأن الحرم الإبراهيمي في الخليل مسجد إسلامي مقدس وكل اعتداء على أى جزء منه يعد انتهاكاً لحرمة وقدسيته.

● رابعاً:

يعلن المؤتمر استنكاره الصارخ لمساندة بعد الدول لإسرائيل ويعتبر تلك المساندة تحدياً للأمة الإسلامية واستهانة بمشاعر المسلمين^(١).

وفي المؤتمر الخامس الذي عقد في ذي الحجة ١٣٨٩هـ/ فبراير - شباط ١٩٧٠^(٢) خصصت الفترة الأولى لمعالجة جوانب العدوان الإسرائيلي على العرب في بقعة من أكرم بقاع الإسلام، والتصدي لتحديه المتفطرس لجميع القيم والمبادئ الدولية والإنسانية بمساندة سافرة من الولايات المتحدة.. وأن الطغيان الإسرائيلي استشرى فامتدت يده الأثيمة فأحرقت المسجد الأقصى المبارك بالقدس الشريف^(٣).

واعتبر المؤتمر الخامس الذي عقد في رحاب الأزهر الشريف أن جريمة إحراق المسجد الأقصى تشكل، في حقيقتها، قمة من قمم الصراع بين الأمة الإسلامية وقوى البغى والعدوان أعداء الإنسانية.

(١) مجمع البحوث الإسلامية، قرارات المؤتمرات، مرجع سبق ذكره ص ٥٥ - ٥٩ ص ٢٣٤.

(٢) أوفد الرئيس جمال عبدالناصر د. عبدالعزيز كامل وزير الأوقاف وشئون الأزهر لحضور المؤتمر نيابة عنه.

(٣) في الحادي والعشرين من أغسطس - آب ١٩٦٩م أقدم اليهودي الأسترالي مايكل روهن على حرق المسجد الأقصى.. وإن كانت السلطات الإسرائيلية قد اتهمته بالجنون فإن حريق المسجد الأقصى كان عملاً مدبراً، إذ أن هناك من ساعد روهن من الجهة التي كان يسيطر عليها الإسرائيليون.. وقد أتى الحريق على منبر صلاح الدين ومحراب زكريا والقبة وجزء كبير من الجانب الشرقي للمسجد. الأهرام، أيام (٢٢، ٢٣، ٢٤) أغسطس - آب ١٩٦٩م.

ولعلها المرة الأولى التي يصرح فيها مؤتمر إسلامي أن حرق المسجد الأقصى مرحلة من مراحل العدوان الإسرائيلي، وأن هذا العدوان يعد للانقضاض في مراحل متتالية على باقي المقدسات الإسلامية والمسيحية معاً، ليتحقق للصهيونية حلمها الذي يؤجج شرها ويذكي نيران أطماعها وهو إسرائيل الكبرى.

وطالب المؤتمر في توصياته بالعمل الجاد والجهاد بالأموال والأنفس لدرء هذا الخطر الزاحف وصون مقدسات المسلمين والمسيحيين في فلسطين.

ومن الملاحظ أن المؤتمر الخامس كشف عن حرص علماء المسلمين على المقدسات المسيحية^(١) قدر حرصهم على المقدسات الإسلامية في القدس الشريف وسائر أنحاء فلسطين^(٢)، ولا غرابة في ذلك إذ إنهم علماء الأمة الإسلامية ورموزها وحراس العقيدة، وهم في ذلك إنما يحيون في نفوس

(١) في القدس الشريف عدد كبير من الآثار المسيحية ذات الأهمية العظمى للعالم المسيحي على اختلاف طوائفه وشيعه، ولكل طائفة من هذه الطوائف مقابدها ومؤسساتها الدينية والاجتماعية.. ولها كلها مجتمعة عدا البروتستانت كنيسة القيامة وهي أهمها على الإطلاق، حيث تضم قبر السيد المسيح عليه السلام (كما يقولون) ثم طريق الآلام وما أقيمت على جوانبه من كنائس، وإلى كنيسة القيامة يحج المسيحيون من كافة أرجاء العالم منذ بنتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين سنة ٣٢٥م. وقد زارها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وأمن المسيحيين عليها، ورفض أن يصلى فيها حتى لا يتخذ المسلمون من ذلك حجة للاستيلاء عليها. وعندما استعادها صلاح الدين الأيوبي أمر المسلمين ألا يصيبوها بسوء اقتداء بعمر ابن الخطاب.. وبقيت مفاتيح كنيسة القيامة بأيدي المسلمين منذ أيام صلاح الدين، وهو تقليد تم تثبيته نظراً لوجود خلافت وحسابات بين الطوائف المسيحية، وصارت عائلتنا نسيبة وجودة الإسلاميتين تتوارثان المفتاح: الأولى للأبواب الخارجية والثانية للمفتاح الداخلي، وقد حاول الإسرائيليون تغيير هذه الشعيرة إلا أن الطوائف المسيحية تمسكت بها وأعلنت أن الأمر تم برضاها الكامل.

انظر: قضية القدس، عز الدين فودة، دار الكتاب العربي، القاهرة (١٩٦٧م) ص ٢٨٠ العربي، الكويت، العدد ٣٣٩، فبراير ١٩٨٧م مقال للشيخ عبد الحميد السائح، وهو من مواليد القدس في عام ١٩٠٧م.

(٢) مجمع البحوث الإسلامية، قرارات المؤتمرات، مرجع سبق ذكره ص ٧١ - ٧٨.

المسلمين تاريخ السلف الصالح وعملاً بالعهد الذي سطره الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبطريق بيت المقدس سنة ١٥هـ / ٦٣٦م وعرفت بالعهد العمرية، وقد عظمت الشروط والامتيازات التي منحها الخليفة عمر الفاروق للطوائف غير الإسلامية في صدد قضائهم فيما بينهم، ورعاية حرمة كنائسهم وبيعهم وأرواحهم وممتلكاتهم، وقد سبق عمر بعهد هذا القانون الدولي وأية وثيقة أو إعلان لحقوق الإنسان والجماعات، بقرون عديدة^(١).

وقد أكد المؤتمر الخامس الذي نحن بصدده على ضرورة العمل من أجل المحافظة على المقدسات المسيحية والدفاع عنها والتمكين من حرية زيارتها، عملاً بحكم العهد العمرية وتعاليم الشريعة الإسلامية.

وقد كرر المؤتمر التأكيد على ما سبق اتخاذه في المؤتمرات السابقة.. ودعم الجهاد الفلسطيني بإنشاء صندوق للجهاد في كل بلد إسلامي وتشكيل لجان من علماء المسلمين وأصحاب الغيرة الإسلامية في كل بلد أو مجتمع إسلامي لتنظيم هذا الدعم الفعلي، وأعلن المؤتمر سخطه وإدانته لجميع القوى الاستعمارية التي تقف وراء العدو الصهيوني، وعلى رأس هذا القوى الولايات المتحدة الأمريكية التي كشفت عن تواطئها وانحيازها بما يخالف العرف الدولي والوضع الإنساني والتزامها في الأمم المتحدة^(٢).

وعقد المؤتمر السادس في رحاب الأزهر الشريف، تلبية لدعوة مجمع البحوث الإسلامية في المحرم ١٣٩١هـ / مارس - آذار ١٩٧١م، وحضره علماء خمس وثلاثين دولة إسلامية.. واتخذ قرارات مؤكدة للقرارات السابق اتخاذها، إلى جانب التوصية بجمع المخطوطات التي تؤرخ لبيت المقدس حيثما توجد لتتشر نشرًا علميًا يطلع عليه العالم، وللتعرف على التراث المقدس.

(١) انظر: قضية القدس، د. عز الدين فودة، ص ٣٢.

(٢) مجمع البحوث الإسلامية، قرارات المؤتمرات، ص ٧٩ - ٨١.

وقد رفض المؤتمر أى حل لا يعيد جميع الأراضي المحتلة إلى العرب وفى مقدمتها مدينة القدس بكاملها - سيادة وإدارة - كما رفض المؤتمر فكرة تدويل القدس بأية صورة من الصور، واستنكر المؤتمر استمرار إسرائيل فى تغيير معالم القدس والعدوان على آثارها الدينية والتاريخية والحضارية^(١)، ويطالب الأمم المتحدة بتنفيذ قراراتها المتعلقة بذلك وردع إسرائيل عن المضى فى جرائمها^(٢).

وفى المؤتمر السابع الذى عقد فى رحاب الأزهر الشريف (شعبان ١٣٩٢هـ / سبتمبر - أيلول ١٩٧٢م) حضر فضيلة الدكتور عبد الحليم محمود - وزير شئون الأزهر - المؤتمر نيابة عن الرئيس محمد أنور السادات.

وفى مقابلة الرئيس السادات لأعضاء المؤتمر: أكد أن العالم الإسلامى يواجه معركة شرسة من جانب الصهيونية والاستعمار، لا تستهدف العقيدة الإسلامية وحدها بل تستهدف الأرض والمستقبل ومصر وحياة أجيالنا المقبلة. واستطرد قائلاً: «عرفتم مصر وأزهركم عبر القرون الماضية.. الرسالة هى الرسالة.. والشعب هو الشعب.. والأمانة هى الأمانة.. ولن نفرط أبداً مهما كانت التضحيات»^(٣).

وقد أصدر المؤتمر بضعة توصيات أكدت ما سبق اتخاذه فى المؤتمرات السابقة.. ثم وجه نداء إلى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية والعربية ناشدهم فى أن يتخذوا موقفاً حاسماً إزاء الاعتداءات الصارخة من إسرائيل على الأقطار الإسلامية والعربية، وأن آخر اعتداءاتهم كان على سوريا ولبنان. ثم طالبهم بجمع الكلمة وإعداد العدة لمجابهة العدو^(٤).

(١) انظر الصورة المرفقة آخر الكتاب وهى توضح أعمال الحفريات وتاريخها التى تقوم بها إسرائيل إمعاناً فى تغيير معالم المدينة المقدسة.

(٢) مجمع البحوث الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠ - ١٢٥.

(٣) انظر: مشكلات المجتمع الإسلامى المعاصر، مجمع البحوث الإسلامية، المؤتمر السابع، المطابع الأميرية (١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) (ص ٣٣ - ٣٤).

(٤) انظر: المصدر السابق (٣٩٧ - ٣٩٩).

● **وبات الأزهر الشريف يطالب المجتمع الدولي بالمحافظة على الآثار الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.**

وعلى سبيل المثال: فقد تقدم مجمع البحوث الإسلامية باسم الأزهر الشريف في ربيع أول ١٣٩٤هـ / إبريل - نيسان ١٩٧٤م أى بعد انتصار رمضان ١٣٩٣هـ / أكتوبر - تشرين أول ١٩٧٣م بمشروع أكد فيه حرص الأزهر الشريف على المقدسات المسيحية.. وبسط تاريخ هذه المقدسات، وجاء فيه أن كنيسة القيامة أعيد بناؤها سنة ١٨١٠م بإذن من السلطان العثماني إثر الحريق والزلازل التي كانت قد أتت على معالمها، وأنه إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر زار برنارد الحكيم القدس، وذكر أن المسلمين والمسيحيين في القدس على تفاهم تام وأن المدينة يسودها الأمن.

وأوضح الأزهر الشريف موقفه من مسألة تدويل القدس كانت خلاصته: أن هذه المدينة تحتوى على مقدسات يهودية ومسيحية وإسلامية، وأن الإشراف يجب أن يكون لمن يؤمنون باحترام هذه الديانات الثلاث إيماناً متصلاً بعقيدتهم الدينية.. والإسلام كما هو معروف يجعل الإيمان بما أنزل على سيدنا موسى وما أنزل على سيدنا عيسى عليهما السلام جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية، وبذلك لا ضمان لجميع هذه المقدسات إلا تحت حكم إسلامي عربي^(١).

ومن الملاحظ أن المؤتمر الثامن عقد بعد خمس سنوات من المؤتمر السابق عليه، وقد شهدت المنطقة خلال هذه الفترة أحداثاً جساماً بدأت بانتصار رمضان ١٣٩٣هـ / أكتوبر - تشرين أول ١٩٧٣م.

وقد عقد المؤتمر الثامن في رحاب الأزهر الشريف في ذى القعدة ١٣٩٧هـ / أكتوبر - تشرين أول ١٩٧٧م، وحضره السيد محمد حسنى مبارك نائباً عن الرئيس محمد أنور السادات..

(١) مجلة الأزهر، عدد ربيع أول ١٣٩٤هـ / إبريل - نيسان ١٩٧٤م ص ٢٥٩ - ٢٦٣.

والقى مبارك كلمة جاء فيها:

«إن المسجد الأقصى الشريف لا يزال فى أيدي أعدائنا، وإن إخواننا أبناء فلسطين لم يستردوا حقوقهم المشروعة بعد، وهذا الموقف يحتم استمرار الجهاد حتى يستتقذ وطننا ومقدساتنا وحقوق إخواننا، وإن هذا واجب لا يستثنى منه أحد، وإننا لا نمل أن نذكر المسلمين ونذكر العالم كل يوم بعدالة قضيتنا»^(١).

وقد أكد المؤتمر الثامن ما جاء من قرارات فى المؤتمرات السابقة^(٢).

وفى المؤتمر التاسع الذى عقد فى رحاب الأزهر الشريف بمناسبة الاحتفال بالعيد الألفى للأزهر (جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ / مارس - آذار ١٩٨٢م) أكد ما جاء من قرارات سابقة... وناشد شعوب العالم عامة والأمة العربية والإسلامية خاصة مساندة الشعب الفلسطينى فى أرضه ووطنه وإقامة دولته على أرضه. كما ناشد الزعماء الفلسطينيين أن يجمعوا أمرهم على استرداد الحق المغتصب بكافة الوسائل المشروعة. وأوصى المؤتمر شعوب وحكومات الأمة الإسلامية بالعمل بكافة الطرق على استعادة القدس الشريف موحدة كما كانت إلى السيادة العربية الإسلامية^(٣).

وأما المؤتمر الحادى عشر الذى عقد فى رجب ١٤٠٨هـ / مارس - آذار ١٩٨٨م فقد القى الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق كلمة أمام المؤتمر: أكد فيها على قدسية المسجد الأقصى، وأن الحفاظ عليه والذود عنه واجب دينى ماض إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.. وأكد فضيلته أنه ينبغى أن يجرى الحوار بشأن هذا الموضوع فى نطاق موضوعى ينتهى إلى مقررات وتوصيات تقود إلى خير الإسلام والمسلمين.

(١) انظر: مجمع البحوث الإسلامية، تاريخه وتطوره، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

(٢) انظر: مجمع البحوث الإسلامية، القرارات، مصدر سبق ذكره ص ١٣٤.

(٣) انظر: المصدر نفسه ص ١٣٦.

وقد تضمنت قرارات المؤتمر ما دعا إليه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر.. وحيا المؤتمر الانتفاضة الفلسطينية في وجه الاحتلال وأنها تمثل أصالة هذه الأمة في مواجهة المخططات الهادفة لطمس ذاتيتها وقتل روحها الإسلامية.

وأهاب المؤتمر بالمجتمع الدولي وتنظيماته المتخصصة - ومن بينها مجلس الأمن الدولي - بالعمل على وقف العدوان على الشعب الفلسطيني المطالب بحقه المشروع.

كما ناشد المؤتمر المسلمين في كل مكان ألا يغفلوا عن واجبهم الديني نحو تخليص بيت المقدس وسائر المقدسات الإسلامية والمسيحية من أيدي إسرائيل.. والمحافظة على مقدسات المسيحيين والدفاع عنها والتمكين من حرية زيارتها عملاً بحكم العهدة العمرية وتعاليم الشريعة الإسلامية.

وقد وفوض المؤتمر فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر إبلاغ القرارات والتوصيات التي انتهى إليها هذا المؤتمر إلى الجهات المعنية في الدول والشعوب الإسلامية طلباً لوضعها موضع التنفيذ^(١).

● فتوى من لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بتحريم الصلح مع الكيان الإسرائيلي ووجوب الجهاد:

اجتمعت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر في يوم الأحد ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥هـ الموافق (أول يناير سنة ١٩٥٦م) برئاسة السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ حسنين محمد مخلوف عضو جماعة كبار العلماء ومفتى الديار المصرية سابقاً وعضوية السادة أصحاب الفضيلة الشيخ عيسى منون عضو جماعة كبار العلماء وشيخ كلية الشريعة سابقاً (الشافعي المذهب) والشيخ محمود شلتوت عضو جماعة كبار العلماء (الحنفي المذهب) والشيخ (١) الأزهر الشريف، البيان الختامي والمقررات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الحادي عشر لمجمع البحوث الإسلامية القاهرة ١٩٨٨م (ص ٢٨، ص ٧٩ - ٨٥).

محمد الطنيجي عضو جماعة كبار العلماء ومدير الوعظ والإرشاد (المالكي المذهب) والشيخ **محمد عبداللطيف السبكي** عضو جماعة كبار العلماء ومدير التفيتش بالأزهر (الحنبلي المذهب) وبحضور الشيخ **زكريا البري** أمين الفتوى.

ونظرت في الاستفتاء الآتي وأصدرت فتواها التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فقد اطلعت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف على الاستفتاء المقدم إليها على حكم الشريعة الإسلامية في إبرام الصلح مع إسرائيل التي اغتصبت فلسطين من أهلها وأخرجتهم من ديارهم وشردتهم نساء وأطفالاً وشباباً وشباناً في آفاق الأرض واستلبت أموالهم واقترفت الآثام في أماكن العبادة والآثار والمشاهد الإسلامية المقدسة وعن حكم التواد والتعاون مع دول الاستعمار التي ناصرتها وتناصرها في هذا العدوان الأثيم وأمدتها بالعون السياسي والمادي لإقامتها دولة يهودية في هذا القطر الإسلامي بين دول الإسلام، وعن حكم الأحلاف التي تدعو إليها دول الاستعمار والتي في مراميها تمكين إسرائيل ومن ورائها الدول الاستعمارية أن توسع بها رقعتها وتستجلب بها المهاجرين إليها وفي ذلك تركيز لكيانها وتقوية لسلطانها مما يضيق الخناق على جيرانها ويزيد في تهديدها لهم ويهيئ للقضاء عليهم.

وتفيد اللجنة أن الصلح مع إسرائيل - كما يريده الداعون إليه - لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار الفاصب على الاستمرار في غصبه، والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه، وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه.

**وقد أجمت الشرائع السماوية والوضعية على حرمة الغصب ووجوب رد
المغصوب إلى أهله وحثت صاحب الحق على الدفاع والمطالبة بحقه.**

ففي الحديث الشريف:

«من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون عرضه فهو شهيد».

وفي حديث آخر:

«على اليد ما أخذت حتى ترد».

**فلا يجوز للمسلمين أن يصالحوا هؤلاء اليهود الذين اغتصبوا أرض
فلسطين واعتدوا فيها على أهلها وعلى أموالهم على أى وجه يمكن اليهود من
البقاء دولة في أرض هذه البلاد الإسلامية المقدسة، بل يجب عليهم أن
يتعاونوا جميعاً على اختلاف أسنتهم وألوانهم وأجناسهم لرد هذه البلاد إلى
أهلها، وصيانة المسجد الأقصى مهبط الوحي ومصلى الأنبياء الذي بارك الله
حوله، وصيانة الآثار والمشاهد الإسلامية من أيدي هؤلاء الغاصبين وأن
يعينوا المجاهدين بالسلاح وسائر القوى على الجهاد في هذا السبيل وأن
يبدلوا فيه كل ما يستطيعون حتى تطهر البلاد من آثار هؤلاء الطغاة المعتدين.**

قال تعالى:

**﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ
وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ (الأنفال: ٦٠).**

**ومن قصر في ذلك أو فرط فيه أو خذل المسلمين عنه أو دعا إلى ما
من شأنه تفريق الكلمة وتشتيت الشمل والتمكين لدول الاستعمار والصهيونية
من تنفيذ خططهم ضد العرب والإسلام وضد هذا القطر العربي الإسلامي
فهو - في حكم الإسلام - مفارق جماعة المسلمين ومقترف أعظم الآثام.**

كيف؛ ويعلم الناس جميعاً أن اليهود يكيدون للإسلام وأهله ودياره أشد الكيد منذ عهد الرسالة إلى الآن، وأنهم يعتزمون أن لا يقضوا عند حد الاعتداء على فلسطين والمسجد الأقصى، وإنما تمت خططهم المدبرة إلى امتلاك البلاد الإسلامية الواقعة بين نهر النيل والفرات، وإذا كان المسلمون جميعاً - في الوضع الإسلامي - وحدة لا تتجزأ بالنسبة إلى الدفاع عن بيضة الإسلام فإن الواجب شرعاً أن تجتمع كلمتهم لدرء هذا الخطر والدفاع عن البلاد واستتقاذها من أيدي الغاصبين.

قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ

يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بَبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: ١١١).

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي

سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٧٦).

وأما التعاون مع الدول التي تشد أزر هذه الفئة الباغية وتمدها بالمال والعتاد وتمكن لها من البقاء في هذه الديار: فهو غير جائز شرعاً؛ لما فيه من الإعانة لها على هذا البغي والمناصرة لها في موقفها العدائي ضد الإسلام ودياره.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّنْ

دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

(المتحنة: ٩).

وقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيَدْخُلُهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
(المجادلة: ٢٢)

وقد جمع الله - سبحانه - في آية واحدة جميع ما تخيله الإنسان مع دوافع الحرص على قراباته وصلاته وعلى تجارته التي يخشى كسادها بمقاطعة الأعداء وحذر المؤمنين من التأثر بشيء من ذلك واتخاذ سبباً لموالاتهم:

فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾
(التوبة: ٢٤)

ولا ريب؛ أن مظاهره الأعداء وموادتهم يستوى فيها إمدادهم بما يقوى جانبهم ويثبت أقدامهم بالرأى والفكرة وبالسلح والقوة - سرّاً وعلانية - مباشرة وغير مباشرة. وكل ذلك مما يحرم على المسلم مهما تخيل من أعذار ومبررات.

ومن ذلك؛ يعلم أن هذه الأحلاف التي تدعو إليها الدول الاستعمارية وتعمل جاهدة لعقدها بين الدول الإسلامية ابتغاء الفتنة وتفريق الكلمة والتمكين لها في البلاد الإسلامية والمضى في تنفيذ سياستها حيال شعوبها لا يجوز لأى دولة إسلامية أن تستجيب لها وتشترك فيها لما في ذلك من الخطر العظيم على البلاد الإسلامية وبخاصة فلسطين الشهيدة التي سلمتها هذه الدول الاستعمارية إلى الصهيونية الباغية نكاية في الإسلام وأهله وسعيّاً لإيجاد دولة لها وسط البلاد الإسلامية لتكون تكأة لها في تنفيذ

مآربها الاستعمارية الضارة بالمسلمين فى أنفسهم وأموالهم وديارهم وهى فى الوقت نفسه من أقوى مظاهر الموالاة المنهى عنها شرعاً والتى قال الله تعالى فيها: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٥١).

وقد أشار القرآن الكريم إلى أن موالاة الأعداء إنما تنشأ عن مرض فى القلوب يدفع أصحابها إلى هذه الذلة التى تظهر بموالاة الأعداء فقال تعالى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ (المائدة: ٥٢).

وكذلك يحرم شرعاً على المسلمين أن يمكنوا إسرائيل ومن ورائها الدول الاستعمارية التى كفلت لها الحماية والبقاء من تنفيذ تلك المشروعات التى يراد بها ازدهار دولة اليهود وبقاؤها فى رغد من العيش وخصوبة فى الأرض حتى تعيش كدولة تتاوى العرب والإسلام فى أعز دياره، وتفسد فى البلاد أشد الفساد، وتكيد للمسلمين فى أقطارهم، ويجب على المسلمين أن يحولوا بكل قوة دون تنفيذها ويقفوا صفاً واحداً فى الدفاع عن حوزة الإسلام وفى إحباط هذه المؤامرات الخبيثة التى من أولها هذه المشروعات الضارة، ومن قصر فى ذلك أو ساعد على تنفيذها أو وقف موقفاً سلبياً منها فقد ارتكب إثماً عظيماً.

وعلى المسلمين أن ينهجوا نهج الرسول ﷺ ويقتدوا به وهو القدوة الحسنة فى موقفه من أهل مكة وطغيانهم بعد أن أخرجوه ومعه أصحابه رضوان الله عليهم من ديارهم وحالوا بينهم وبين أموالهم وإقامة شعائرهم ودنسوا البيت الحرام بعبادة الأوثان والأصنام، فقد أمره الله تعالى أن يعد العدة لإنقاذ حرمة من أيدى المعتدين وأن يضيق عليهم سبل الحياة التى بها يستظهرون، فأخذ عليه الصلاة والسلام يضيق عليهم فى اقتصادياتهم التى

عليها يعتمدون، حتى نشبت بينه وبينهم الحروب، واستمرت رحى القتال بين جيش الهدى وجيوش الضلال، حتى أتم الله عليه النعمة، وفتح على يده مكة، وقد كانت معقل المشركين فأنقذ المستضعفين من الرجال والنساء والولدان، وطهر بيته الحرام من رجس الأوثان، وقلم أظافر الشرك والطفیان.

وما أشبه الاعتداء بالاعتداء، مع فارق لا بد من رعايته وهو أن مكة كان بلدًا مشرکًا بين المؤمنین والمشرکین، ووطنًا لهم أجمعين بخلاف أرض فلسطين فإنها ملك للمسلمين، وليس لليهود فيها حكم ولا دولة. ومع ذلك أبى الله تعالى إلا أن يظهر فى مكة الحق ويخذل الباطل ويردها إلى المؤمنین، ويقمع الشرك فيها والمشرکین، فأمر سبحانه وتعالى نبيه ﷺ بقتال المعتدين قال تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ (البقرة: ١٩١)

والله سبحانه وتعالى نبه المسلمين على رد الاعتداء بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: ١١٤)

ومن مبادئ الإسلام: محاربة كل منكر يضر العباد والبلاد، وإذا كانت إزالته واجبة فى كل حال، فهو فى حالة هذا العدوان أوجب وألزم. فإن هؤلاء المعتدين لم يقف اعتداؤهم عند إخراج المسلمين من ديارهم وسلب أموالهم وتشريدهم فى البلاد، بل تجاوز ذلك إلى أمور تقدسها الشرائع السماوية كلها وهى احترام المساجد وأماكن العبادة، وقد جاء فى ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: ١١٤)

أما بعد: فهذا هو حكم الإسلام فى قضية فلسطين، وفى شأن إسرائيل

والمناصرين لها من دول الاستعمار وغيرها . وفيما تريده إسرائيل ومناصروها من مشروعات ترفع من شأنها، وفي واجب المسلمين حيال ذلك تبينه لجنة الفتوى بالأزهر الشريف، وتهيب بالمسلمين عامة أن يعتصموا بحبل الله المتين، وأن ينهضوا بما يحقق لهم العزة والكرامة وأن يقدموا عواقب الوهن والاستكانة أمام اعتداء الباغين وتدمير الكائدين، وأن يجمعوا أمرهم على القيام بحق الله تعالى وحق الأجيال المقبلة في ذلك، إعزازاً لدينهم القويم.

● فتوى علماء المؤتمر الدولي الإسلامي في باكستان عام ١٣٨٨هـ:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

أما بعد، فقد اطلعنا على الاستفتاء المقدم إلينا عن حكم الشريعة الإسلامية في إبرام الصلح مع هؤلاء الذين اغتصبوا فلسطين وبعض الأراضي المصرية والسورية وشرّدوا أهلها المسلمين، واستلبوا أملاكهم واقترفوا أفظع الآثام من قتل وسلب وتعذيب للمسلمين، واحتلوا مدينة القدس وما فيها من أماكن مقدسة إسلامية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، القبلة الأولى ومكان الإسراء والمعراج للرسول الأعظم ﷺ وهدموا بعض الأماكن الإسلامية بما فيها من مساجد ومدارس وبيوت وكلها أوقاف إسلامية، وصرحوا بمطامعهم الخطيرة في المسجد الأقصى وشرعوا في الحفر تحته تمهيداً للاستيلاء عليه، كما صرحوا بمطامعهم في الأماكن المقدسة الأخرى.

فجواباً على ذلك نقرر:

أن الصلح مع هؤلاء المحاربين لا يجوز شرعاً، لما فيه من إقرار الفاصب على غصبه، والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه، فلا يجوز للمسلمين أن

يصالحوا هؤلاء اليهود المعتدين؛ لأن ذلك يمكنهم من البقاء دولة في أرض هذه البلاد الإسلامية المقدسة، بل يجب على المسلمين جميعاً أن يبذلوا قصارى جهودهم لتحرير هذه البلاد وإنقاذ المسجد الأقصى وسائر المقدسات الإسلامية من أيدي الفاصبين، ونهيب بالمسلمين كافة أن يعتصموا بحبل الله المتين وأن يقدموا بما يحقق العزة والكرامة للإسلام والمسلمين.

فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أى جزء من فلسطين عام ١٤٠٦هـ:

وفى عام ١٤٠٦هـ: أصدرت مجموعة من صفوة علماء العالم الإسلامى فتوى بتحريم التنازل عن أى جزء من فلسطين وفيما يلى نص الفتوى:

الحمد لله الذى أسرى بعده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، والصلاة والسلام على من أسرى به إلى الأرض المبارك فيها للعالمين، قبلة المسلمين الأولى وأرض الأنبياء ومهبط الرسالات وأرض الجهاد والرياء إلى يوم الدين، وعلى آله الأخيار وصحبه الذين عطروا بدمائهم الزكية تلك الأرض الطيبة حتى أقاموا بها الإسلام، ورفعوا فيها رايته خفاقة عالية، وطردوا منها أعداءه الذين دنسوا قدسه بالشرك والكفر وعلى الذين ورثوا هذه الديار فحافظوا على ميراث المسلمين ودافعوا عنه بأموالهم وأنفسهم.

وبعد:

فإن مهمة علماء المسلمين وأهل الرأي فيهم: أن يكونوا عصمة للمسلمين، وأن يبصروهم إذا احتارت بهم السبل وادلهمت عليهم الخطوب.

ونحن الموقعين على هذه الوثيقة نعلن للمسلمين فى هذه الظروف الصعبة: أن اليهود هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا، اغتصبوا فلسطين، واعتدوا على حرمة المسلمين فيها، وشردوا أهلها، ودنسوا مقدساتها، ولن يقر لهم قرار حتى يقضوا على دين المسلمين، وينهوا وجودهم ويتسلطوا

عليهم في كل مكان.

ونحن نعلن بما أخذ الله علينا من عهد وميثاق في بيان الحق: أن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، وأنه لا يجوز بحال من الأحوال الاعتراف لليهود بشبر من أرض فلسطين، وليس لشخص أو جهة أن تقر اليهود على أرض فلسطين أو تتنازل لهم عن أى جزء منها أو تعترف لهم بأى حق فيها.

إن هذا الاعتراف خيانة لله والرسول والأمانة التي وكل إلى المسلمين المحافظة عليها، والله يقول:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (الأنفال: ٢٧). وأى خيانة أكبر من بيع مقدسات المسلمين، والتنازل عن بلاد المسلمين إلى أعداء الله ورسوله والمؤمنين.

إننا نوقن بأن فلسطين أرض إسلامية وستبقى إسلامية وسيحررها أبطال الإسلام من دنس اليهود كما حررها الفاتح صلاح الدين من دنس الصليبيين، ولتعلمن نبأه بعد حين.

وصلى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

● وقد وقع على الفتوى ٦٣ عالمًا من ثمانى عشرة دولة.



الحفريات الأوربية والصهيونية في القدس وضواحيها^(١)

تشكل الحفريات الجانب المهم الآخر الذى جهدت الصهيونية إلى استغلاله إلى أبعد الحدود محاولة منها لتثبيت ادعاءاتها، ولعل من أبرز ما فى هذا الجانب، هو التزوير التاريخى لأسماء ومكتشفات وموجودات المواقع التاريخية من خلال عمليات ترميم الآثار والمواقع الأثرية Reconstruction حيث أخذت الصهيونية العالمية تحصد نتائج هذه العمليات الترميمية بُعيد قيام الكيان الإسرائيلى مباشرة.

● الجهود البريطانية الممهدة:

كان البريطانيون أول من شرعوا فى إجراء الحفريات الأثرية فى مدينة القدس وفى مقدمتهم الضابط الإنجليزى فى وزارة الحرب البريطانية (شالز ويلسون) والمتبرعة «بورديت كونتس» عام ١٨٦٣ حين بدأ بحفرياته فى الأبنية السفلى المخفية أو المفطاة بالأتربة، وبخاصة تلك التى فى ساحة الحرم القدسى الشريف وفى حدود الهيكل المقدس بالمغرب من «حائط البراق» وأسفل شارع السلسلة الغربى، حيث أطلق على هذا الموقع اسم قوس «ويليسون». وفى حزيران عام ١٨٦٥ أى بعد عودته إلى بريطانيا قامت وزارة الحرب البريطانية بنشر نتائج حفرياته على هيئة خرائط ومصورات للمدينة

(١) فصل من قضية القدس ومستقبلها، إعداد إبراهيم أبو جابر وجواد الحمد وسمير سمعان - مركز دراسات الشرق الأوسط عمان ١٩٩٧.

القديمة ولمواقعها المقدسة فكانت منجزاته هذه سبباً في تأسيس جمعية استكشاف فلسطين «Palestine exploration Fund» من قبل مجموعة من المهتمين ورجال الدين من بينهم «آرثر ستانلي» ١٨١٥ - ١٨٨١ رئيس كنيسة «ويست منستر»، وفي عام ١٨٥١ - ١٨٥٢م أصدر كتابه «سيناء وأرض إسرائيل» وفي عام ١٨٦٢ رافق أمير «ويلز» في رحلته إلى فلسطين، دعماً لهذه الحملات المنظمة للحفريات الأثرية في أرض فلسطين وقد رعت الملكة فكتوريا هذه النشاطات، وتولت بنفسها الرئاسة الفخرية لجمعية استكشاف فلسطين.

● وفي عام ١٨٦٧ أوفدت هذه الجمعية الضابط الإنجليزي المهندس «تشارلس وورن» إلى فلسطين لمواصلة أبحاث وحفريات «ولسون»، وخلال ثلاث سنوات أجرى المهندس الملكي حفرياته ودراساته لسور اورشليم (القدس) وبخاصة حول القسم المحيط بساحة «الهيكل المقدس» على جوانب «حائط البراق» والبقايا البارزة في السور الذي أطلق عليه اسم قوس «روبنسون» (الباحث الأمريكي)، وكان «وورن» هذا قد أجرى حفريات في مغارة Ophel، وفيما أطلق عليه مدينة داود، مكتشفاً النفق الممتد من مدينة داود إلى «وادي جيحون» الوارد اسمه في «التوراة» أثناء حكم الملك داود عليه السلام لمدينة «القدس».

● وتتابعت الحفريات من قبل البعثات الإنجليزية في عام ١٨٧١ برئاسة الضابط «كلود كوندر»، ثم الفيلد مارشال «هربرت كيتشنر» وزير الحربية البريطانية في الحرب العالمية الأولى، فكانت حصيلة أعمال هذه البعثة إصدار مجموعة من الكتب الضخمة عن فلسطين منها كتاب مهم عن أبحاث القدس (أورشليم).

وفي عام ١٨٧٤ أجرت بعثة إنجليزية حفرية في مرتفعات «جبل صهيون» ثم تلتها بعثة أخرى يرأسها المهندس الإنجليزي «هنري مودسلاي»

تركزت في المقالع والمحاجر القديمة الذي دعى فيما بعد باسم «صخرة صهيون» - «صخرة مودسلاي» على اسم المهندس.

وفي عام ١٨٩٤ أجرى عالم الآثار الأمريكي «فردريك بليس» حفرة أخرى في منطقة «جبل صهيون» وإلى الشرق منها وتابع حفرياته في منطقة «تل الحسيني» وسور Ophil في القدس ومنطقة جيلو (بالقرب من بيت جالا). وكان «بيلسن» قد لخص نتائج حفرياته بعدد من الكتب أبرزها «حفريات القدس» عام ١٨٩٨، و«حفريات في أرض إسرائيل» عام ١٩٠٢، وكتاب آخر باسم «تطور أعمال البحث والدراسات في أرض إسرائيل» عام ١٩٠٦.

ردت ألمانيا القيصرية على حملات الحفريات من جانب بريطانيا، وتأسس جمعية استكشاف بريطانية لآثار فلسطين بتأسيس جمعية استكشاف ألمانية مماثلة باسم «الرابطة الألمانية لاستكشاف فلسطين» وذلك في عام ١٨٧٧، حيث قام الباحث الألماني «هرمان جوته» (١٨٤٩ - ١٩٣٦) بإجراء حفريات في «تلة» Ophil في القدس، فاستكشف جزءاً من السور الشرقي لجبل البيت (الهيكل المقدس) ساحة الحرم القدسي الشريف، فقام باستكشاف الكتابات المحفورة، وفي عام ١٩٠٤ زار مدينة «مأديا» وأعاد ترميم خارطة الفسيفساء فيها، وقد شملت منشوراته ومؤلفاته حفريات مدينة القدس عام ١٨٨٣، والحفريات التي شملت فلسطين، إضافة إلى تأليف عدد من الكتب عن «التوراة» وعن تاريخ شعب إسرائيل.

● **توالى بعثات الحفريات الأثرية البريطانية في فلسطين، ففي الفترة من ١٩٠٩ - ١٩١١م وصلت بعثة جديدة إلى فلسطين يرأسها «مونتغيو باركر» M.Parker وهو ضابط بريطاني قام بإجراء حفريات في ضواحي «تلة» Ophil و«عين سلوام» (سلوان) على أمل كشف آثار وموجودات «الهيكل المقدس».**

وهنا لابد من الوقوف عند أنشطة هذه البعثة في الحفريات والتي كشفت حقيقة الغرض الصهيوني من إجراء هذه الحفريات، خاصة بعد أن قام أفراد هذه البعثة بإجراء أعمال الحفريات تحت المسجد الأقصى، مما أثار حفيظة أهل القدس من العرب المسلمين الذين رأوا في ذلك مؤامرة مبيتة على المقدسات والتراث الإسلامي في هذه المنطقة المقدسة «ساحة الحرم القدسي الشريف» بدعوى الكشف عن مدينة داود والتعرف على المدينة التوراتية.

ولعل التسهيلات التي منحت لهذه الجمعيات والمؤسسات بعد تولي سلطة الانتداب البريطاني مهماتها على أرض فلسطين في أعقاب انهيار الدولة العثمانية قد أفسحت المجال للحركة الصهيونية المحمية أصلاً من هذه الدولة المحتلة لاستغلال عمليات التنقيب عن الآثار لتحقيق مآربها السياسية المغلفة بمفاهيم ومعتقدات دينية يهودية متطرفة، فزادت وتيرة الحفريات بشكل مستمر منذ عام ١٩٢٣، فبدأها «روبرت ماكليستر» ومساعدته فيما بعد «ج. ن. دانكن» حتى نهاية عام ١٩٢٥ وركزوا حفرياتهم على ما يسمى بقلعة صهيون التي يعود تاريخها كما يدعى المؤرخون الصهاينة إلى تاريخ حكم داود عليه السلام لمدينة «أورشليم».

وواصل علماء الآثار الإنجليز حملاتهم في التنقيب عن الآثار وإجراء الحفريات في عام ١٩٢٠ - ١٩٢٨، وهذه المرة قام علماء الآثار من مدرسة الآثار البريطانية بحفريات في حدود مدينة داود عليه السلام، وبخاصة في منطقة الحى اليهودى و«حائط البراق».

● انطلاق الحفريات اليهودية:

لقد أدى بناء المنازل والأحياء الحديثة في مدينة القدس الحديثة واكتشاف آثار قديمة في سور البلدة القديمة إلى الإسراع بإجراء حفريات أخذت طابعاً علمياً، وتولت هذه المرة عمليات الحفريات الجامعة العبرية بعد

إنشائها بعامين فقط ١٩٢٥ / ١٩٢٧، فباشر هذه العملية «أ.ل. سوكنيك» و«ل. أ. مثير»، فكانت هذه هي المرة الأولى للحفريات اليهودية في مدينة القدس وقد تركزت في أساسات السور العثماني بإدارة «د. و. هملتون» مديرة دائرة الآثار في سلطة الانتداب البريطاني، ثم نقلت عمليات الحفريات بين عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨م إلى أساسات بوابة شكيم «نابلس»، وفي الجهة الشرقية من السور على طوال «٧٠م»، وفي المدة الواقعة بين ١٩٣٤ - ١٩٤٠م شرع بإجراء الحفريات في برج داود، وبالإضافة إلى الحفريات في رحاب المدينة القديمة فقد أجريت حفريات متفرقة في مغائر المقابر القديمة في مواقع مختلفة مجاورة وبخاصة في: «وادي قدرون»، و«جبل الزيتون» و«جبل سكوبس».

معاول الهدم الصهيوني تواصل تدميرها لمعالم الحضارة في القدس:

منذ أكثر من مائة وخمسين عامًا منذ أن بدئ بإجراءات الدراسات وعمليات الحفر والتنقيب عن الآثار في البلدة القديمة من القدس وضواحيها بتجنيد العشرات من علماء الآثار والمؤرخين غير أن اليهود لم يتمكنوا - برغم هذه الجهود المدعومة من دول أوروبية - من العثور على أي أثر حقيقي لهيكل أو تراث عبري، وعبر ثلاثين عامًا من الاحتلال الإسرائيلي المباشر تم فيها التخريب والمحاولات الفاشلة لإثبات روايات مختلفة ادعى الصهاينة أنها تعود بهم إلى ثلاثة آلاف عام ونيف دون أن يأتوا بأي دليل ملموس على وجود آثار ومكتشفات عبرية أو يهودية في جوار وحول المسجد الأقصى المبارك ومن تحت أسواره الشرقية، حيث المقابر الإسلامية في «باب الرحمة» التي هي جزء من أسوار البلدة القديمة.

● كانت الذريعة للشرع في عمال الحفريات في محيط منطقة المقدسات أو الآثار العربية الإسلامية (محيط الحرم القدسي الشريف) من فوق على مستوى ساحة الحرم القدسي الشريف، ومن تحت في الأساسات، هي الكشف عن الآثار المزعومة و«هيكل سليمان»، حيث شرع بالتمهيد لهذه

السلسلة من التخريب الحضارى والتشويه المنهجي لمسيرة تاريخ العرب والمسلمين فى أعقاب تسرب مجموعة من الأخبار عبر ثايا صفحات الصحافة الإسرائيلية، فقد جاء فى صحيفة «الجيرو سالم بوست» The Jerusalem Post بتاريخ ١٩٦٧/٨/٨ تحت عنوان «الحاجة إلى إخلاء» ٨٢ مترًا مربعًا أخرى من ساحة «حائط المبكى» (هو حائط البراق، ويسميه اليهود بحائط المبكى) بعد أن كادت هذه العملية التخريبية تتول إلى هدم مركز الإمام الشافعى، إضافة إلى هدام ١٤٠ عقارًا إسلاميًا. وفى ١٩٦٩/٨/١٥ ذكر مراسل وكالة أنباء «رويتر» فى القدس المحتلة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلى ستقوم بعد خط طول حفرياتها فى الحائط الغربى «حائط المبكى» من ثلاثين ياردة إلى مئتين ياردة بدعوى الكشف عن المزيد من «ساحة الهيكل المقدس».

وبعد تسع سنوات أى تحديداً بتاريخ ١٩٧٨/٦/٩ صرح «أبراهام رابينوفتش» «أن حملة التنقيب عن الآثار ستبدأ فى شهر تموز فى موقع «مدينة داود» موقع القدس الأصلى، وأنه رصدت لذلك أضخم موازنة فى تاريخ إسرائيل للقيام بهذه الحفريات».

وتستهدف الحفريات التى ستجرى على «جبل أوفيل» - منطقة جبلية إلى جنوب ما يسمى «جبل الهيكل» (المعبد) - الحرم القدسى الشريف - للكشف عن آثار يعود تاريخها إلى ثلاثة آلاف عام، أى فى الموقع المعروف بمدينة «اليبوسيين» التى استولى عليها النبو داود عليه السلام والعاصمة التى طورها دواود وسليمان كملكين.

وبرغم اعتراف «رابينوفتش» بأن فرص العثور على بقايا مهمة تعود لتلك الحقبة الزمنية لليهود فى القدس وأن سلطات الآثار تعتبرها خطوة مهمة لتبرير الجهود المبذولة فى هذا المضمار. وأن أعمال الحفريات هذه التى يشرف عليها مباشرة الدكتور «يغفال شيلوح» من الجامعة العبرية تستغرق خمسة أعوام أو يزيد إذا اقتضت الحاجة ذلك، أو إذا تم التوصل

إلى نتائج تبرر هذه العمل، وهذه الحملة تشكل استكمالاً لحلقة الحفريات الواسعة النطاق القائمة في مدينة القدس منذ عام ١٩٦٧.

● إن الحفريات الإسرائيلية المتعاقبة المتجددة هي استغلال لأعمال الحفريات التي شرع القيام بها علماء الآثار منذ منتصف القرن الثامن عشر، يتم بأسلوب يتسم بالعدوانية، ومصادرة الممتلكات العربية والأوقاف الإسلامية دون الوصول إلى بصيص من أمل في العثور على وثائق تاريخية أو مستمسكات حضارية تثبت ادعاءها بوجود هذا الهيكل أو ذلك الكنيس تحت هذا الموقع الديني الحضاري العربي الإسلامي أو في محيطه، في حين نرى أن الحضارة العربية الإسلامية أثبتت بشواهدا ومواقعها ومخطوطاتها ووثائقها ومعالم وجودها التاريخي أن هذه الحضارة ليست مجرد محصلة حقب وعصور غابرة، بل استقرار حضاري أثبتت بشواهدا ومواقعها ومخطوطاتها ووثائقها ومعالم وجودها التاريخي أن هذه الحضارة ليست مجرد محصلة حقب وعصور غابرة، بل استقرار حضاري أثبت ذاته على مدى أربعة آلاف عام، فبوابات القدس بأسوارها وأبوابها وممراتها ومنشآتها التاريخية من عهد «ييوس» إلى «أورسالم» إلى «القدس».

فقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومعها بلدية الاحتلال في القدس وبعد حرب حزيران مباشرة عن اعتزامها اقتلاع مساحة واسعة من حجارة أسوار القدس القديمة بحجة تنظيفها وترميمها، وأن رافعات ضخمة تتوى القيام بإزالة حجارة أسوار البلدة القديمة في عشرة مواقع تدعى سلطة الآثار الإسرائيلية بأن أضرارا وتشققات قد لحقت بها، حيث أكد رئيس شركة تطوير القدس الشرقية المحامي «أمنون لورخ» أن شركته التابعة لبلدية القدس هي التي ستقوم بهذه العمل، وتحت ذرائع وحجج واهية أخرى باتت تشكل مبررات للتهويد أو لفرض الوجود الإسرائيلي على حساب الوجود العربي الإسلامي في الأماكن المقدسة فراحت شوائب المستوطنين المتطرفين

تطالب بفتح أبواب الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي يحظر فتحها لأسباب دينية وما لها من قدسية يجب ألا يلحقها أي دنس أو تخريب من أجل أن يشاهدها السائحون مقابل حفنة من النقود تتألف السلطة الإسرائيلية، كالأنفاق التي في جوار المسجد الأقصى وطريق الآلام Via Dolorosa وفي محاذاتها.

وجدير بالذكر: أن الهدف من شق هذه الأنفاق تكريس وقائع جديدة على الأرض قبل البدء بمفاوضات الوضع النهائي ليتمكن الجانب الإسرائيلي من فرض تصورات تتبع من مصالحه الاستراتيجية.

الأهداف الحقيقية للحفريات الإسرائيلية في البلدة القديمة

في ١٤/١٠/١٩٧٠ كشفت صحيفة «معاريف» العبرية المسائية عن نية سلطات الاحتلال الإسرائيلي توسيع مدى الحفريات إلى أن تصل إلى ٤٨٥ مترًا بحيث يشمل: حوائط الحرم القدسي الجنوبية والغربية والشمالية، وبعد أسبوعين من هذا التاريخ لخصت الصحافة الإسرائيلية على لسان أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين وزير الأديان الأسبق «زيرح فيرهافتيك» ذلك، حيث قال:

«إن الهدف الحقيقي للحفريات يتمثل في الكشف الكامل عن حائط «المبكي» وإزالة المباني الملاصقة له».

وفي ٧/٧/١٩٧١ نقلت صحيفة «عل همشمار» عن «دافيد شيفر» زعيم حركة إسرائيل الكاملة أن الهدف من الحفريات هو الانتهاء من عملية الكشف عن حائط «المبكي» بعد أن أعطت عملية احتلال القدس والمناطق المدارة حرية التنقيب وإجراء الحفريات، ومما قاله في هذا الصدد:

«نود أن نوجه نداءً إلى الدوائر والهيئات ذات الاختصاص بأن الوقت قد حان لإجراء عمليات الكشف عن حائط «المبكى» بشكل علني وفي وضوح النهار، وعدم الاقتصار على إجراء الحفريات في أعماق الأرض، حيث يتعين مصادرة البيوت الملاصقة لحائط «المبكى» وعلى امتداده في كل الجهات، كما كان الحال في حي المغاربة»، **وتأكيداً على تحقيق هذه الرغبة الصهيونية:** زار وزير الدفاع الإسرائيلي منطقة الحفريات وحائط «المبكى» يوم ١٩٧٢/٨/١ مؤكداً ضرورة الكشف عما أسماه **بالهيكل الثاني**. وفي يوم ١٩٧٧/٢/٢٦ قام الحاخام الأكبر لإسرائيل «إسحاق نسيم» بجولة مماثلة شملت جزءاً من الحائط الغربي للحرم القدسي الذي يقع داخل «رباط الكرد»، ومما جاء على لسانه.

«إن حائط المبكى الصغير يقع في داخل رباط الكرد واستمرار الكشف عنه واجب ديني كبير».

أهداف إسرائيل من الإسراع بالحفريات

إن من يتتبع هذه الهجمة الهستيرية المحمومة في إجراء الحفريات بأشكالها المتنوعة ومواقعها المتعددة في البلدة القديمة والاستيلاء على الممتلكات والعقارات والمقدسات الإسلامية عنوة يدرك تماماً بأن عملاء الآثار من يهود ومتصهينين إنما يبحثون عن آثار لم تكن لها أصلاً جذور تاريخية انعكست مؤثراتها على أهل هذه المنطقة وأصحابها الحقيقيين الذين طبعوا فلسطين بطابعها فلم يخلفوا خلفهم حضارة متميزة خلال سنوات وجودهم في فلسطين، وذلك على عكس الحضارات الأخرى الكبيرة كالفرعونية واليونان والرومان والبيزنطيين وغيرهم ممن خلفوا لهم تراثاً ملموساً دون أن يطالبوا أصحابها بملك أو ميراث أو صلة بهذه البقعة أو تلك من بقاع العالم الأخرى.

مراحل الحفريات:

يمكن القول إنه حتى المراحل التسع من الحفريات التي أجريت في إطار حدود القدس التاريخية (البلدة القديمة) كانت أولية تمهيدية لأنها مثلت الخطوات الأولى على طريق تغيير المعالم الحضارية والتهويد، ورغم أنها شكلت الدلالة الواضحة على نية سلطات الاحتلال الإسرائيلي لطمس الهوية الحضارية المتميزة لهذه المدينة المقدسة بتسارع وعدوانية لم يشهد لهما مثيل عبر التاريخ.

وهذه المراحل التسع امتدت على مدى أربعة عشر عامًا، يمكن تلخيصها كما يلي:

● المرحلة الأولى:

تمتد من أواخر عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٦٨، حيث تم حفر ٧٠ مترًا من أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي، خلف المسجد الأقصى وأبنية جامع النساء والمتحف الإسلامي والمئذنة الفخرية.

● المرحلة الثانية:

انتهى العمل بها عام ١٩٦٩ وقد شملت حفر ٨٠ مترًا من سور الحرم القدسي الشريف، شملت باب المغاربة مارّة تحت الأبنية التابعة للزاوية الفخرية «مركز الإمام الشافعي» فهدمت هذه المعالم العربية الإسلامية وطرد أهلها منها يوم ١٤/٦/١٩٦٩.

● المرحلة الثالثة:

امتدت من عام ١٩٧٠ - ١٩٧٣ وشملت أسفل المحكمة الشرعية وخمسة أبواب للحرم القدسي الشريف هي: باب السلسلة، باب المطهرة، باب القطانين، باب الحديد، وباب علاء الدين البصري «باب المجلس الإسلامي»،

إضافة إلى أربعة مساجد ومئذنة قايتباى الأثرية وسوق القطانين. وقد أدت هذه الحفريات إلى تحويل قسم من المحكمة الشرعية إلى كنيس يهودى، وتصديق المعالم التاريخية كالجامع العثمانى، ورباط الكرد، والمدرسة الجوهريّة.

● المرحلة الرابعة والخامسة:

شرع فى المرحلة الرابعة عام ١٩٧٣ وانتهت فى بداية عام ١٩٧٤ لتبدأ المرحلة الخامسة وشملت هاتان المرحلتان المنطقة الواقعة خلف الحائط الجنوبي الممتد من أسفل القسم الجنوبي الشرقى للمسجد الأقصى وسور الحرم القدسى الشريف بطول ٨٠ مترًا إلى الشرق، كما شملت أيضًا الحائط الجنوبي للحرم ثم الأروقة السفلية للمسجد الأقصى والحرم ذاته.

● المرحلة السادسة:

شرع فيها عام ١٩٧٥ وتركز الحفر خلالها عند منتصف الحائط الشرقى لسور المدينة وسور الحرم القدسى الشريف، وتقع فى منطقة بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية الشرقية من سور المدينة، وكان الهدف منها إزالة المقابر الإسلامية التى تضم رفاة كبار الصحابة وعلماء المسلمين كعبادة بن الصامت البدرى وشداد بن أوس الأنصارى، وإقامة جزء من متزه إسرائيل الوطنى على أنقاضها.

● المرحلة السابعة:

كانت تطبيقًا لمشروع اللجنة الوزارية الإسرائيلية لعام ١٩٧٥ الذى يقضى بضم الممتلكات العربية الإسلامية إلى ساحة المبكى «ساحة البراق»، وقد نجم عن ذلك إلحاق الأضرار وتعريض المعالم الإسلامية إلى الانهيار وأهمها:

(١) المحكمة الشرعية القديمة.

(٢) عمارة المكتبة الخالدية.

(٣) زاوية أبى مدين الغوث ومسجده.

(٤) تعريض ٣٥ عقاراً عربياً يقطنها ما يزيد على ٢٥٠ مواطناً عربياً للانهيار.

● المرحلة الثامنة:

وهى من أبرز مراحل الحفريات وأكثرها خطورة، وفيها رفع الصهاينة والإسرائيليون شعار: «كشف مدافن ملوك إسرائيل فى مدينة داود» أما خطورتها: فتتمثل فى تعريض المسجد الأقصى لخطر الانهيار.

● المرحلة التاسعة: «مرحلة تصدع البنية»:

وهى بمثابة اختراق للحائط الغربى من الحرم القدسى الشريف، وقد شرع فى تنفيذها فى ١٩٨١/٢/٢٨ حين أعيد فتح النفق الذى كان قد اكتشفه كولونيل إنجليزى يدعى «وارن»، ويقع هذا النفق فى الجانب الأسفل من الحرم فى منطقة المطهرة بين بابى الحرم (باب السلسلة وباب القطانين)، وقد شملت أقدم سبيل إسلامى للمياه فى المدينة المقدسة «سبيل قايتباى».

هذا؛ وقد استأنفت سلطات الاحتلال الإسرائيلى الحفريات تحت المحكمة الشرعية فى عام ١٩٨٧ فى عمارة المدرسة التكرية وجنوبى المسجد الأقصى المبارك.

وقد كان افتتاح النفق استكمالاً للحفريات المتواصلة فى البلدة القديمة حيث كان الهدف من افتتاحه فى يوم ١٩٨٧/١٢/٩ وقيام كبار المسئولين الإسرائيليين بجولة فى داخله بطول ٢٥٠ متراً ماراً بباب المغاربة ومخترباً إياه وممتداً إلى المنطقة السفلى الواقعة تحت المسجد الأقصى لاستغلاله لأغراض السياحة والسيطرة على الأحياء الإسلامية فى قلب البلدة القديمة بعد شق

فتحة جديدة مع درج فى نهاية هذا النفق، وهكذا يصبح بالإمكان اختراق الحى الإسلامى من كل جهاته بعد اختراق منطقة دير راهبات صهيون قرب طريق الآلام. غير أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وقيام مظاهرات مناوئة سقط فيها العديد من الجرحى أدى إلى تأجيل هذه الخطوة.

حضر النفق تدمير وتدريس للمقدسات الإسلامية

كانت النية مبيتة منذ الأيام الأولى لسقوط البلدة القديمة للقدس فى يد قوات الاحتلال الإسرائيلى، وفى اليوم الرابع للاحتلال فى ١١/٦/١٩٦٧ بدأت الجرافات ومعاول الهدم الإسرائيلىة بالتمهيد للوصول إلى أى أثر يقود إلى «الهيكل المزعوم، بل إلى الشروع فى عملية التهوديد الكبرى لموقع القدس التاريخى، فهدموا «حارة المغاربة» التى أمام «حائط البراق» ثم جانباً مهماً من الأبنية التاريخية فى حارة السلسلة المجاورة، ثم قاموا بحفر المنطقة الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك الملاصقة للجدار الجنوبى للمسجد، فتولد نتيجة ذلك انبعاج إلى الخارج بسبب التفاوت والخلل الناجم عن ارتفاع المنسوب الداخلى عن المنسوب الخارجى بعشرة أمتار؛ لأن الجدار ليس مسلحاً بل هو جدار حجرى تاريخى مقام على قاعدة وأساسات ترابية، ثم تابعوا ذلك إلى الجهة الغربية أمام «حائط البراق» لعدم وجود أبنية مقامة فوق هذه المنطقة.

بدئ بحفر النفق عام ١٩٦٨ من نهاية «حائط البراق» بطول ٤٧ متراً وبعمق ١٥ متراً امتدوا إلى الشمال وصولاً إلى باب الفوانمة بطول ٤٥٠ متراً دون تحديد لعرض قناة الحفر حسب طبيعة الأرض وقابليتها للحفر، حيث تمكنوا من الوصول إلى قناة رومانية قديمة بطول ٤٨ متراً وهى آلية اكتشفها الجنرال الألمانى «كمبراد تشيك» ثم قام بإغلاقها؛ لأنه لم ينجح فى العثور على أى أثر مطلقاً.

وسع الإسرائيليون حفرهم للقناة الرومانية إلى أن وصلوا إلى بركة رومانية قديمة مملوءة بالمياه، وهى بركة مزدوجة موجودة فى «دير راهبات

صهيون» الذى يقع فى «طريق الآلام»، اصطدموا بجدار هذه البركة ولم يتمكنوا من متابعة الحفر حيث كان مخططهم اختراق تلك النقطة والوصول إلى باب العامود لتتصل بالحفريات التى بدأت من باب العامود والاتجاه نحو حارة الواد ليتم وصلها معاً، مما يوفر بناء شبكة من الأنفاق تحت القدس القديمة تشمل وترتبط بحفريات «باب الأسباط» وحفريات «باب الخليل» إضافة إلى سلسلة من الحفريات الأخرى داخل المدينة المقدسة. بلغ طول هذا النفق مع مواصلة الحفر ٤٤٨ متراً وله باب واحد يبدأ من نهاية «حائط البراق»، (وهو الباب الكبير الذى يدخله المتعصبون من المتدينين اليهود لممارسة شعائهم الدينية فيه ثم الجلوس فى المنطقة التى تمت توسعتها وإعدادها). وقام العسكريون المتصهيونون تحت اسم علماء الآثار من قبل الكولونيل شارلز وارنت الذى قام هو الآخر بحفر نفق فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٩٢٧ بدءاً مما يسمى مدينة داود المزعومة حتى عين جيحون المعروفة بـ«بيروورن»، إلا أنه لم يفلح فى الوصول إلى الهدف الصهيونى اليهودى بالعثور على أى أثر للهيكل عن طريق الوصول إلى أساسات «قبة الصخرة المشرفة» وبلغ طول هذا النفق، عشرين متراً، وبالفعل؛ فقد وصل إلى سبيل «قايتباى»، وهو السبيل الذى دخله اليهود فى الثمانينيات لمتابعة ما وصل إليه الكولونيل «وارن» ظناً منهم أنهم سيعثرون على شيء مهم بمواصلة الحفر إلى أسفل «قبة الصخرة المشرفة» واستمرت هذه الجهود حتى تنبته دائرة الأوقاف الإسلامية إلى هذه المؤامرة فقامت بإيقافها فأغلقت النفق.

● قصة النفق الجديد ١٩٩٦:

فى نهاية شهر أيلول من عام ١٩٩٦ تم فتح باب ثان لهذا النفق (النفق تحت المسجد الأقصى) من جهة المدرسة العمرية، وهذا الباب يساعد فى إدخال الهواء إلى النفق مما يسهل عملية مد الكهرياء ويمكن سلطات الاحتلال الإسرائيلى من السيطرة نهائياً على هذه المناطق المقدسة وتحويل

هذه المواقع إلى محطات سياحية مجردة من القدسية.

أما من الناحية الحضارية العمرانية فإن العمارة والأبنية التاريخية الإسلامية باتت عرضة للانحيار والتداعى ومن أبرزها: «رباط كورد» و«المدرسة النيكزية» و«المدرسة المنجكية» و«بيت الشهابى» و«المطهر» و«مأذنة الفوانمة»، كما أن هناك أبنية أخرى إسلامية هي عرضة أيضاً للأخطار لدى حدوث أى هزة ولو ضعيفة (حتى لو كانت مفتعلة) والهدف من كل هذا التدبير المخطط له بإحكام هو تحويل هذه المنطقة إلى ساحة يهودية صرفة للإيجاء بأن هذه المنطقة كانت أصلاً ملكاً لليهود وعليها بنى الهيكل.

● لقد اعترفت عصبة الأمم فى عام ١٩٢٠ فى إثر «ثورة البراق» عام ١٩٢٩ بعد عديد من المداولات والدراسات المطولة بأن «حائط البراق» جزء غير منفصل عن جدار المسجد الأقصى، وهو بالتالى أملاك وقف إسلامى تماماً كذلك «زاوية أبى مدين الفوئ» التى يصلى فيها اليهود قسراً وعنوة ولا يسمح للمسلمين بالصلاة بها إلا يوم السبت فقط. وما الإعلان رسمياً عن فتح النفق الثالث بهذه الطريقة المكشوفة على لسان أكبر مسئول تنفيذى بدولة الكيان الإسرائيلى وهو رئيس الوزراء بنيامين نتتياهو، إلا لتنظيم الهجمة المكثفة والحملة الهستيرية لعملية التهويد الكبرى التى تسير رسمياً وشعبياً جنباً إلى جنب فى الكيان الإسرائيلى لكل ما هو عربى ومسلم على هذه الأرض الطاهرة، وكانت صحيفة «معاريف» العبرية الإسرائيلية قد ذكرت فى عددها يوم ١٩٩٦/٩/٣٠ أن وزارة الأديان الإسرائيلية تعتزم شق نفق جديد يكشف ما يسمى حجارة حائط المبكى المسقوفة على مستوى الصفر (الأساسات)، وأن هذا المستوى موجود على عمق ١٥ متراً تحت «ساحة حائط البراق». ومخرج النفق المخطط سيكون من نقطة الوصل داخل نفق «طريق الآلام» الذى يدعو اليهود بنفق الحشومونيين وهو النفق الذى أوقد فتحه شعلة الانتفاضة فى شرقى القدس ضد الاحتلال عام ١٩٨٨. وحسب

الخطة هذه ستفتح فى هذا النفق فتحة أخرى على عمق ١٥ متراً إلى الشارع الأصى الذى يستخدم منذ ألفى عام قبالة هذه الساحة، وأن هذا المشروع قالوا إنه سيبدأ بتنفيذه فى بداية أكتوبر ١٩٩٦ ولتنفيذ هذا المشروع سيطلب نائباً وزير الأديان الحاخام أرييه غملئيل مندوب «حزب شاس» المتدين، وأرييه بى «المفدال» إضافة ستين مليون شيكل من أجل تنفيذ المرحلة الثانية التى تشمل شق النفق كما سيتم جمع تبرعات من اليهود. ويتعرف عوديد فتار المسئول عن الأماكن المقدسة فى وزارة الأديان الصهيونية ومدير صندوق حائط «المبكى» مردخاي إلياف بأن هناك خطة تجميل لمنطقة «المبكى» التى ستحول المنطقة إلى متنزه ومحطة سياحية. وفى إطار هذه الخطة سيتم إقامة ثلاث بوابات دخول جديدة للمصلين معززة بالإجراءات الأمنية حيث ستشمل أجهزة محكمة للكشف عن السلاح، كما أن هناك مخططاً لإقامة مدخل جديد للمسجد الأقصى من ناحية المبكى «البراق» فى «باب المغاربة»، وتسييج منطقة «المبكى» وإقامة مظلة كبيرة مع مقاعد للزوار والسياح وغرف للخدمات، وأكد «يفال بى» للصحيفة بأن الإسرائيليين لم يكملوا الكشف عن منطقة حائط «المبكى» حيث كشفوا فقط ١٨٠ متراً من بين ٤٨٨ متراً غير مكشوفة، وأنهم سيواصلون الكشف الكامل غير آبهين بأحد.

● **وحول الاعتداء على المقدسات المسيحية فى القدس وتدميرها، قال** الأب الإيكونوس قسطنطين قرمش الرئيس الروحى لرعية الروم الأرثوذكس فى عمان فى مداخلة أمام مجلس السفراء العرب فى بكن ضمن ندوة القدس الأكاديمية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٢:

«إن المقدسات المسيحية كونها مقدسات غير يهودية قد تعرضت هى الأخرى للتدمير والمصادرة والتدنيس من قبل اليهود وسلطات الاحتلال الإسرائيلى، وأنه من أجل تثبيت اسم «جبل الهيكل» وهارهموريا «جبل الموريا» بدلاً من المسجد الأقصى فى الخرائط السياحية الإسرائيلية الرسمية،

ووضع صورة الهيكل المزمع إقامته مكان ساحة الأقصى وكأنه حقيقة واقعة في المجلدات السياحية كان لابد من القضم وتشجيع الانقراض للوجود العربى إسلامياً ومسيحياً في الأراضي المقدسة، شأنهم شأن أهلهم في قيسارية وبيسان وطبريا وصفد ومئات القرى الفلسطينية في سائر أرجاء فلسطين، وإن من يدقق في خريطة القدس والأماكن المقدسة في فلسطين والأردن (القرن السابع للميلاد) في «فسيفساء مادبا» ويتعرف على الوجود المسيحى المشرقى في ذلك الحين يظهر له في ٣٤ رسمًا لأديرة داخل أسوار القدس موجودة آنذاك، ومن ثم قارنوا ذلك بإحصائية رسمية صدرت عام ١٩٢٢م من قبل البطريرك دميانوس يعرف أن مجموع الأديرة والكنائس في القدس وضواحيها وفلسطين كان ١٩٦ ديرًا وكنيسة، والآن بعد مطالعة إحصائية البطريركية المقدسية لعام ١٩٦٦م تبين أن عدد الأديرة تقلص إلى ٤٧ والكنائس إلى ٤٨ مع أنه من المفروض أن تتزايد هذه النسبة لتغطى تزايد السكان، لكن بالمقابل جرى تهويد كثير من هذه المقدسات وتدنيها ووضع اليد عليها، بالإضافة إلى تشجيع هجرة العرب من القدس وتفريغ القدس منهم بغية تغيير الطابع السكانى الديمغرافى.

والمقارنة في هذا المقام نقول: إن من يراجع إحصائيات النفوس كما جاء في مصدر المكتبة الوطنية التابعة للجامعة العبرية في نهاية القرن الثامن عشر يدرك أن عدد اليهود في القدس كلياً لم يتجاوز الثلاثة آلاف، بينما يصل عددهم اليوم في القدس الشرقية وحدها إلى حوالى مائتى ألف، وإنه لم يبق من العرب المسيحيين في القدس سوى خمسة آلاف نسمة.

ويذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلى قد صادرت ٨٦٪ من أراضي القدس، حيث وضعت يدها على ٣٤٪ من الأراضي العربية في الشطر الشرقى في القدس و٥٢٪ أعلنتها أراضي خضراء، وأبقت على ١٤٪ للعرب في القدس الغربية التى تشكل ٧٠٪ من مدينة القدس الكلية.

وعلى العموم فقد فشلت المساعي اليهودية والصهيونية لتغيير المعالم العربية الإسلامية لمدينة القدس كلياً، بل على العكس، فقد أكدت المؤلفات والكتب والخرائط والأطالس الجغرافية والمخطوطات ومكتشفات الآثار ديمومة الطابع العربي الإسلامي، وانعكاساته الإيجابية على أسلوب فن البناء والعمارة والتنظيم المعماري كلياً.

ويؤكد «دان المغور» تواصل الوجود العربي في القدس في مقال له نشرته صحيفة «يديעות أحرونوت» بعنوان «القدس بنت كل العصور» أن القدس الكنعانية العربية شهدت حضارة قبل ألفى عام من التاريخ الذي يحدده المؤرخون اليهود لإنشاء أول كيان سياسى يهودى فوق أرض القدس العربية حوالى عام ١٠٠٥ ق. م يوم تولى النبی داود عليه السلام.

ويقول: «مرة نقول إن القدس (أورشليم) عمرها ثلاثة آلاف عام ومرة يقدرون عمرها بأربعة آلاف عام وأنها احتلت خمساً وثمانين مرة، وأن كل دين ساد فيها حوالى ١٢٠٠ عام، ولا ندرى كيف تتحول الأزلية إلى حالة مؤقتة والرقم الدقيق يتحول إلى تقدير وتخمين».

ولم ترق يوماً دعوة السيطرة على القدس من قبل اليهود إلى مفهوم التحرير كما يدعى الإسرائيليون وحاخامات اليوم وفي مقدمتهم «شلومو غورن» الذى نفخ فى البوق عشية احتلال القدس فى السادس من حزيران عام ١٩٦٧، فمنذ ذلك التاريخ وحتى هذه الساعة: يستمر الجدل والنقاش بين الإسرائيليين واليهود كلياً حول السيطرة على القدس واقتحامها، بأن هذا الذى جرى هو احتلال أم تحرير أم خلط بين مفهومين.. لم يستقر اليهود حتى اليوم على رأى برغم الاحتفالات والطقوس التى تجرى وتعدى فى ذكرى اقتحام القدس فى حزيران عام ١٩٦٧م.



حائط البراق:

يشكل هذا الحائط الجزء الجنوبي الغربي من جدار الحرم القدسي الشريف بطول حوالي ٤٧م وارتفاع حوالي ١٧م ويتخذ اليهود في هذه الأيام معبدًا لهم. ولم يكن في أي وقت من الأوقات جزءًا من الهيكل اليهودي. ولكن التسامح الإسلامي هو الذي مكن اليهود من الصلاة أمام هذا الحائط. كما أن «التوراة» عندما تتحدث عن الحائط الغربي للهيكل فإنها لا تشير أبدًا إلى الحائط الغربي لجبل البيت. وكذلك فإن هذا الحائط لم يكن موقع عبادة عند اليهود حتى القرن السادس عشر الميلادي.

وتقول «الموسوعة اليهودية» (Encyclopaedia Judaica الجزء ١٦ صفحة ٤٦٨ القدس ١٩٧١) ما يلي:

«إن مصادر «المدراش» - هو شروح التوراة تتحدث عن الحائط الغربي للهيكل الذي يحل فيه الحضور الإلهي ولا يفارقه أبدًا. وهو الحائط الذي لا يمكن تدميره أبدًا، ومن المحتمل أن حاخامات اليهود يشيرون إلى الحائط الغربي لقدس الأقداس، وأن عدم قابلية هذا الحائط للتدمير هي رمزية فقط، لأنه دمر بالفعل، والمصادر التي تتحدث عن اليهود في القدس حتى القرن السادس عشر تشير إلى تعلق اليهود بالهيكل، ولكنها لا تذكر شيئًا عن الحائط الغربي لجبل البيت (أي: حائط البراق). وفي فترة الجيونيم Geonim (وهم رؤساء الأكاديميات اليهودية في القرون السابع والثامن والتاسع الميلادية) كان موقع الاجتماع والصلاة عند اليهود على جبل الزيتون. ولا نجد إشارة إلى الحائط الغربي مطلقًا عند ناحمان Nahman (في وصفه المفصل لموقع الهيكل سنة ١٢٦٧) والحائط غير مذكور أيضًا في التقرير الديني المعروف باسم «استوري هابارحي» Haparhi (في القرن الرابع عشر) ولا يشار إلى هذا الحائط البتة في المصادر اليهودية في القرن الخامس عشر مثلًا: «رحلات ميشولام من فولتيرا، وعوبيادي من بيرتورو»، وليس في هذه المصادر

كلها ما يدل على أن الحائط كان مكان عبادة أو صلاة لليهود.

إن الحائط الغربى أصبح جزءاً من التقاليد الدينية اليهودية حوالى سنة ١٥٢٠ نتيجة للهجرة اليهودية من إسبانيا وبعد الفتح العثمانى سنة ١٥٧١.

وعليه؛ فإن اليهود بشهادتهم يتخذون من «حائط البراق» أو الحائط الغربى مكاناً للصلاة منذ القرن السادس عشر فقط، وقد أصبح لهذا الفعل ارتباط وثيق بالأطماع السياسية الصهيونية العالمية التى كشفت عن أطماعها فى القرن التاسع عشر.

وقد تكررت محاولات اليهود للاستيلاء على هذا الحائط فى عهد الانتداب البريطانى على فلسطين إلى أن وقعت «ثورة البراق» بتاريخ ١٩٢٩/٨/٢٣ والتى قتل فيها العشرات من العرب واليهود وتمخضت الأحداث عن تشكيل لجنة دولية لتحديد حقوق العرب واليهود فى «حائط البراق»، وكانت اللجنة برئاسة وزير خارجية سابق للسويد وعضوية شخص سويسرى وآخر هولندى وبعد تحقيق قامت به هذه اللجنة وضعت تقريراً فى سنة ١٩٣٠ أيدت فيه حق المسلمين الذى لا شبهة فيه بملكية «حائط البراق».

وقال التقرير: للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربى، ولهم وحدهم الحق العينى فيه لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التى هى من أملاك الوقف؛ وللمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامى.

ولكن السلطات الإسرائيلية فى عام ١٩٦٧ استولت على «حائط البراق» بعد أن هدمت «حارة المغاربة»، ووضعت يدها على باب المغاربة (أحد أبواب الحرم الشريف).



بلادنا فلسطين

الجزء العاشر - القسم الثاني

في بيت المقدس

«يا معاذ إن الله عز وجل سيفتح عليكم الشام من بغدى من العريش إلى الفرات، رجالهم ونساءؤهم وإماؤهم مرابطون إلى يوم القيامة. فمن احتل منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس فهو في جهاد إلى يوم القيامة».

حديث شريف

● جاء فى المحفوظات الملكية المصرية، فى ذكرها لحوادث محرم ١٢٥٦هـ آذار ١٨٤٠م حول طلبات اليهود الوقعة بشأن حائط النحيب أو المبكى الذى ربط به البراق ليلة الإسرى العظيمة ما يلى^(١).

(١) عريضة من إمضاء الحاج محمد شيخ المغاربة بالقدس الشريف موجهة إلى إسماعيل عاصم بك حكمदार حلب: دولتو سنى الهمم كريم الشيم سعادة البيك المفخم أدام البارى شريف وجوده. المعروض بساحة المكارم الحميدة أن عبدكم شيخ فقراء المغاربة المجاورين فى الحرم الشريف وفى زاوية أبو مدين أفندم. الكل متقيد بما يجب عليه لعدل دولتكم العادلة السنية أفندم وحارة عبيدكم ملاصقة إلى حائط الحرم الشريف الذى ربط فيه البراق ليلة الإسرى البهية واليهود من قديم (يزوروا) تلك الحائط زيارة فى (الاصبات) من غير رفع أصواتهم وإظهار مقالهم وذوا كام سنة كان منهم الأذية برفع أصواتهم وكثرة جمعياتهم بحيث إن تلك المحل المذكور كل صباح يظن أن به كنيسة لهم والآن مرادهم بناء الأرض الموجودة بالمحل المذكور بالبلاد لتوصلهم لمآربهم فتجاسر عبدكم بتقديم عريضة العبودية لأعتابكم حيث البلاد بلاد دولتكم وبهمتكم فى أيام دولتكم لا تحدث لهم مرغوبهم المصرين عليهم بلصق حائط البراق الشريف، ربنا من كرمه وإحسانه يديم دولتكم، وإذا تحسن برأى المكارم إحالة المادة هذه لمجلس الشرع الشريف والأمر أمركم أفندم.

(٢) رأى مجلس شورى القدس فى عريضة الحاج محمد: لدى المذكرة على هذا العرض المتقدم لسعادة حكمदार حلب المحترم من الشيخ محمد شيخ المغاربة بخصوص اليهود وإحداثهم وشرح سعادة المشار إليهم للمجلس الأمر برؤية هذا المادة وأن القديم يبقى على قدمه رؤى أن المحل المذكور الذى مراد اليهود أن يبلطوه، فهذا أولاً: ملاصق لسور الحرم الشريف ومحل ربط البراق الشريف، والثانى ليس إنه لهم به حق حيث إن هذا المحل هو طريق

(١) ٢٩٤/٤ - ٢٩٦.

مستمر في حارة المغاربة يتوصل به إلى دور وقف سيدنا أبي مدين الفوثن قدس سره، وثالثاً: إنه ما سبق لليهود أن عمروا في ذلك المحل مطلقاً ولا يجوز شرعاً أن الأجنبي يعمر في ملك الغير خصوصاً أن طائفة اليهود ليس لهم شرعاً أن يحدثوا شيئاً زيادة عن القديم بل يبقى على قدمه ولا سبق لهم في هذا المحل أن عمروا شيئاً وقد صدرت الأوامر الشريفة السر عسكرية في مثل ذلك أنهم لا يحدثوا شيئاً مطلقاً، بل يبقى القديم على قدمه. ومن حيث الحالة هذه اليهود الآن مرامهم الإحداث اقتضى إفادة حضرة متسلم القدس الشريف الأجل حالاً منع اليهود المذكورين من التعمير ومن الإعلان بأصواتهم بقرب الحرم الشريف بل يكونوا على حسب عاداتهم الأولى.

فبناء على ذلك صدرت هذه الخلاصة من مجلس شورى القدس الشريف لحضرة السيد أحمد آغا الدردار قائم مقام ملكية متسلم القدس الشريف ليجرى العمل بموجبها ٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٥ هـ.

(٣) تعليق إسماعيل عاصم حكمدار حلب في ٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٥ هـ حضرات أرباب مجلس شورى القدس الشريف: غيب مطالعة هذا العرض تنظر هذه المادة بحق الله تعالى والقديم يبقى على قدمه من دون إحداث شيء.

(٤) صورة فرمان شريف سر عسكري صادر في ١٤ من شوال سنة ١٢٥٥ مضمونه الشريف: وردت ورقة من قونسولوس دولة الإنجليز ويذكر أن واحداً من الرعايا كان حصل له لطف ونذر على نفسه أن يبطل زقاق البراق ويستدعى رخصة بذلك. فيلزم تعطوا إلى الرعايا المذكورة الرخصة بتبليط الزقاق المذكور ويكون معلومكم.

حضرات أرباب مجلس شورى القدس المحترم: اطلعنا على خلاصة حضراتكم المحرر جانبه اقتضى حررنا لحضراتكم صورة الأمر الشريف السر عسكري قائم مقام ملكية السيد أحمد دزدار^(١) متسلم القدس الشريف.

(١) دزدار، بضم الدال المهملة، وسكون الزاي، وفتح الدال المهملة وبعد الألف راء لفظ أعجمي معناه حافظ القلعة وهو الوالي ودز بالعجمي القلعة ودار الحافظ.

(٥) العريضة التي رفعها المجلس المذكور إلى الباشمعاون الخديوى فى ٨ ذى الحجة ١٢٥٥هـ : «إلى الباشمعاون الخديوى المعروض لدولتكم العلية لدى المذاكرة على هذا المعروض المتقدم لسعادة حكمدار حلب من شيخ المغاربة بالقدس المشروح باطنه بخصوص تبليط اليهود زقاق البراق الكائن بحارتهم بقرب دور وقف سيدى أبى مدين الغوث قدس سره الملاصق لصور الحرم الشريف وشرح المشار إليه للمجلس بالأمر بإبقاء القديم على قدمه من دون إحداث شئ والخلاصة الصادرة لتسلم القدس وشرحه عليها بصورة الأمر الشريف السر عسكرى العالى رؤى حيث صدر الأمر الشريف العالى بالرخصة للرعايا المذكورة بتبليط المحل المذكور أن يستحضر شيخ المغاربة المذكور للمجلس وتفهيمة ما صدر به الأمر الشريف فحضر وقرر أن هذا الاعراض المتقدم لسعادة ولى النعم المعظم من المذكورين خلاف إنها حيث لا يخفى على الجميع أن **زقاق البراق الشريف** المذكور غير نافذ بل فقط يتوصل به إلى دور سيدنا أبى المدين الغوث وهو فى نفس حارة المغاربة التى بها زاوية سيدنا أبى مدين وملاصق **للحرم الشريف ومحل البراق المنيف** وليس لليهود ولا أحد فيه حق بل هو من حقوق سيدى أبى مدين الغوث وداخل فى حدود وقفيته ولربما بسبب هذا التبليط الذى مرادهم إحداثه الآن يصير تداخل للمذكورين فى المحل المذكور وحاشى أن سعادة ولى النعم يسمح بإحداث شئ فى **حقوق سيدى أبى مدين** زيادة عن القديم وأما استدعى الرعايا المذكورة أنه أنذر على نفسه تبليط المحل المذكور فهذا المحل ليس هو كنيسة لهم ولا مدراج لليهود فكيف حتى ينذر فى **وقف سيدنا أبى مدين الغوث** فلا بد له بذلك مرام يتوصلوا به لغايتهم فكان اللازم عليه بحسب ديانته أن ينذر تعمير كنيسة أو مدراجة وأما تبليط المحل المذكور فيعود منه ضرر على جهة الوقف، وولى النعم لا يرضى لا بضرر ولا إضرار ولا إحداث شئ زيادة عن القديم خصوصًا فى محلات **وقف سيدى أبى مدين** والأمر العالى على الرأس والعين لأن البلاد والعباد بلاد وعباد سعادة

أفندينا ولكن من حيث وجد شيخ على وقف سيدى أبى مدين ويخشى من صاحب الوقف سيدى أبى مدين الغوث وليس للمذكورين به حق وأنه يلتمس إعراض الواقعة للأعتاب الشريفة السر عسكرية وعلى كل حال الأمر لدولته فرؤى من حيث قرر شيخ المغاربة المذكور كما مشروح والتمس إعراض واقعة الحال للأعتاب الشريفة السر عسكرية اقتضى إعراض هذه الخلاصة من مجلس شورى القدس الشريف للأعتاب الشريفة السر عسكرية والآن من كل الوجوه لدولته العلية.

وأنهى الأمر محمد على باشا بصورة قاطعة بأمره الذى أرسله إلى إبراهيم باشا فى ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ وبه يقول:

«بوجوب منع اليهود عن تبليط البراق فى القدس وعن رفع أصواتهم فيه وإبقاء القديم على قدمه عملاً بنصوص الشرع الشريف»^(١).



**بيت المقدس
والمسجد الأقصى
دراسة تاريخية موثقة**

تصنيف

محمد محمد حسن شراب

صورة جهادية للدفاع عن المسجد الأقصى ثورة البراق من أجل المسجد الأقصى سنة ١٩٢٩م

«حائط البراق»: جزء من الحائط الغربى للحرم القدسى الشريف فى القدس.

ويرى المسلمون: أنه المكان الذى ربط فيه رسول الله ﷺ البراق، ومنه دخل إلى المسجد الأقصى ليلة الإسراء.

ويزعم اليهود: أن هذا الحائط من بقايا أحد الهياكل التى بنيت عبر التاريخ القديم وهو كلام لا حجة لهم عليه إلا الوهم.

وقد ذكرنا فى مكان سابق: أن الهيكل - إن كان هناك هيكل - بعيد عن ساحة الحرم الشريف؛ فإن مسكن داود وسليمان عليهما السلام، كان عند «قلعة القدس» بعيداً عن المسجد. وإذا كان داود وسليمان عليهما السلام قد صليا فى المسجد الأقصى، فإنما كان المسجد موجوداً قبل أن يقيم داود عليه السلام «المملكة اليهودية» سنة ١٠٠٠ قبل الميلاد.

● وأدلة المسلمين المروية بالسند الصحيح إلى رسول الله ﷺ هى الحجة الأقوى التى لا ترد.

ولا يفتَرَنَّ القارئ بما قد يجده في بعض الكتب من ذكر آثار منسوبة إلى داود وسليمان عليهما السلام في «المسجد الأقصى»، فهذه آثار، وبنائيات ومسميات متأخرة كان سببها: أن المسلمين يؤمنون بجميع الأنبياء، ويحبون أن يخلدوا ذكراهم حيث سكنوا القدس الشريف.

ونحن نؤمن: بإبراهيم ويعقوب وموسى وداود وسليمان وعيسى، الذي جاء ذكرهم في القرآن الكريم.

أما أسماء الأنبياء التي وردت في كتبهم، فهم غير هؤلاء الذين نؤمن بهم؛ لأن الأنبياء الذين يذكرونهم في كتبهم: يلطخون ذكرهم بأقبح المعاييب التي لا تكون لإنسان سوى^١ بله لنبي.

والأنبياء الذين ذكرهم القرآن وكل نبي، مبرءون من المعاييب.

● والمعروف أن اليهود كانوا ممنوعين من دخول القدس والسكنى فيها منذ سنة ١٣٥ قبل الميلاد، وجاء الإسلام وهم على هذه الحال، وكان من شروط عقد الفتح ألا يسكنوا البيت المقدس.

● وفي زمن ضعف وتهاون حكام المسلمين تسرب بعض اليهود إلى القدس لزيارة ما يتوهمونه من آثار أنبيائهم.. ولعل هذا السماح أو السكوت عن دخولهم القدس كان في زمن السلطان: سليمان القانوني ١٥٦٦م أو في عهد ولده سليم الثاني.

وقد ذكروا: أن للسلطان سليمان القانوني زوجة روسية اسمها «روكسيلانة» لعلها كانت يهودية الأصل.. وقد نسب إليها إنشاء التكية المعروفة بتكية خاصكي سلطان في عقبة المفتى شرقى دار الأيتام الإسلامية بالقدس.

● أقول: ولعل بعض ولاية القدس قد سمحوا لليهود بالدخول إلى القدس للزيارة طمعا في زيادة ما يجنونه من الرسوم المالية على الزائرين^(١)

(١) آخر من وصف القدس، والمسجد الأقصى مجير الدين الحنبلى في كتابه الذى ألف سنة ٩٠٠هـ قبل العهد التركى بعشرين سنة. ولم يذكر فى كتابه شيئا عن وقوف اليهود عند هذا الحائط، مع كثرة ما ذكر من شعائر النصارى.

ومما يدل على ذلك أننا لم نكن نقرأ أن لليهود ذكراً في العهد المملوكي، فلما جاء العصر التركي أخذوا يتسربون ويزداد عددهم، حتى كان لهم في زمن إبراهيم باشا عضو في مجلس الشورى، وبدءوا منذ ذلك العهد، يتجرعون على إظهار شعائهم الدينية، كما ذكرنا هذا في مكانه.

● **هذا: والحائط الذي يزعمون أنه من الهيكل، ويقفون للبكاء عنده، وسموه حائط المبكى - هو جزء من «الحرم الشريف»، وهو ملك المسلمين الخاص، كما أن الرصيف الذي يقف اليهود عليه عند قيامهم بالزيارة وقف إسلامي، من أوقاف أبي مدين الغوث، أنشئ هو والأمالك المجاورة في زمن صلاح الدين لمنفعة المغاربة من المسلمين. ومؤيدة وقفيته بصكوك محفوظة لدى دائرة الأوقاف. طول الحائط ١٥٦ قدماً وارتفاعه ٥٦ قدماً.**

وقد زادت جرأة اليهود على «حائط البراق»، مع دخول البريطانيين إلى القدس. وفي يوم الجمعة ١٩٢٩/٨/٢٣م قامت ثورة أهل فلسطين من أجل حماية البراق.

وبعد هذه الحوادث جاءت لجنة دولية أوفدتها عصبة الأمم للحكم في الموضوع وحكمت بالتالي:

للمسلمين وحدهم: تعود ملكية الحائط الغربي.

ولهم وحدهم: الحق العيني فيه، لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملك الوقف.

وللمسلمين أيضاً: تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير.

هذا؛ ولم تستطع القوات البريطانية المدججة بالسلاح أن توقف المد الثوري: من أجل «المسجد الأقصى»، فاضطر الحاكم البريطاني إلى طلب

النجدة من القوات البريطانية في مصر، فجاءت على جناح السرعة... فكانت
حصيلة هذه الثورة استشهاد ١١٦ شهيداً وجرح ٢٣٢ مجاهداً.

ولم تكف القوات البريطانية بذلك، فأصدرت على ٢٧ مجاهداً حكماً
بالإعدام، وخفف الحكم على ٢٤ واحداً منهم، ونفذ الحكم في ثلاثة هم:
عطا أحمد الزير، ومحمد خليل جمجوم، وفؤاد حسن حجازي، وأعلنت
السلطات البريطانية أنها ستعدم واحداً من هؤلاء الثلاثة في كل ساعة من
يوم الثلاثاء ١٧/٦/١٩٣٠م في القلعة في سجن عكا.

فكان إعدام فؤاد حجازي في الساعة الثامنة صباحاً.

ومحمد جمجوم في الساعة التاسعة صباحاً.

وعطا الزير في الساعة العاشرة صباحاً.

وقد سمح لزائريهم بزيارتهم وهم وقوف بألبستهم الحمراء (ألبسة
الإعدام) ينتظرون ساعتهم الأخيرة... وإليك ما رواه الزائرون في الساعة
الأخيرة لكل واحد منهم.

كانت ثغور الشهداء باسمه، ونفوسهم مطمئنة، وشجاعتهم فائقة الحد.
وكانوا هم الذين يتولون تعزية وتشجيع الزائرين بدلاً من أن يعزيهم هؤلاء
ويشجعوهم.

وكان الشهيد فؤاد حجازي، وهو أصغرهم سنًا، يقول لزائريه: «إذا كان
إعدامنا نحن الثلاثة يزعزع شيئاً من كابوس الإنجليز عن الأمة العربية
الكريمة، فليحل الإعدام في عشرات الألوف مثلاً، لكي يزول هذا الكابوس
عنا تماماً».

وقال الشهيدان محمد جمجوم وعطا الزير: «نحمد الله على أننا نحن
الذين لا أهمية لنا نذهب فداء الوطن، لا أولئك الرجال الذين يستفيد الوطن
من جهودهم وخدماتهم...».

وطلب الشهيدان عطا ومحمد حناء خضبا بها أيديهما حسب عوائد الخليل في أيام أفراحهم وأعراسهم. وعندما أريد إصعاد عطا الزير إلى المنصة طلب أن تفك قيوده لأنه لا يخشى الموت، ولما رفض طلبه حطم السلاسل بقوة عضلاته وتقدم مبتسماً إلى المشنقة بثبات وجراءة.

وكلما أعلنت الساعة موعد إعدام واحد منهم كان المؤذنون يؤبنونه على المآذن كما كانت الأجراس تقرر في أبراج الكنائس وصلوات تقام في كل مسجد وكنيسة^(١).



(١) عن كتاب «فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية» لعيسى السفري.

(١٣٧) تقرير لجنة شو(*) مارس سنة ١٩٣٠

● كانت صلاحيات هذه اللجنة مقيدة ومحصورة «في التحقيق عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى الانفجار الذي وقع حديثاً والتوصية بما يتخذ من تدابير لتجنب تكراره».

فقد جاءت توصيها ضمن هذا الإطار وتلخص كما يلي:

(١) القيام بتحقيق علمي بواسطة خبراء عن إمكان إدخال أساليب الزراعة الحديثة وأن يؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الأرياف الطبيعية في أي مشروع يوضع لتحسين وتعمير الأراضي.

(٢) أن يوضع حد لوقف إجلاء المزارعين الفلاحين عن الأراضي التي يزرعونها.

(٣) أن ينظر في إعادة البنك الزراعي أو إيجاد وسائل أخرى لإقراض المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها.

(٤) تعيين لجنة لتحديد حقوق الفريقين في حائط المبكى (حائط البراق).

(♦) من كتاب: «وثائق القضية الفلسطينية»، إصدار جامعة الدول العربية.

(٥) أن تصدر الحكومة بياناً صريحاً عن الهجرة اليهودية وأن تدرس وسائل تنظيمها ومراقبتها بقصد وضع حد لتكرار الزيادة في الهجرة كما وقع في سنة ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ وقد أوردت العبارة التالية تحت عنوان الحكم الذاتي.

«إن الشعب العربى متحد اليوم فى مطالبته بنوع من الحكم النيابى وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد فى الغاية غير أنه قابل للإحياء على أشده عند وقوع أية مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل قومية، ونحن نعتقد أن مشاكل الحكومة تزيدها خطورة حالة الاستياء التى يشعر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتى».

كما أوصت «بإصدار تصريح من حكومة جلالة الملك عن السياسة التى تتوى الحكومة اتباعها فى فلسطين يكون أكبر عون على تنظيم شئون الحكم فى البلاد وتزداد قيمة هذا البيان إذا تضمن بجلاء وبعبارات واضحة المعنى الذى تعلقه حكومة جلالة الملك على أحكام صك الانتداب التى تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية فى فلسطين وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية الصهيونية لا يخولها الحق فى أن يكون لها نصيب فى حكم فلسطين كما جاء فى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢م».



(١٤٣)
تقرير اللجنة الدولية
المقدم إلى عصبة الأمم عن حائط المبكى (*)
ديسمبر ١٩٣٠

جناب النبيل «أرثور هندرسن» وزير الشؤون الخارجية لحكومة جلالته
البريطانية.

تتشرف لجنة حائط المبكى الدولية بأن ترفع التقرير التالى إلى حكومة
جلالته البريطانية.

وقد علمت اللجنة بأن نسخة من هذا التقرير سترفع إلى مجلس
جمعية الأمم.

● ● ●

(♦) نقلاً عن كتاب «الحق العربى فى حائط المبكى (حائط البراق) فى القدس» الصادر عن
مؤسسة الدراسات الفلسطينية (سلسلة الوثائق الأساسية).

الفصل الأول

مقدمة

فى إثر الاضطرابات التى وقعت فى فلسطين فى شهر آب سنة ١٩٢٩م عين وزير المستعمرات لحكومة جلالتة البريطانية فى اليوم الثالث عشر من شهر أيلول لجنة للتحقيق فى الأسباب المباشرة التى أدت إلى وقوع الاضطرابات ولوضع التواصى بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها .

وفى شهر كانون الأول سنة ١٩٢٩م بعثت لجنة التحقيق هذه برسالة إلى وزير المستعمرات تضمنت، فيما تضمنته، توصية بأن تتخذ حكومة جلالتة ما وسعها من التدبير لتعيين لجنة مؤقتة، بأقرب ما يمكن، بموجب المادة ١٤ من صك الانتداب لفلسطين لتحديد الحقوق والادعاءات والمطالب بشأن «حائط المبكى» فى القدس.

وقد رأت لجنة التحقيق أن تحديد الحقوق والادعاءات والمطالب بشأن «حائط المبكى» بأسرع ما يمكن لتدبير ضرورى حباً فى توطيد الأمن وانتظام الحكم فى فلسطين، لذلك رأت اللجنة أنه يجب الإسراع بكل وسيلة ممكنة فى تشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة وفى سفرها إلى فلسطين.

وفى الاجتماع الذى عقده مجلس جمعية الأمم بعد ذلك عرض المندوب البريطانى المفوض على المجلس بضعة اقتراحات تتفق مع تواصى لجنة

التحقيق. وبعد أن نظر مجلس جمعية الأمم في آراء لجنة الانتداب الدائمة اتخذ القرار الآتي في ١٤ من كانون الثاني سنة ١٩٣٠م.

«إن المجلس رغبة منه في وضع الدولة المنتدبة، بناء على طلبها، في مركز يمكنها من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب المادة ١٣ من صك الانتداب على فلسطين في أحوال وظروف تكون أكثر موافقة لصيانة المصالح المادية والأدبية للشعب الذي وضع تحت انتدابها».

«ورغبة منه في عدم البت بأي وجه كان، قبل البحث والاستقصاء في المسائل المتعلقة بالأماكن المقدسة في فلسطين التي قد يقتضى حلها في المستقبل.

وبما أنه يرى أن مسألة حقوق ومطالب اليهود والمسلمين في حائط المبكى تستدعى حلاً سريعاً نهائياً.

فقد قرر:

(١) أن يعهد إلى لجنة بتسوية هذه الحقوق والمطالب.

(٢) أن تؤلف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من غير التبعة البريطانية على أن يكون أحدهم على الأقل من المتضلعين بالقانون ومن ذوى الاختبار القضائي الذي يؤهله لهذا المنصب.

(٣) أن تعرض أسماء الأشخاص الذين تود الدولة المنتدبة تعيينهم لعضوية هذه اللجنة على المجلس لأخذ موافقته عليهم على أن يستشير رئيس المجلس الأعضاء بشأنهم إن كان المجلس غير ملتهم.

(٤) أن تنتهى مهمة هذه اللجنة حالما تضع قرارها بشأن الحقوق والادعاءات المشار إليها أعلاه.

ومن أراد التوسع في معرفة الأسباب التي دعت إلى تعيين هذه اللجنة فليراجع ما جاء في تقرير لجنة «شو» الذي سنقتبس منه في مناسبات عديدة فيما يلي من هذا التقرير.

وقد بعثت حكومة جلالة الملك برسالة إلى السكرتير العام لمجلس «جمعية الأمم» في اليوم الثاني من شهر أيار سنة ١٩٣٠م - ذكرت فيها أسماء الأشخاص الذين اختارتهم لعضوية اللجنة، وهم:

إلياس لوفقرن: وزير الشؤون الخارجية في حكومة اسوج سابقاً ومن أعضاء مجلس الأعيان فيها - رئيساً.

شارلس باردى: نائب رئيس محكمة العدل في جنيف (سويسرا) ورئيس محكمة التحكيم النمساوية - الرومانية المختلطة.

س. فان كمبن: حاكم الساحل الشرقي لجزيرة سومطرة سابقاً ومن أعضاء برلمان حكومة هولاندا.

وقد وافق «مجلس جمعية الأمم» في ١٥ أيار سنة ١٩٣٠م على تشكيل اللجنة حسب اقتراح الحكومة البريطانية.

وبُلغ رئيس وأعضاء اللجنة نبأ تعيينهم رسمياً بكتاب مؤرخ في ٢٦ أيار سنة ١٩٣٠م بعثت به إلى كل منهم وزارة الشؤون الخارجية لحكومة جلالته البريطانية. وقام المستر ستيغ سالين من موظفي السلك السياسي لحكومة «اسوج» بوظيفة سكرتير للجنة.

وقد اجتمعت اللجنة، للمرة الأولى، في «جنوا» في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٠م وأبحرت منها إلى فلسطين في اليوم التالي بعد أن زودت قبل مغادرتها بمختلف الوثائق والمستندات المتعلقة «بحائط المبكى» (البراق) مما نشره مجلس جمعية الأمم والحكومة البريطانية حتى ذلك الحين (أي التقارير والرسائل والذكرات ووقائع الجلسات وهلم جرا).

ووصلت اللجنة إلى القدس في ١٩ حزيران وأقامت في فلسطين شهراً واحداً إذ إنها غادرت القدس في ١٩ تموز.

وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى يوم الاثنين الواقع في ٢٣ حزيران ولم تعقد جلسة ما في يومى الجمعة والسبت في ٢٠، ٢١ حزيران لأنهما يوما عطلة للمسلمين واليهود.

وكانت اللجنة، وفي أثناء إقامتها في القدس، تعقد جلسة أو جلستين في كل يوم من أيام الأسبوع تقريباً خلا يومى الجمعة والسبت.

وبلغ عدد الجلسات التي عقدها ٢٣ جلسة خصصت الجلسة الأولى منها لإلقاء الخطب الافتتاحية، وللبحث في الأصول التي تتبع في التحقيق كما أن الجلسات الأربع الأخيرة خصصت لإلقاء الخطب الختامية.

وفي الجلسات الثماني عشرة الأخرى سمعت اللجنة إفادات وشهادات الشهود، وقد عقدت جميع الجلسات في بناية دوائر الحكومة بالقرب من «باب العمود». وأنا نرفق بهذا التقرير محضرا كاملا بإجراءات اللجنة (الذيل الأول)^(١).

ذكر الرئيس في الجلسة الافتتاحية أن اللجنة كى تقوم بالمهمة التي أنيطت بها ستجرى تحقيقاً نزيهاً وكاملاً، إن أمكن، في المسائل المتعلقة بحائط المبكى وأنها ستصدر بعد انتهاء التحقيق قراراً يبنى كلياً على اعتقادها الصادق مراعية ما للشرائع ومبادئ العدل والإنصاف من حكم وشأن في القضية المختلف فيها. ولما كان هذا ما تصبو إليه اللجنة فقد رجا الرئيس الفريقين المختصين أن يبذلا كل مساعدة لازمة لتسهيل مهمتها.

وقد تم الاتفاق في هذه الجلسة أن يحضر إجراءات التحقيق هيئة من المندوبين المفوضين المعترف بهم كوكلاء عن كل من الفريقين المتداعيين. وطبقاً لهذا الاتفاق ناب عن فريق اليهود الدكتور مردخاي الياش والمستر داود والحاخام موى بلاو، الذين أبرزوا أوراق اعتماد من رئاسة الحاخامين

(١) لم يدرج في التقرير.

فى فلسطين وجمعية الحاخامين العالمية، والوكالة اليهودية لفلسطين والمجلس
الملى اليهودى (فاعاد لومى) وجمعية اجودات إسرائيل.

أما وكلاء فريق المسلمين: فقد كانوا موكلين من «قبل المجلس الإسلامى
الأعلى» وهم عونى بك عبد الهادى وأمين بك التميمى وأمين بك عبد الهادى
والشيخ سليمان أفندى الجوخدار وأحمد زكى باشا وفخرى بك الحسينى
وفخرى بك البارودى وفائز بك الخورى والشيخ حسن أفندى أبو السعود
وجمال أفندى الحسنى وعزت أفندى دروزة ومحمد على باشا والشيخ راغب
أفندى الدجاني وعبد الله أفندى الفضلى وعبد العالى أفندى جوابحى
والشيخ حسن أفندى الأنصارى، وفى الاستطاعة القول إن الأشخاص الواردة
أسمائهم أعلاه - ومن جملتهم أعضاء مختلف الوفود الذين مثلوا أمام
اللجنة - قد مثلوا مسلمى جميع الأقطار الإسلامية تقريبا فى العالم بما فى
ذلك مراكش والجزائر وطرابلس الغرب ومصر وغيرها من البلاد الأفريقية
وفلسطين وسوريا وشرقى الأردن والعراق والعجم والهند البريطانى والهند
الهولندية الشرقية وغير ذلك من البلاد فى الشرقين الأدنى والأقصى.

وكان قد تقرر بموافقة الفريقين: أن يقوم اليهود مقام المدعى وعلى
ذلك يفتتحون الدعوى بينما يقوم المسلمون مقام المدعى عليه.

أما فيما يتعلق بالأصول الواجب اتباعها: فقد تقرر بموافقة الجانبين
أن تتبع حيثما استطاع الأصول القضائية العادية المتبعة فى المحاكم
الإنجليزية وهكذا فإن وكلاء الفريقين يستدعون شهودهم ويستجوبونهم
ويبرزون للجنة البيانات التحريرية والفنية ويناقشون الشهود الذين يستدعيهم
الفريق الآخر ويدلون بمرافعاتهم كلما رأوا ذلك مناسباً.

بينما تصفى اللجنة على العموم، إلى ما يقوله الشهود الذين يستدعيهم
الفريقان وإلى البيانات الأخرى التى يدلى بها محتفظة لنفسها بحق استجواب
شهود آخرين تستدعيهم بذاتها أو بناءً على طلب حكومة فلسطين، على أن

اللجنة بحكم صفتها هذه، لم يكن من صلاحيتها تحليف الشهود ولذلك يمكن تحليفهم أو تكليفهم إعطاء تأكيد على صحة كلامهم يضاهى اليمين أمام قاض ذي صلاحية في القدس توفيقاً لأحكام قوانين فلسطين.

وفي أثناء الجلسات التي عقدتها اللجنة: سمعت شهادة ٥٢ شاهداً استدعى واحداً وعشرين منهم وكلاء فريق اليهود وثلاثين منهم وكلاء فريق المسلمين وشاهداً واحداً، وهو موظف بريطاني، استدعته اللجنة. وقد ألحق بهذا التقرير قائمة بالجلسات التي عقدتها اللجنة وبأسماء الشهود الذين أدوا الشهادة أمامها (الذيل الثاني).

وقد أبرز في أثناء الجلسات: ٧١ وثيقة أو مجموعة من الوثائق، منها ٣٥ وثيقة قدمها فريق اليهود و٣٦ وثيقة قدمها فريق المسلمين. وقد أثبتنا في (الذيل الثالث) موجز هذه الوثائق.

● وقد اتخذت اللجنة، فضلاً عن الجلسات العادية التي عقدتها، تدابير مختلفة للوقوف على معلومات وافية بقدر الإمكان بشأن المسائل التي لها علاقة بالأمور المختلف عليها.

وهكذا قامت اللجنة في أثر وصولها إلى القدس، مصحوبة بموظفين بريطانيين بزيارة الحرم الشريف وحائط المبكى (البراق) وضواحيه وأهم الكنائس العائدة للطائفة «الاشكنازية» والطائفة «السفارديّة» فتمكنت بذلك من درس حالة المباني المختلفة وما جاورها ومزيتها الخاصة عن كثر، فضلاً عن أنها ألفت بأمور أخرى ذات علاقة بموضوع الخلاف، وبشعائر وطرق العبادة المتبعة لدى المذاهب المختلفة.

وعلاوة على ذلك؛ فقد ذهبت مرات عديدة بصفة شخصية وبدون أن يرافقها أحد إلى «حائط المبكى» و«الحرم الشريف»، كما أنها أوفدت أحد أعضائها إلى المحكمة الشرعية الإسلامية بالقدس كي يتمكن بالاشتراك مع

وكلاء الفريقين وموظفى المحكمة ذوى الشأن من الكشف على سندات الملكية الخاصة بحائط المبكى وجواره.

ونظراً للأهمية الخاصة التى تعلق على الحالة الراهنة (ستاتيكو) فى الأماكن المسيحية المقدسة فقد قامت اللجنة بزيارات طويلة لهذا الأماكن وعلى الأخص كنيسة القبر المقدس وكنيسة المهد فى بيت لحم حيث أوضح للجنة موظفون بريطانيون من ذوى الإلمام والخبرة ورجال الدين من مختلف الكنائس المسيحية الحالة الراهنة (الستاتيكو) الخاصة بهذه الأماكن.

وفى جميع أدوار التحقيق بذل مندوبو الفريقين للجنة، عن طيب خاطر وبمقدرة فائقة، كل مساعدة فى التحقيق الذى قامت به.

وقد أدت حكومة فلسطين وموظفوها على اختلافهم خدمات قيمة للجنة، ولذا فإن اللجنة تود بوجه خاص أن تعرب فى هذا المقام عن تقديرها لروح الثقة التى أدت بها هذه المساعدة لها، وقد أعريت قبيل مغادرتها فلسطين عن شكرها فى كتاب بعثت به إلى حكومة فلسطين أثبت فى آخر هذه التقرير (الذيل الرابع).

● **ولا يسع اللجنة فى الختام إلا أن تقول إنها رأت أن الواجب يقتضى عليها السعى لإجراء تسوية ودية بين الفريقين وألا تشير براءة تعيينها صراحة إلى إجراء ذلك، وكى يتسنى للجنة الوصول إلى هذه الغاية، إن أمكن، عقدت عددًا من الجلسات السرية مع مندوبى كل من الفريقين على انفراد ومع مندوبى الفريقين معاً.**

ثم عاد الرئيس فأكّد للفريقين فى الجلسة الختامية أن الوصول إلى حل يتفق عليه بينهما يفضل كثيرًا على قرار تصدره اللجنة، ووعد بأن يبقى المجال مفتوحًا إلى أول أيلول وبأن اللجنة فى هذه الفترة تقبل أية مقترحات أو اتفاقات قد يضعها الفريقان فى سبيل تحقيق تلك الغاية. وقد استمرت

المفاوضات، بعد سفر اللجنة، بين الفريقين بحضور مندوبى حكومة فلسطين. وتلبية لرجاء رفع إلى اللجنة مدت المدة المعينة، لإتمام المفاوضات بين الفريقين، إلى ١٥ أيلول في المرة الأولى ثم إلى ٨ تشرين الأول. وإنه لمن بواعث الأسف الشديد أن تتحقق اللجنة من أن تلك المفاوضات قد أحبطت وأنها مازالت كذلك حتى الآن.

وبناءً على ذلك فقد اجتمعت اللجنة في استوكهلم من ٢٧ تشرين الأول إلى ١ تشرين الثاني، وعقدت جلستها الختامية في باريس من ٢٨ تشرين الثاني إلى ١ كانون الأول.



الفصل الثانى

فى وصف حائط المبكى (البراق) والأماكن المجاورة له

من أراد الإلمام بموقع الحائط الغربى أو حائط المبكى (ويطلق عليه باللغة العربية اسم «البراق» وباللغة العبرية اسم «كوتل معرافى» والأماكن المجاورة له فليراجع خارطة أعدتها حكومة فلسطين وأرفقت بهذا التقرير (الذيل الخامس)^(١).

إن حائط المبكى جزء لا يتجزأ من الحائط الغربى للحرم الشريف القائم فى موقع الهيكل اليهودى القديم، حيث يقوم الآن مسجدان، وفى الواقع إن «الحرم الشريف» مرتفع فسيح قائم الزوايا تبلغ مساحته بضع مئات من الأمتار طولاً وعرضاً.

و«المسجد الأقصى» وهو أحد هذين المسجدين يلاحق الحائط الخارجى الجنوبى للحرم الشريف ويمتد من جهته الجنوبية لغاية حائط المبكى (البراق). أما المسجد الآخر وهو المعروف «بقبة الصخرة» أو كما يطلق عليه عادة «مسجد عمر» فيقع فى وسط ساحة الحرم الشريف.

والحائط الغربى للحرم الشريف، هو على العموم بناء يبلغ طوله ما يزيد على المائة متر وعلوه نحو العشرين متراً. والحجارة الضخمة الكبيرة

(١) لم يدرج فى التقرير.

الكائنة فى أسفل بناء الحائط وعلى الأخص المداميك الستة المنحوتة منها يرجع عهدها حسب رأى أغلب علماء الآثار إلى زمن هيكل هيرودس (أى الهيكل الثانى الذى أعيد بناؤه).

ويرى على عدد من هذه الحجارة كتابات عبرية بعضها منقوش وبعضها الآخر محفور. ويعلوها ثلاثة مداميك من الحجارة غير المنحوتة يرجح أنها من بقايا العصر الرومانى (ويرجع تاريخها إلى الزمن الذى أعاد فيه الإمبراطور «ادرينانوس» بناء مدينة القدس كمستعمرة رومانية)، وأما الطبقات العليا من حجارة الحائط فهى أحدث عهداً ومن المرجح أنها ترجع إلى سنة ١٥٠٠ بعد الميلاد. وتدل الأبحاث الحديثة على أن حدود الحائط تتفق مع حدود ساحة هيكل الملك سليمان، ويظن أن بعض مداميك من الحائط لا تزال مدفونة تحت الأرض.

أما ذلك القسم من الحائط الذى يقوم حوله الخلاف بين اليهود والمسلمين فهو عبارة عن ثلاثين متراً من الحائط الخارجى المذكور آنفاً.

ويمتد أمام ذلك القسم من الحائط رصيف لا يستطيع السلوك إليه من الطرف الشمالى إلا بواسطة زقاق ضيق يبتدىئ من شارع الملك داود (باب السلسلة) ويمتد هذا الرصيف جنوباً إلى حائط آخر.

وفصل هذا الحائط بخط مستقيم رصيف حائط المبكى (البراق) عن بضعة بيوت خصوصية وعن موقع مسجد البراق فى الجهة الجنوبية.

وفى سنة ١٩٢٩م فتح باب عند الطرف الجنوبى من الحائط الأخير يؤدى إلى تلك البيوت وإلى المسجد. ويقوم عند الطرف الشمالى من الرصيف حائط ثالث فيه باب يفصل هذه الجهة عن الفناء الكائن أمام مقر المفتى الأكبر.

ويبلغ عرض الرصيف الكائن أمام الحائط نحو أربعة أمتار. وقد شرحنا حدوده من جهاته الثلاث فيما تقدم. أما من جهته الرابعة (أى الجهة

المقابلة لحائط المبكى (البراق) فيحدها الحائط الغربى وبيوت المحلة المعروفة بمحلة المغاربة. ويوجد فى هذه الجهة بابان يؤديان إلى بيوت المغاربة.

هذا هو الرصيف الكائن عند أسفل الحائط الذى أشرنا إليه أعلاه والذى اعتاد اليهود الذهاب إليه لأداء التضمرعات^(١).

وعلى مسافة قصيرة من الرصيف فى الجهة الجنوبية منه توجد داخل الحائط غرفة صغيرة (أو تجويف) تقول التقاليد الإسلامية بأن النبى محمداً ﷺ ربط براقه فيها ليلة إسرائه من المسجد الحرام، ولهذا السبب أصبح الحائط معروفاً لدى المسلمين بالبراق.

وقبل أن نتقدم بالبحث لابد لنا من القول: إنه لما كنا فى القدس لم يكن الحائط وماجاوره بنفس الوضعية التى كان فيها قبل الحرب. ذلك أنه كما ذكرت لجنة «شو» فى تقريرها أجريت فيه بعض تغييرات هى:

(١) إقامة بناء جديد فوق الطرف الشمالى منه.

(٢) تحويل دار كائنة فى الطرف الجنوبى من الرصيف إلى زاوية.

(٣) فتح الباب الذى أشرنا إليه فيما تقدم والذى يؤدى من الزاوية إلى الرصيف الكائن أمام الحائط وبذلك أصبح هنالك ممر من ساحة الحرم (بواسطة باب المغاربة) إلى الرصيف.



الفصل الثالث لمحة تاريخية

تحقيقاً للغاية التي ننشدها لا نرى حاجة إلى سرد تاريخ فلسطين بإسهاب، إلا أن المسألة التي نبحث فيها لذات صلة وثيقة بتاريخ البلاد تجعل من المرغوب فيه ذكر الحوادث الرئيسية.

● كان يقطن فلسطين في العصور الأولى عدد من الشعوب معظمهم من الجنس السامي، وأقدم هذه الشعوب على ما هو معلوم «الكنعانيون» الذين كانوا تحت حكم «المصريين».

وفي عهد «الكنعانيين»، حسب التقاليد التي يحتفظ بها كلا الشعبين، اليهود والعرب، غادر إبراهيم - جدهما المشترك - مدينة أور في أرض الكلدانيين إلى أرض كنعان التي أصبحت فيما بعد مهداً لشعب إسرائيل^(١) وهذه الفكرة القائلة بأن اليهود والعرب هم في الأصل من سلالة واحدة والتي تقوت على مدى الأجيال، كما هو الواقع، بما نسبته إليها التقاليد من حوادث عديدة مهمة قد لعبت دوراً مهماً في العلاقة المتبادلة بين الشعبين.

● وبعد خلاص اليهود من عبوديتهم في مصر وعودتهم إلى فلسطين،

(١) دفن إبراهيم في مدينة الخليل (حبرون) حيث أقام العرب الحرم الإبراهيمي - نسبة إليه - ولا يسمح لليهود بالدخول إلى هذا الحرم، إلا أن اليهود اعتادوا حتى سنة ١٩٢٩م أن يقدموا تضرعاتهم عند القسم السفلي من الحائط الخارجي للحرم الإبراهيمي.

جمع الملك داود شمل أسباط إسرائيل وأسس مملكة تولى عرشها حوالى سنة ألف قبل الميلا، وقد بلغت هذه المملكة قمة مجدها فى زمن الملك سليمان الكبير ابن داود.

وبنى الملك سليمان فى مدينة القدس الهيكل الأول الذى ذاع صيت عظمته وجماله فى جميع الأقطار بفضل الكتب المقدسة والمؤرخين. وقد بُنى هذا الهيكل على مرتفع جبل «موريا» وهو المكان المعروف الآن «بساحة الحرم الشريف».

● وفى إثر وفاة الملك سليمان، أصبح تاريخ شعب إسرائيل أو بالأحرى شعب مملكتى إسرائيل ويهودا فى أغلب أدواره - وكانت القدس إذ ذاك عاصمة مملكة يهودا - عبارة عن سجل حروب أهلية ومناوشات مع قبائل غربية.

● وحوالى سنة ٧٢٠ قبل الميلاد دمر «الآشوريون» مملكة، إسرائيل وسبوا سكانها.

● وهاجم بختنصر، ملك بابل، مملكة يهودا حوالى سنة ٦٠٠ قبل الميلاد، ودمر مدينة القدس وهيكل سليمان فى سنة ٥٨٧، وسبى أكثر سكانها الذين لم يستطيعوا الرجوع إلى بلادهم إلا بعد مرور ٥٠ سنة تقريبا لما افتتح «كورش» ملك الفرس بابل.

● ومما جاء فى «سفر أرميا»: أن اليهود الذين بقوا فى الأرض المقدسة مدة السبى ألفوا عادة الذهاب إلى أطلال الهيكل للعبادة، وبعد عودة اليهود الى فلسطين أعيد بناء الهيكل فى مكانه الأول حوالى سنة ٥٢٠ - ٥١٥ قبل الميلاد. وفى القرن التالى وضع عزرا ونحميا طقوساً دينية لليهود.

● وفى سنة ٣٢٢ قبل الميلاد خضع اليهود لحكم «المكدونيين» وعاملهم الملك «انطيوخوس» الرابع بشدة وقساوة وهدم الهيكل الثانى بعد قمع الفتنة

التي قام بها اليهود سنة ١٧٠ قبل الميلاد.

● ثم استقل اليهود في حكم البلاد مدة من الزمن إلى أن افتتحها الرومان ودخل القائد «بومبيوس» القدس سنة ٦٣ قبل الميلاد.

● وحسبما تروى التقاليد - (التلمود البابلي - سفر مكوث ٦٤) اعتاد اليهود في هذه المدة أيضاً، أي بعد خراب الهيكل الثاني، الذهاب إلى أطلال هيكلهم المقدس.

● وفي سنة ٤٠ قبل الميلاد أصبح «هيرودس» ملكاً على اليهودية بمساعدة الرومانيين واستعادت المملكة اليهودية في زمن حكمه بعضاً من عظمتها السابقة.

وقد أعاد الملك «هيرودس» بناء الهيكل للمرة الثالثة.

غير أن حياة هذا الهيكل كانت أقصر من حياة الهيكلين اللذين سبقاه إذ إنه في سنة ٧٠ بعد الميلاد افتتح مدينة القدس «طييطس» الذي أصبح بعدئذ قيصر الرومانيين ودمر كما فعل بختنصر قبله ستة قرون ونصف، المدينة بأسرها والهيكل أيضاً ولم يبق من الهيكل سوى قسم من حائطه الغربى فقط.

● وقد جاء في كتاب «جروسالم نوفيل» لمؤلفيه فنسانت وآبل من الآباء الدومنيكان (طبعة باريس سنة ١٩٢٢ - ٢٦) أن اليهود في أثناء الدور الأول بعد خراب هيكل «هيرودس» استمروا على الذهاب إلى أطلاله والبكاء عندها.

● وتقول التقاليد: إن مكان بكاء اليهود في ذلك الزمن كان الصخرة القائمة على جبل موريا حيث يقوم الآن مسجد قبة الصخرة.

وقد جعل الإمبراطور «ادريانوس» (سنة ١١٧ - ١٣٨ بعد الميلاد) مدينة

القدس مستعمرة رومانية أطلق عليها اسم العاصمة «إيلياء» وحظر على اليهود دخول القدس.

ومن هنا يبدأ عهد تشتت اليهود في جميع أقطار العالم.

● وفي الاستطاعة القول: إنه منذ ذلك الحين لم تكن تقيم في فلسطين أمة يهودية مع أنه رغم ذلك كان يقطن البلاد بعض اليهود يختلف عددهم بالكثرة والقلة باختلاف درجة التسامح التي كان يبديها نحوهم من تعاقب على البلاد من الحكام.

● وجاء أيضاً في كتاب آباء الدومنيكان المشار إليه أعلاه: أن اليهود، حتى بعد أن حظر عليهم دخول البلاد، نجحوا في المجئ إلى القدس مرة في السنة على الأقل، ويلوح أن مكان نواح اليهود كان في ذلك الزمن على «جبل الزيتون» حيث كان يستطيع المصلون مشاهدة أطلال الهيكل عن بعد.

ومنذ سنة ٣٣٣ بعد الميلاد وصاعداً عندما زار «حاج بوردو» الأرض المقدسة وعرف أن «جميع اليهود كانوا يأتون مرة في السنة فيبكون وينوحون بالقرب من الحجر كان البقية الباقية من الهيكل المقدس» كانت هنالك تقاليد مستمرة نوعاً ما بشأن قيام اليهود بتضرعاتهم عند أطلال الهيكل أو بالقرب منه.

● وبعد تفكك عرا الامبراطورية الرومانية خضعت فلسطين لقيصرية البيزنطيين الذين حكموا البلاد منذ سنة ٤٠٠ بعد الميلاد تقريباً.

● وحوالي سنة ٦٣٧ بعد الميلاد دخل العرب الفاتحون فلسطين واستولوا على القدس فجعل الخليفة عمر بن الخطاب مدينة القدس عاصمة مملكة فلسطين العربية وأخذ العرب يقيمون المباني الإسلامية المقدسة على «جبل موريا» المهجور الذي كان لا يزال مطلاً على المدينة، وفي «القرن السابع» بنى في القسم الجنوبي الغربي من ساحة الهيكل: «المسجد الأقصى»، وهو

مسجد ذو قدسية خاصة للمسلمين لكونه ثالث الحرمين بعد الحرم المكي والحرم المدني (نسبة إلى مكة والمدينة) ولذلك ينظر إليه المسلمون بعين الاحترام والتقديس ويحجون إليه من جميع الأقطار الإسلامية.

وقد أقيم في وسط «جبل موريا» «مسجد قبة الصخرة». وبذلك أصبحت ساحة الهيكل أو «الحرم الشريف» كما أسماه العرب مكاناً ذا قدسية عظيمة للمسلمين في جميع أنحاء العالم.

ومما تجدر ملاحظته بوجه خاص: أن هذا العهد يرجع مبدؤه إلى ما قبل ثلاثة عشر قرناً، إذا استثنينا الفترة التي احتل فيها الصليبيون البلاد.

● وهناك عدد من المؤرخين اليهود في القرنين العاشر والحادي عشر نذكر منهم بن ماير والري صموئيل بن بالطيل وصولومون بن يهودا وغيرهم ممن كتبوا عن ذهاب اليهود إلى «حائط المبكى» لإقامة الشعائر الدينية عنده حتى عندما كانت مقاليد البلاد في يد العرب.

وقد ورد في كتاب وضعه أحد الزوار المسيحيين في القرن الحادي عشر الذي تحاشى ذكر اسمه ما يفيد استمرار مجيء اليهود إلى القدس كل سنة.

● وقد تخلل الحكم العربي وصول الصليبيين واحتلالهم القدس سنة ١٠٩٩ للميلاد، فعاملوا اليهود في بادئ الأمر بكل قساوة وشدة إلا أنهم أصبحوا أكثر تسامحاً فيما بعد.

ويقول بنجامين توديل سنة ١١٦٧ إن «حائط المبكى» أصبح في الدور الأخير من عهد الصليبيين مكاناً تقام فيه الصلاة الدائمة، ثم عاد العرب فاستولوا على البلاد في أواخر القرن الثاني عشر ودعا «صلاح الدين» الملك العربي العظيم، اليهود إلى العودة إلى فلسطين.

وفي القرنين التاليين لذلك العهد لم يرد لفلسطين ذكر في التاريخ تقريباً.

ومما يجب ذكره في هذا الصدد: أنه في سنة ١١٩٣ للميلاد وقف الملك الأفضل بن صلاح الدين مساحة من الأرض تجاه الحائط وقفها لجهات الخير والبر حسب الشرع الإسلامى.

وسنبحث في حكم الوقف في فصل تالٍ من هذا التقرير.

وفي سنة ١٣٢٠ وقف أبو مدين الغوث البيوت المعروفة باسم محلة المفاربة (راجع ما تقدم) على حجاج المفاربة وما زالت هذه المحلة تعرف باسمهم حتى الآن.

● وفي سنة ١٥١٧ افتتح البلاد الأتراك واستولوا عليها وقد دام الحكم التركى حتى الحرب العظمى، إذا استثنينا تسع سنوات، اعتباراً من سنة ١٨٣١، احتل فيها المصريون البلاد.

● أما فيما يتعلق بحائط المبكى (حائط البراق) وكيفية اعتباره في أثناء العهد التركى فهناك آراء شتى في هذا الصدد تفوق ما نستطيع سرده في هذا التقرير - وردت في مؤلفات مختلف السياح الذين سافحوا في الأرض المقدسة وعلى الأخص في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهى تدل على أن اليهود استمروا على المجئ إلى حائط المبكى وجواره لتقديم تضرعاتهم. وفي سنة ١٦٢٥ وردت إشارة لأحد الباحثين، الذى لم يذكر اسمه، إلى إقامة «صلوات منظمة» عند الحائط لأول مرة.

● وفي أثناء المدة المبحوث عنها اتخذ أولياء الأمر الذين عنوا بمعالجة هذه المسألة قرارات ذات أهمية في شأن حائط المبكى.

وفي أثناء قيام اللجنة بالتحقيق في القدس أبرز وكلاء فريق المسلمين مرسوماً أصدره إبراهيم باشا في شهر أيار سنة ١٨٤٠ حظر به على اليهود تبليط الممر الكائن أمام الحائط ورخص لهم بزيارته فقط «على الوجه القديم».

وأشار وكلاء فريق المسلمين أيضاً إلى القرار الذى كان قد اتخذه مجلس الإدارة سنة ١٩١١ وبه حظر على اليهود استعمال بعض أدوات عند الحائط.

بينما لفت وكلاء فريق اليهود نظر اللجنة بوجه خاص إلى فرمان صادر من السلطان عبدالحميد سنة ١٨٨٩ منع فيه التعرض للأماكن التى يجرى فيها اليهود الزيارات الطقسية والكائنة فى الجهات التابعة لرئاسة الحاخامين ومراسيمهم الدينية.

ولفتوا نظر اللجنة أيضاً إلى فرمان صادر سنة ١٨٤١ يقال إنه بنفس المعنى.

والى فرمانين آخرين صادرين سنة ١٨٩٣، ١٩٠٩ يؤيدان ما جاء فى فرمان الصادر سنة ١٨٨٩ وقد أرفقنا بهذا التقرير ترجمة المرسوم الصادر سنة ١٨٨٩ وقرار مجلس الإدارة المتخذ سنة ١٩١١ والفرمان الصادر سنة ١٨٨٩ (الذيول ٦ - ٨) أما فرمان الصادر سنة ١٨٤١ فلم يبرز فى معرض البينة.

● وفى شهر تشرين الأول سنة ١٩١٤ انضمت تركيا إلى دول الائتلاف فى الحرب العظمى، وفى خريف سنة ١٩١٧ دخلت فلسطين جيوش الحلفاء بقيادة الجنرال اللبى واحتلت القدس فى أوائل كانون الأول من تلك السنة. وقد أصدر الجنرال اللبى المنشور الآتى عندما دخل القدس رسمياً فى كانون الأول سنة ١٩١٧.

«... وطالما أن أتباع الأديان الثلاثة الكبرى فى العالم ينظرون إلى مدينتكم بعين العطف والاحترام، وبما أن أرضها قد تقدست من الصلوات والزيارات التى قام بها جماعات كبيرة من الورعين والأتقياء من الأديان الثلاثة لأجيال عديدة، لذلك أعلن لكم بأن جميع المباني والأماكن والمواقع

والمقامات المقدسة والأوقاف على اختلاف أنواعها وأماكن العبادة المعتادة العائدة للأديان الثلاثة سيحافظ عليها وتُصان وفقاً للعادات المرعية واعتقادات أولئك الذين ينظرون إليها بعين التقديس».

وفي أثناء زحف جيوش الحلفاء في فلسطين وضع المستر «بلفور»، وكان آنذاك وزير الشؤون الخارجية لحكومة جلالته البريطانية، التصريح الآتي بالنيابة عن حكومة جلالته في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧م.

«إن حكومة جلالته الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، مع البيان الجلي ألا يفعل شيء يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن ولا الحقوق السياسية أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

وقد دامت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين إلى ١ تموز سنة ١٩٢٠م عندما أنشئت إدارة مدنية يرأسها المندوب السامي لحكومة جلالته.

● وفي ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢١م أصدر المندوب السامي نظام المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى وبموجبه عهد لهذا المجلس بإدارة شؤون الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية الإسلامية في فلسطين، أما أعضاء هذا المجلس فينتخبون انتخاباً من هيئة انتخابية.

● وقد عهد «مجلس عصبة الأمم» في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢م إلى الحكومة البريطانية بالانتداب على فلسطين، ذلك الانتداب الذي أشارت إليه معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠م مع أن هذه المعاهدة لم توضع موضع الإجراء قط وقد وضع الانتداب موضع التنفيذ رسمياً في ٢٦ أيلول سنة ١٩٢٣م بعد أن وقعت تركيا على معاهدة لوزان. وفيما يلي نص بعض مواد صك الانتداب على فلسطين التي لها علاقة بالمسألة المتنازع عليها.

المادة الثالثة عشرة

«تأخذ الدولة المنتدبة على عاتقها، مع ضمان جميع مقتضيات الأمن والنظام كل مسئولية بشأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين وصيانة جميع الحقوق المرعية وتأمين حرية السلوك إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة ولا تكون مسئولة عن جميع الحقوق المتعلقة بها إلا تجاه «جمعية الأمم» على أنه ليس في هذه المادة ما يمنع الدولة المنتدبة من أن تتفق مع الحكومة على ما تراه ضرورياً لأجل تنفيذ أحكام هذه المادة وعلى ألا تفسر أحكام صك الانتداب هذا بأنها تخول الدولة المنتدبة حق التعرض لجوهر المقامات الإسلامية البحتة المقدسة المصونة امتيازاتها أو إدارتها».

المادة الرابعة عشرة

«تعين الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس جميع الحقوق والادعاءات المختصة بالأماكن المقدسة والعائدة لمختلف الطوائف الدينية في فلسطين وتعريفها وتحديدتها وتعرض شكل تعيين أعضاء اللجنة وتأليفها ومهامها على «مجلس عصبة الأمم للموافقة عليها. ولا تعين اللجنة ولا تقوم بمهامها بغير موافقة المجلس».

المادة الخامسة عشرة

«على الدول المنتدبة أن تتأكد من أن الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مضمونتان لجميع المذاهب بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط.

ويجب ألا يكون هنالك أي تمييز بين سكان فلسطين سواء بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، وألا يمنع شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب ألا تمس حقوق الطوائف في تولى شئون مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم ولا يجحف بها على أن يكون ذلك مطابقاً لمقتضيات التعليم العمومية التي قد تفرضها الحكومة».

المادة السادسة عشرة

«تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية من جميع المذاهب في فلسطين.

ومع مراعاة هذا الإشراف لا يجوز أن تتخذ أية تدابير في فلسطين من شأنها إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها ولا إجراء تمييز بين ممثلي هذه الهيئات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

أما الجمعية الصهيونية وهي «الوكالة اليهودية الصالحة» المعترف بها في المادة الرابعة من صك الانتداب فقد كانت تمثلها في فلسطين لغاية شهر آب ١٩٢٩م، اللجنة التنفيذية الصهيونية التي انتخب أعضائها المؤتمر الصهيوني.

أما الآن؛ فقد حلت محل هذه اللجنة الوكالة اليهودية، وقد انتخبت هذه الوكالة في المؤتمر المشترك الذي عقده الصهيونيون وغير الصهيونيين في مدينة زيورخ في شهر آب سنة ١٩٢٩م.

● وقد فرضت المادة الحادية والعشرون من صك الانتداب: وضع قانون للآثار القديمة ويعرف هذا القانون بقانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٩م.

ويعتبر حائط المبكى (حائط البراق) مكاناً أثرياً بالمعنى المفهوم من القانون وذلك فهو مشمول بحماية دائرة الآثار القديمة.

وقد حملت الاختلافات الناشئة عن مشكلة حائط البراق وزير المتسمرات البريطانية على نشر «كتاب أبيض» في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ يحدد

خطة حكومة جلالته في المسألة.

وقد أرفقنا نسخة من هذا الكتاب بهذا التقرير (الذيل التاسع) وبعد الاضطرابات التي وقعت في السنة الماضية أصدر المندوب السامي في أواخر شهر أيلول سنة ١٩٢٩ تعليمات مؤقتة بشأن استعمال «حائظ المبكى» وقد أرفقنا نسخة من هذه التعليمات بهذا التقرير أيضاً (الذيل العاشر).



الفصل الرابع مطالب وادعاءات

ننتقل الآن إلى البحث في مطالب وادعاءات كل من الفريقين والظروف التي أدت إلى إثارتها .

أدلى الدكتور مردخاي الياش والمستر دافديلين والحاخام موشى بلاو بحجج وبراهين فريق اليهود شفهيًا أمام اللجنة وقدموا لها أيضًا مذكرة خطية وضعها بالنيابة عن مختلف الهيئات والجمعيات اليهودية الدكتور كورش أدلر وبعض كبار رجال اليهود في القدس .

كما أن عونى بك عبد الهادى وأحمد زكى باشا ومحمد على باشا أدلوا بحجج وبراهين العرب شفهيًا وأبرزوا وثائق ومستندات عديدة .

وتلخص حجج وبراهين الفريقين التي أدلوا بها أمام اللجنة في أثناء التحقيق الذى قامت به فى القدس بما يلى:

مطلب وادعاءات اليهود

(أ) عادة اليهود الذهاب إلى الحائط للنواح:

تستند هذه العادة إلى فكرة أساسية منشؤها الديانة اليهودية كما ورد فى سفر الملوك الأول (الإصحاح الثامن - العدد ١١) هى أن الحضور الإلهى يملأ هيكل الملك سليمان .

وهذا ما جاء فى ذلك الإصحاح بالحرف: «لأن مجد الرب ملأ بيت الرب».

وعلى هذا الأساس: ما فتىء اليهود يعتبرون الهيكل من أقدس الأماكن المقدسة لديهم، ولذلك، أخذوا لأجيال عديدة خلت، ينوحون على خراب الهيكل ومازالوا إلى الآن ينوحون، ومن هنا نشأت عادة مجيئهم إلى بقايا المكان وآثاره الذى كان فيما مضى بيتاً للرب كي يقوموا عند الحائط بالبكاء والنواح.

ويزعم اليهود أن هذه العادة ترجع إلى أقدم الأزمنة، أى إلى ما بعد خراب الهيكل.

ويدعى اليهود: أن ذلك يؤيده ما ورد فى «سفر أرميا» (الإصحاح الحادى والأربعون العدد) حيث قيل إن: «ثمانين رجلاً جاءوا من مختلف أنحاء البلاد ويبيدهم مقدمة ولبان ليدخلوها إلى بيت الرب».

ولما كان الهيكل غير قائم فى ذلك الحين فلا بد من أن التقدّمات كانت توضع فى المكان الذى كان الهيكل قائماً عليه. وكان اليهود، حسبما جاء فى مؤلفات كتابهم فى الأجيال الأولى من التاريخ المسيحى، يأتون إلى الحائط حتى فى الزمن الذى لم يكن فى مدينة القدس أحد من مواطنيهم تقريباً، ويعتقد اليهود أن «الكوتل معرافى» لا يمكن هدمه على الإطلاق لأن الحضور الإلهى (شكينة) مستقر فيه على الدوام.

وقد جاء فى كتاب وضعه أحد الريانيين من عصر «التلمود» البالى و«التلمود» الأورشليمى وصف «الحضور الإلهى» الذى يثبت إيمان المؤمنين.

وينبئنا كتاب «جروسالم نوفيل» (القدس الجديدة) لمؤلفيه فنسانت وآبل، من الآباء الدومنيكان، الذى أشرنا إليه فيما تقدم أن أباطرة الرومان كانوا يسمحون لليهود فى العصور الأولى بالمجئ إلى القدس وبأداء فروض

العبادة داخل ساحة الهيكل وبالصعود في بعض الأحيان إلى «جبل الزيتون» لرؤية المكان القدس عن بعد وتلاوة الصلوات والنواح.

وقد أيد فريق اليهود حجتهم القائلة بأن اليهود كانوا يؤدون تضرعاتهم عند الحائط بدون انقطاع بما ذكره أولئك الكتاب الذين أتينا على ذكر أسمائهم في الفصل التاريخي آنفا وغيرهم كالأب غريغوريوس وقد ورد ذكر نواح اليهود عند الحائط في أغلب كتب السياح الذين زاروا فلسطين في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وقد جاء في القسم التاريخي من دليل السياح عن فلسطين المعروف باسم بديكر (فلسطين وسوريا طبعة ليبزج وباريس ١٩١٢ - صفحة ٦٢) وصف بقلم المستشرق البرت سوكن لعادات اليهود عند الحائط والصلوات التي كان يتلوها الشماسون وترددها جماعات المصلين. وبالطبع فإن كتاب اليهود في هذا الصدد أكثر عددًا وأخبارهم أكثر تفصيلاً وإسهاباً.

(ب) تكرار وصفة العبادة عند الحائط:

(١) في أثناء القرون الأولى بعد خراب الهيكل اعتاد اليهود الذهاب إلى الحائط مرة في السنة. ومن المرجح أن تكون يوم تذكار خراب الهيكل (٩ آب عبري) وبعد ذلك أخذوا يكررون ذهابهم إلى الحائط، ليس كزوار فقط بل في الأعياد الدينية المختلفة وفي أيام السبت أيضاً (إذا استثنينا مدة من الزمن انقطعوا فيها عن الذهاب إليه في عهد الصليبيين).

وبعد أن افتتح العرب مدينة القدس لم يمنعوا اليهود من الذهاب إلى الحائط. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر ازدادت إقامة اليهود - وازدادت التضرعات عند الحائط ازدياداً كبيراً بسبب نمو الشعب اليهودي في فلسطين وبوجه خاص في القدس.

(٢) ورد في المذكرة التي قدمها فريق اليهود أن صلوات اليهود عند الحائط كانت في خلال الأجيال العديدة تقتصر على البكاء والنواح وأن

الأتقياء منهم كانوا يقتربون من الحائط ويلمسونه بجباههم ويبللونه بدموعهم ويضعون فى شقوق الحجارة أحياناً قصاصات من الورق تتضمن استرحامات وتمنيات دينية.

غير أن اليهود أخذوا بعد ذلك يقرأون أو يتلون بعض المزامير وقطع من أسفار موسى أو الصلاة عند الحائط ومنذ القرن الثامن عشر على الأقل أخذوا يستعملون كتباً مطبوعة تتضمن ترتيب الخدمة الدينية ومختلف الصلوات التى تتلى عند الحائط، وقد أخذت الصلاة بعدئذ صبغة خدمة دينية حقيقية تتطلب استعمال بعض الأدوات التى تستعمل أثناء الصلاة فى الكنيس.

ويدعى اليهود بناءً على ذلك أن استعمال أدوات كالمقاعد وستار لفصل الرجال عن النساء وخزانة تتضمن أسفار التوراة وقناديل طقسية وطشت للغسيل... إلخ، كان شائعاً عند الحائط ومسموحاً به من الحكومة أيضاً قبل نشوب الحرب العظمى بمدة طويلة. فوفقاً لحجة اليهود يجب اعتبار هذه الحالة بأنها هى الحالة الراهنة (ستاتيكو) والحقوق المرعية التى تشير إليها (المادة ١٣) من صك الانتداب.

ولهذه الغاية؛ أشار اليهود أيضاً إلى الفرمانات الممنوحة سنة ١٤٨١، ١٨٨٩، ١٨٩٣ المار ذكرها. وفضلاً عن ذلك يدعى اليهود أنهم فى بعض الأحيان أثناء الدور التركى اشتركوا فى نفقات رصف الممر عند الحائط ويزعمون بأن ذلك لما يثبت أن من المسلم به أنه كان لليهود بعض الحقوق وعليهم بعض الواجبات بذلك الشأن.

فضلاً عن ذلك يدعى فريق من اليهود أيضاً أن «المادة ١٥» من صك الانتداب تقضى على الدولة المنتدبة بأن تضمن لليهود حرية العبادة عند الحائط حسب الطريقة المفروضة فى شعائهم وطقوسهم الدينية بدون أدنى تدخل من العرب أو من أتباع أى مذهب آخر، بل يطلبون، فضلاً عن ذلك، أن يمنع العرب من إزعاج اليهود فى أثناء صلواتهم سواء بسوق الدواب فى الممر

عند الحائط أو بتكليف مؤذن بالأذان في جوار الحائط أو بإقامة «الذكر» في الساحة الكائنة عند الطرف الجنوبي من الحائط الأموي التي يعترض اليهود على إقامتها لما يحدث فيها من الضجة المقلقة.

ويرى وكلاء فريق اليهود أن هذه اللجنة لها نفس الصلاحية التي للجنة الأماكن المقدسة، إلا أن فريق اليهود لم يدع ملكية الحائط، وفي رأيه أيضاً أن الحائط لا يعتبر ملكاً حسب المعنى المفهوم من هذه الكلمة إذ أنه من صنف الأملاك المقدسة أو التي لا يمكن الاتجار بها، واستناداً إلى هذا الرأي احتج على كل الإنشاءات الجديدة على اختلاف أنواعها التي أقامها المسلمون في الحائط وفي جواره الملاصق له، وقد قدم فريق اليهود إلى اللجنة مذكرة مسهبة عن إنشاءات المسلمين الحديثة في الحائط وأرفقناها بهذا التقرير (الذيل الحادي عشر).

ويشير الفريق المدعى إلى ما قاله الشيخ إسماعيل الحافظ في أثناء تأدية الشهادة أمام اللجنة فيما يتعلق بالأملاك الموقوفة (صفحة ٧١١ - ٧١٢ من محضر اللجنة) بأن بعض العلماء والفقهاء يقولون إن الوقف ملك الله بينما بعضهم يقول إنه ليس ملكاً لأحد.

وبناءً على ذلك فقد طلب وكلاء فريق اليهود من اللجنة أن تقبل هذا التفسير الذي قد يؤدي إلى حل المشكلة برمتها.

(ج) هل الحائط مكان مقدس من الوجهة الإسلامية؟

● مسألة البراق/ مسألة الوقف:

(١) ينفي اليهود إمكان اعتبار الحائط والرصيف الكائن أمامه ومحلة المغاربة أماكن إسلامية مقدسة، وحجتهم في ذلك أن المسلمين أنفسهم لا يعتبرون ما ذكر من الأماكن الإسلامية المقدسة؛ لأنهم لو كانوا يعتبرون كذلك لما لطخوا الحائط بالقذارة - كما يدعى اليهود أن المسلمين فعلوا ذلك في

بعض الأحيان - ولما سمحوا ببناء مرحاض ملاصق للحائط المتمم لحائط المبكى من الجهة الجنوبية والذي هو جزء من حائط الحرم الشريف.

(٢) إن اليهود، بينما لا يخالفون ورود ذكر البراق في كتب بعض المؤرخين، يؤكدون أن هذه الأسطورة يرجع عهدها إلى عدة أجيال بعد زمن النبي محمد ﷺ وأن البراق لم يرد ذكره في القرآن الكريم.

وهم يقولون، بناءً على ذلك، إنه ليس هنالك ما يدعو للادعاء بقدسية الرصيف الكائن أمام الحائط لكون النبي ﷺ مر به ليلة الإسراء ذلك أنه لم يرد ذكر لهذا الأمر في الكتب الإسلامية المقدسة.

ويدعى اليهود أيضاً أن الطريق التي سلكها النبي محمد ﷺ قبل دخوله إلى ساحة الهيكل ليست معروفة تماماً وأن المسلمين أخذوا يقولون من عهد قريب فقط بأن النبي ﷺ مر من ذلك المكان وأن براقه ربط في حلقة من الحديد في الحائط الذي هو الآن قسم من مسجد البراق، وأن المسلمين فضلاً عن ذلك لم يطلقوا اسم البراق على الحائط إلا في السنوات الأخيرة كما أن الدليل الرسمي للحرم الشريف الذي نشره «المجلس الإسلامي» سنة ١٩٢٤ لا يشير إلى أن للحائط قدسية خاصة.

(٣) أما فيما يتعلق بوقفية الحائط والرصيف الكائن أمامه ومحلة المغاربة، فيقول اليهود: إن مدى اتساع المنطقة التي يشملها الوقف غير واضح تمام الوضوح في سجلات المحاكم الشرعية وإن حدودها على الأخص ليست واضحة.

وفي رأيهم - علاوة على ذلك - أن وقف أي عقار لا يؤثر في قيام اليهود بفروض العبادة عند الحائط على الأخص لأن اليهود كانوا يقيمون دائماً طقوس عبادتهم قبل إنشاء الوقف وبعده ولأن حرية العبادة مضمونة بصك الانتداب.

● واستناداً إلى هذه الحجج طلب فريق اليهود إلى اللجنة أن تتخذ الإجراءات الآتية بيانها:

أولاً: أن تعترف بالحق الذي ما فتئ اليهود يدعون به منذ القدم بأن «حائط المبكى» هو مكان مقدس ليس لليهود فلسطين بحسب بل لليهود في العالم قاطبة.

ثانياً: أن تقرر بأن لليهود الحق في السلوك إلى الحائط للقيام بالتضرعات والصلوات وفقاً لطقوسهم الدينية بدون مداخلة أو ممانعة.

ثالثاً: أن تقرر السماح لليهود بالاستمرار على القيام بشعائهم الدينية مع مراعاة اللياقة والاحتشام مما هو من مميزات هذا العادة المقدسة التي اتبعوها أجيالاً عديدة بدون أن يتعدوا على حقوق الآخرين الدينية.

رابعاً: أن تقرر أنه من صلاحية رئاسة الحاخامين في فلسطين وضع أى أنظمة ضرورية للقيام بهذه التضرعات والصلوات وبأن تأخذ هذه الرئاسة على عاتقها المسؤولية التامة بهذا الشأن وتستشير في ذلك رئاسة الحاخامين في العالم.

خامساً: أن تقترح على الدولة المنتدبة - إن حاز هذا المشروع قبولاً لديها - اتخاذ التدابير الضرورية لإخلاء أملاك وقف المغاربة على أن تقبل دائرة الأوقاف بدلاً منها بعض مبان جديدة تقام في موقع لائق في القدس حتى يستمر تحقيق الغاية الخيرية التي أنشئ من أجلها هذا الوقف.

حجج المسلمين

قبل أن نشرع في إيضاح وجهة نظر فريق المسلمين، يجدر بنا أن نشير إلى التصريحات التي أدلى بها بالنيابة عن المسلمين أحمد زكى باشا في أمور تتعلق بالمبدأ وكررها بعدئذٍ محمد على باشا.

«مع تقديرى لعمل اللجنة المحترمة واحترامى لها أرانى مضطراً قبل التكلم فى الموضوع إلى إبداء الاحتياطين الآتين:

الأول - أن الأمة الفلسطينية أعلنت رسمياً - فى كل الظروف - عدم اعترافها بالانتداب البريطانى على فلسطين وهى لذلك لا تريد أن تتقيد بأى نظام مستمد من هذا الانتداب ولا الإقرار بأية نتيجة ترجع إلى ما يسمى بوطن قومى لليهود.

فدفاعى فى هذا النزاع يجب أن لا يغير شيئاً مما احتفظت به الأمة الفلسطينية لنفسها لأنها هى وحدها صاحبة الحق فى تقرير مصيرها.

الثانى - يقرر المسلمون أن النزاع على ملكية أماكن العبادة أو على حقوق مدعى بها على هذا الأماكن يجب أن يرفع إلى الهيئة المختصة دون غيرها بالفصل فى أمر الوقف والأماكن الإسلامية المقدسة. وما عداها فهو غير مختص أصلاً لعدم وجود حق له فى ولاية الحكم على هذه الأماكن.

● ومع الاحتفاظ بهذين الاحتياطين أتشرف بإبداء ما يأتى:

وقد أدلى فريق المسلمين بالحجج الآتية ٦٦ مع الاحتفاظ الصريح بالاحتياطين المتقدم ذكرهما.

(أ) الوجه التاريخى:

يدل التاريخ على أن اليهود بعد أن تملكوا فلسطين بحق الفتح طردهم الرومان منها فى إثر تدمير الإمبراطور «طيطس» لمدينة القدس وحكم المسيحيون البلاد بعدئذ حتى الفتح العربى بقيادة عمر بن الخطاب واستمرت البلاد فى حوزة العرب جيلاً بعد جيل، إذا استثنينا مدة تسعين سنة كانت فيها بحوزة الصليبيين.

ولم يتعرض العرب لليهود الذين جاءوا إلى فلسطين بل أكرم مثواهم حكام البلاد المسلمون، وفى أثناء هذه المدة الطويلة لم تقع حوادث ماً عند البراق.

ولم يدع اليهود يومًا من الأيام أى حق فى الحائط بل كانوا قانعين بالذهاب إليه للنواح، حينًا بعد آخر وراضين بالتأكيدات التى أعطيت لهم بأن العرب المتسامحين لن يتعرضوا لهم، وأن وعد بلفور الذى أدمج فى أحكام صك الانتداب هو السبب فى وقوع الخلاف الذى أدى أخيرًا إلى إراقة الدماء فى فلسطين وحرص اليهود على تقدم مطالب لم يحلموا بها فيما مضى.

فإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، البلاد العربية، التى خسرها اليهود منذ مئات ومئات من السنين، لابد أن ينجم عنه اضطرابات وقلقل لا نهاية لها.

ثم خسر اليهود ثانية البلاد بعد أن استولوا عليها بحق الفتح فاستولى عليها العرب بدورهم ليس من اليهود الذين كانوا قد طردوا من البلاد قبل ذلك بأجيال عديدة بل من البيزنطيين.

ولم تكن البلاد التى احتلها العرب فى القرن السابع مملكة يهودية بل بلادًا لم يكن لليهود حق فيها على الإطلاق.

(ب) حقوق اليهود فى الحائط والرصيف وما جاورهما وصيغة تضرعاتهم:

إن المسألة التى نبحث فيها الآن تدور حول ملك مازال فى تصرف المسلمين منذ قرون عديدة، فالبراق جزء لا يتجزأ من الحزم الشريف، وليس فيه حجر واحد يعود إلى عهد الملك سليمان، والممر الكائن عند الحائط ليس طريقًا عامًا ولكنه أنشئ فقط لمرور سكان محلة المغاربة وغيرهم من المسلمين فى ذهابهم إلى «مسجد البراق» ومن ثم إلى «الحرم الشريف».

والمنطقة التى حوله يقطنها مسلمون من المغاربة ممن جاءوا الى المدينة المقدسة كحجاج أو يودون قضاء ما بقى من حياتهم فيها.

وبالتالى فهذه المحلة إسلامية بحتة، ولن يرضى العرب على الإطلاق

بنزع ملكيتها لليهود الذين ترمى غايتهم القصوى إلى إنشاء كنيس فى ذلك المكان.

وبما أنه ليس لليهود حقوق فى ذلك المكان فإن وجودهم عند الحائط فى أيام معلومة لا يعنى سوى أنه من قبيل التسامح الذى أبداه نحوهم المسلمون والذى يفوق ما أبداه المسيحيون لهم، ولذا فلا يستطيع اليهود أن يستعملوا هذا التسامح كوسيلة لتقديم مطالب بحقوق مطلقة كما يحاولون أن يفعلوا الآن.

إذ إن السماح لهم بالسلوك إلى الحائط من قبيل التسامح فقط جلى كل الجلاء فى المرسوم الصادر من إبراهيم باشا فى سنة ١٨٤٠م والذى مر معنا ذكره.

ومن البيانات والأقوال العديدة التى وردت فى مؤلفات السياح والمؤرخين والجغرافيين وغيرهم يتضح جلياً أنه عندما كان يسمح لليهود بالاقتراب من الحائط - ولم يكن يُسمح بذلك دائماً - لم يكن ما يبدوونه عند الحائط يتجاوز حد النواح ولم يحاولوا قط إقامة شعائر دينية بالفعل. وفضلاً عن ذلك، كان اليهود فى بعض الأحيان لا ينوحون عند الحائط بل يذهبون إلى خارج المدينة للنواح.

ومما قاله فريق المسلمين: إن اليهود لم يبرزوا أية مستندات رسمية أو قرارات تأييداً لمدعاهم بأن لهم حق إقامة الصلوات عند الحائط. فالفرمان الصادر سنة ١٨٨٩م، وغيره من الوثائق التى يستندون إليها ليس لها المزية التى يدعونها.

(ج) الحالة الراهنة (الستاتيكو):

وقد صرح فريق المسلمين بأن ما ورد فى الأحكام بشأن تطبيق الحالة الراهنة (الستاتيكو) فى الأماكن المقدسة ليس له علاقة البتة بالبراق.

فالقواعد التى وضعت بشأن الأماكن المقدسة ترمى إلى تقرير حقوق كل طائفة من الطوائف المختلفة فى مكان مقدس معين. وليست الحالة كذلك فيما يتعلق بالبراق؛ ذلك لأن الحق فيه سواء من جهة ملكيته أو الانتفاع به أو استعماله عائد للمسلمين.

والأمر الوحيد الذى يمكن البحث فيه فيما يتعلق بالبراق هو مدى التسامح الذى يستطيع أصحاب البراق إبداءه ذلك التسامح الذى لا يمكن أن يتجاوز الحدود التى يعينونها.

وفضلاً عن هذا فإن الكولونيل «سايمس» كان قد اعترف بهذا الأمر عندما مثل الدولة المنتدبة أمام لجنة الانتداب الدائمة فى دورتها التاسعة لسنة ١٩٢٦م (صفحة ١٧٤ من محضر اللجنة).

«طلب الموسيو يماناكا بعض التفاصيل عن الحادث الذى جرى بسبب نواح اليهود عند الحائط الغربى للهيكل.

فأجاب الكولونيل «سايمس» بأن اليهود قد جرت عاداتهم بالتوجه إلى قرب حائط الهيكل الغربى للبكاء على سقوط عظمة إسرائيل. على أن الموقع الذى يحصل فيه العويل عائد لوقف إسلامى.

وبالرغم من أنه يسمح لليهود فى التوجه إلى هذا المكان إلا أنهم ليس لهم من الوجهة القانونية الحق فى أن يحدثوا أى شئ يمكن أن يترتب عليه إيجاد أثر فى النفس بأن الموقع المشار إليه هو ملكهم.

فكل طائفة دينية تسعى بكل ما فى وسعها لمنع أية طائفة أخرى من اكتساب أى حق قانونى فى ما تعتبره ملكاً لها.

● وعلى ذلك ، فإن المسلمين الذين يملكون الموقع المذكور قد اعترضوا على جلب اليهود كراسى إليه؛ لأنهم يقولون إن هذه الكراسى قد تصبح مقاعد وإن هذه المقاعد لا تلبث أن تصبح ثابتة فى الأرض، وإنه لا يمضى

على المقاعد الثابتة زمن طويل حتى يكون اليهود قد أوجدوا لأنفسهم حقًا شرعيًا في هذا الموقع.

هذا؛ ومهما كان العطف الذي تشعر به الإدارة نحو هؤلاء اليهود فإن واجبها - بصفتها الانتدابية - هو احترام الحالة الراهنة. وبناء على ذلك فكلما أحضر اليهود كراسى إلى هذا الموضع حضر أصحاب الشرطة إلى رفعها، إذ من المقرر أن اليهود يكونون من الوجهة القانونية قد تجاوزوا حقهم. ولو تهاون أصحاب الشرطة في رفع الكراسى لحدثت أمور توجب الأسف مثل الحوادث التي وقعت في الماضي.

فالمسألة لا يتسنى تسويتها إلا بالتراضى بين المسلمين وبين اليهود. وأما الحكومة فستفعل كل ما في وسعها لترويج هذا الاتفاق.

وبناء على ذلك، لا يستطيع اليهود أن يستندوا إلى مبدأ الحالة الراهنة لتأييد أى ادعاء كان يدعون به، والدموع التي ذرفوها في القرون الماضية لا تزيلهم أى حق في ملكية الحائط ولا حق الانتفاع به، كما كان يترددون إليه.

(د) قدسية الرصيف الكائن عند الحائط والمكان المجاور له:

إن قدسية الحائط، الذي هو جزء من «الحرم الشريف»، لا ينازع فيه منازع، وقد ورد ذكر أسراء النبي ﷺ إلى القدس في القرآن الكريم على الوجه الآتي.

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾.

ومما يجب ملاحظته في هذا المقام أنه لما أسرى بالنبي محمد ﷺ إلى القدس أصبح موقع الهيكل القديم، الذي كان موضع احترام وتقديس المسلمين، يعرف بالمسجد الأقصى لتمييزه عن المسجد المكي والمسجد الحرام، لأن مكة المكرمة كانت في ذلك الزمن مناوئة للنبي محمد ﷺ.

وبناءً على ذلك؛ أصبحت «القدس» وعلى الأخص «ساحة الهيكل»، مدة من الزمن القبلة الأولى للمسلمين، أى إن المسلمين فى ذلك الزمن كانوا يولون وجوههم شطر القدس عند الصلاة، وذلك قبل أن يتوجهوا إلى قبلة بيت الله الحرام فى مكة.

● **إن هذه الأمور توضح صريحاً: القدسية الخاصة التى للحرم الشريف والمباني التابعة له فى نظر المسلمين فى جميع أقطار العالم. أما تقديس الحائط والرصيف فأت من أنه محل البراق، نزل فيه النبى ﷺ ومر به ثم ربط براقه فى الحائط نفسه ليلة الإسراء.**

وبناءً على تقديس المسلمين لهذا المحل وقف أصحاب الأملاك المجاورة أملاكهم فأنشئت فيها «زوايا» وبيوت الحجاج المغاربة.

(هـ) الوقف وحكمه الشرعى:

الوقف هو حبس العين عن تملكها لأحد، والتصدق بريعتها على جهة أو أكثر من جهات البر. فإذا وقف شخص ريع ملك خرجت ملكيته من يده أيضاً.

والنوع الأول من الوقف، وهو المباني أو الأراضى الموقوفة للتصدق بريعتها على المساجد أو المستشفيات أو سائر طرق الخير، يقسم إلى ثلاث مراتب:

أعلاها مرتبة: المساجد والمعابد الموقوفة لتأدية الصلاة.

وثانيها: الزوايا ومدارس العلم التى وقفت للذكر وتعليم القرآن الشريف وتلقى الشريعة.

وثالثها: الأماكن التى وقفت لتكون مستشفيات للأمراض ورباطاً للمنقطعين ونحو ذلك من وجوه الخير.

أما النوع الثانى: فهو ما وقف لأجل الانتفاع بعينه، بل بثمره وريعه بدون انقطاع على مسجد أو مستشفى أو رباط أو غير ذلك من وجوه الخير. وعلى هذا يمكن وقف المباني والدكاكين والأراضى الزراعية. ومتى وقفت هذه الأشياء يخصص ريعها لجهة من جهات النوع الأول من الوقف.

وفضلاً عن ذلك؛ فلا تجيز الشريعة الإسلامية بيع الوقف ولا تحويله خلافاً لشرط الواقف.

● **وعلى ذلك؛ فالبراق،** لكونه جزءاً من الحرم الشريف، يعتبر وقفاً من المرتبة الأولى من النوع الأول. كما أن الرصيف عند الحائط ومحلة المغاربة وقف من المرتبة الثالثة من النوع الأول لأن أصحابها وقفوها لاستعمال زوار المسلمين وحجاجهم. والشريعة الإسلامية تحظر على اليهود أن يدّعوا بأية حقوق كانت في هذه الأماكن.

إن الوقف لا يسقط بتقادم الزمن إلا إذا كان الغاصب قد اغتصب الوقف مدة ثلاث وثلاثين سنة على الأقل بلا ممانعة ولا انقطاع. والواقع أن المسلمين تسامحوا مع اليهود، مع مرور الزمن، فأذنوا لهم بالذهاب إلى الحائط للبكاء بنفس الشروط التي أذنوا بها لغيرهم من سكان القدس والأجانب بزيارة الحائط وهذا لا يعطيهم أي حق كان سواء في ملكيته أو في الانتفاع بهذا الامتياز في المستقبل.

أما فيما يتعلق بطلب اليهود أن يؤذن لهم بجلب أدوات إلى الحائط كالمقاعد والكراسي والستار... إلخ. فطلبهم هذا لا يستند إلى عادة مقررّة أو بالأقل إلى عادة جرى عليها اليهود منذ القدم. ذلك لأن العرب، والأتراك من قبلهم، كانوا دائماً يمانعون في إجراء مثل هذه البدع كما يتضح من مرسومي سنة ١٨٤٠م، وسنة ١٩١١م، ومن المكاتبات الكثيرة التي دارت حول هذه المسألة بين المجلس الإسلامي الأعلى وحكومة فلسطين (وثيقتا فريق المسلمين رقم ٩ ورقم ١٠).

إن الأنظمة المؤقتة التي أصدرتها حكومة فلسطين لا يمكن اعتبارها بأنها تمنح اليهود أي حق بذلك. وفضلاً عن هذا فإن الدولة المنتدبة في كتابها الأبيض الذي أصدرته في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ قد اعترفت صراحة بأن الحائط الغربي والمنطقة المجاورة له ملك المسلمين الخاص.

وليس لليهود أن يدّعوا بأن لهم حق ارتفاق، فحق الارتفاق، كما هو معروف قانوناً، لا يتفق مع حجج ومزاعم اليهود إذ إنه يجب أن يكون لمنفعة عقار آخر لا لمنفعة أشخاص. وعلى كل حال لا تستطيع اللجنة أن تمنح اليهود أكثر من زيارة الحائط زيارة مجردة. وقد قال فريق المسلمين إن كل ما ذكره بشأن الوقف مبنى على أحكام الشريعة الإسلامية وشروحها.

(و) نوايا اليهود الحقيقية:

ليس الغرض من حركات اليهود ومشاغباتهم وضع مقاعد عند الحائط للطاعنين في السن والعجزة للاستراحة عليها فقط، بل إن ما يجب أن نتناوله بالبحث في هذا الصدد تلك الحركات الصهيونية التي ترمى إلى تأمين منافع لليهود ليس لهم فيها أدنى حق، إن غايتهم الحقيقية هي وضع يدهم على الحرم الشريف رغم كل التصريحات والأقوال التي أدلى بها اليهود بأن ذلك ليس ما يصبون إليه.

وقد اعترفت لجنة «شو» نفسها بأن مخاوف العرب من اليهود في هذا الشأن معقولة (تقرير شو صفحة ٩٧).

إن وعد «بلفور» هو الذي أثار اليهود لطلب بعض الحقوق التي لا وجود لها في الحقيقة وهم يشعرون، لعدم إمكانهم إبراز أية بيانات على ثبوت ادعاءاتهم ومطالبهم بأنهم يستطيعون الاعتماد على معونة من الخارج حتى إنهم حاولوا أن يؤيدوا مزاعمهم بالقوة كما وقع أثناء الاضطرابات سنة ١٩٢٩م. ولو قالوا أمام اللجنة بأنهم لا يدّعون بحق الملكية في الحائط فإنهم يرمون بالحقيقة إلى تحقيق هذه الغاية.

إن مطمح الصهيونية الأساسي هو الاستيلاء على «مسجد قبة الصخرة» و«ساحة الهيكل» برمتها وإخراج العرب من فلسطين فيحلون عندئذ محلهم.

ويود وكلاء فريق المسلمين في هذا المقام أن يستدلوا بما جاء في دائرة

المعارف البريطانية عن الصهيونية (طبعة سنة ١٩٢٦م، المجلد ٢٧ - ٢٨، صفحة ٩٨٦ - ٩٨٧). وهذا ما ورد فيها.

«إن من أكبر النتائج التي تلفت النظر والعناية والتي تولدت من العداء نحو الساميين ظهور حركة اليقظة القومية في اليهود بمظهر سياسى، وهى الحركة التي عرفت بالصهيونية... إن اليهود يتطلعون إلى افتداء إسرائيل، واجتماع الشعب في فلسطين، واستعادة الدولة اليهودية، وإعادة بناء الهيكل، وإقامة العرش الداودى في القدس ثانية وعليه أمير من نسل دواد».

غير أن ما جاء في «دائرة المعارف اليهودية» في هذا الصدد أكثر صراحة.

وقد صرح اللورد ملتشت (السر الفرد موند سابقاً) سنة ١٩٢٢م، بقوله: «إن اليوم الذى سيعاد فيه بناء «الهيكل» أصبح قريباً جداً». وصرح جابوتتسكى وزانكويل والبروفسور كوزنر، أحد أساتذة الجامعة العبرية بالقدس وغيرهم من كبار زعماء اليهود بمثل هذه التصريحات، وما نشره اليهود من الرسوم والصور في مختلف جرائدهم يكشف القناع عن نوايا الصهيونيين لإعادة بناء الهيكل حيث يقوم الآن «الحرم الشريف».

وهذه الحالة التي أوجدها اليهود في الأرض المقدسة وعلى الأخص في «القدس» لمصدر خطر دائم يهدد السلام.. إن طلب اليهود بنزع ملكية محلة المغاربة لدليل على أن نوايا اليهود الحقيقية هي أن يستولوا تدريجياً على جميع الأماكن الإسلامية المقدسة وأن يصبحوا أسياد البلاد، ولما كانت مطالب اليهود غير مستتدة على أية حجة قانونية فمن الواجب ردها. وأفضل حل للمسألة برمتها هو منع اليهود من الاقتراب من الحائط.



الفصل الخامس فى البيانات والشهادات

إن البيانات التى أدلى بها الفريقان أمام اللجنة تبحث فى الدرجة الأولى فيما يلى:

أولاً: صبغة تضرعات اليهود عند الحائط.

ثانياً: الأدوات التى يستعملها المصلون اليهود.

(١) يؤكد اليهود أن تضرعاتهم هى من نوع الصلاة، وهم يميزون بين الصلاة التى يقيمها الأفراد والصلاة التى تقيمها الجامعات (أى جماعة من الرجال لا يقل عددهم عن العشرة وتعرف بالمنيان). ولذلك فإن التضرعات التى يقيمها اليهود عادة عند الحائط، هى حسب زعمهم، صلاة جماعة كالصلاة التى تقام فى الكنيس.

● وقد أبرز وكلاء فريق اليهود بيانات مختلفة لإثبات هذا الادعاء، وبهذا الصدد يقول السائح الألمانى اليهودى «ل. أ. فرانكل» فى كتاب وضعه فى منتصف القرن التاسع عشر (الوثيقة اليهودية رقم ٢٠) ما يلى:

«لما جئت إلى حائط المبكى تذكرت حالا الكلمات العادية التى تتلى فى صلاة الـ«منحة» أى العصر.

وقد جاء فى الكتاب المعروف بـ«مهازة ارتز ماسكدوشه» (أى مشاهدة الأرض المقدسة) المطبوع سنة ١٨٩١م، (الوثيقة رقم ١ صفحة ٤٢) «فى أثناء الصيف يتراوح عدد المجتمعين عند الحائط يوم الجمعة بين ١٠٠٠ و ١٨٠٠ نسمة وتنتهى صلاة استقبال السبت مع ظهور النجوم وتبتدئ صلاة المساء بعد ظهور النجوم» وقال الحاخام ميشيل فى كتابه إن حاخامًا آخر كان حوالى السنة ١٨٦٠م، يستأجر عددًا من الأشخاص لإتمام العدد المعين للجماعة لأجل إقامة صلاة كل يوم فى الصباح وبعد الظهر وفى المساء عند الحائط (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٩).

وفى الكتاب الذى وضعه الحاخام موسى خاكيز سنة ١٦٧١م. وصف الصلاة الخصوصية التى أداها عند حائط المبكى وقال إنه يفضل إضافة صلوات أخرى إلى الصلاة العادية (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٤).

وقد قال رئيس حاخامى يافا عوزيل، وهو أحد الشهود الذين سمعت اللجنة شهادتهم، (محضر اللجنة صفحة ١٩٦ - ١٩٧) إنه لا يوجد فرق بين الصلاة التى تقيمها الجماعة فى الكنيس والصلاة التى تقيمها الجماعة عند الحائط لا فى الشكل ولا فى الترتيب، وإن صلاة المساء يوم الجمعة عند الحائط موجودة فى كتاب الصلاة العادى. وشهد الشاهد اليهودى الحاخام شور، (محضر اللجنة صفحة ١٦٥) أنه لا فرق بين الصلاة التى تقام عند الحائط والصلاة التى تقام فى الكنيس.

وقد أيد هذه الشهادة الشاهد غولدبرج (محضر اللجنة صفحة ٣٣٦)، وغيره.

وقد قال الشماس اليهودى ميوحاس، فى أثناء شهادته، (محضر اللجنة صفحة ٢٦٢) إن المصلين اليهود فى أثناء صلاة الجماعة عند الحائط اعتادوا أداء الصلاة المقررة فى كتاب الصلاة وهى نفس الصلاة التى تؤدى فى الكنيس.

وذكر المستر رتشارد هيوز، وهو شاهد إنجليزى استدعاه فريق اليهود لأداء الشهادة، أنه سكن القدس نحو ٣٨ سنة واعتاد الذهاب إلى الحائط فى فترات متعددة فى السنوات السابقة للحرب (محضر اللجنة صفحة ١٥٤) وهو يظن من مشاهداته أن الصلاة التى تقام عند الحائط هى صلاة جماعة.

وشهلت الأنسة هزى، وهى إنكليزية أيضاً، (محضر اللجنة صفحة ٣٠٩) أنها شاهدت مرة واحدة - وذلك قبل الحرب ببضع سنوات - جمهوراً كبيراً عند الحائط ورجلاً يقول شيئاً فيرده الآخرون، وتراعى لها أن ذلك يشبه ما يرده المصلون فى صلاة الجماعة.

وقد أحضر فريق المسلمين من الجهة الأخرى عدداً كبيراً من الشهود وعلى الأخص من «الآباء» أو «الإخوان» (رهبان) من مختلف الكنائس المسيحية، فشهدوا بأنهم لا يعتبرون ما اعتادوا أن يشاهدوه من نوع صلاة الجماعة.

إن الأب دريسار (محضر اللجنة صفحة ٦٠٤) شهد أنه فى أثناء المدة الواقعة بين سنة ١٨٩٩م، وسنة ١٩٠٥، حينما كان يتردد على الحائط، كان يرى بعد ظهر يوم الجمعة المصلين اليهود يؤدون الصلاة عادة بإرشاد رجل يرأس الجماعة.

● إن البيانات التى أدلى بها كلا الفريقين، فيما يتعلق بالمدى الذى استعملت فيه الأدوات الطقسية اليهودية عادة لم تكن كاملة أو وافية، ويجدر النظر بوجه خاص فى الشهادة الآتية، التى أداها رئيس حاخامى يافا عوزيل، وهو أحد الشهود الرئيسيين الذى استدعاهم فريق اليهود، بصدد الشعائر اليهودية بوجه عام وما تتطلبه. من أتباعها، وقد أتى هذا الشاهد على وصف مختصر للطقوس المتبعة عادة فى مذكرة وضعها خصيصاً (الوثيقة اليهودية رقم ١١) ومما تجب ملاحظته أنه لم يكن فى وسعه أن يؤكد من اختبارات الشخصية أن جميع تلك الطقوس كانت متبعة عند الحائط قبل الحرب العظمى.

● مما قاله هذا الشاهد إن الصلوات فى الأيام العادية هى ثلاث:

أى صلاة الصباح وصلاة العصر وصلاة المساء، وفى أيام السبت وفى رءوس الأشهر القمرية وأيام الأعياد تقام صلاة صباحية إضافية (تعرف بصلاة «مضاف») وتقام فى يوم عيد الغفران صلاة ختامية إضافية (يطلق عليها «نيلاح»)، وعلاوة على هذه الصلوات تقام صلاة يومية عند منتصف الليل من ١٧ تموز الى ٩ آب (عبرى).

● إن جميع هذه الصلوات يجب، والحق يقال، أن تؤديها الجماعة إلا أنه يسمح للأفراد بإقامتها فى ظروف مخصوصة وعند عدم التمام عقد الجماعة، وهنالك بعض أقسام من الصلاة لا يمكن تأديتها إلا عند وجود الجماعة، هذه هى الحالة فيما يختص بتلاوة «التوراة» فى صلاة الصباح أيام الاثنين والخميس والسبت ورءوس الأشهر القمرية وعيد الفصح والعنصرة وعيد المظال ويومى رأس السنة اليهودية ويوم عيد الغفران، والخانوكاه والبوريم ويوم ٩ آب وبعض أيام الصوم.

● أما فى أيام السبت ويوم عيد الغفران وبعض أيام الصوم فتقرأ أسفار التوراة فى أثناء صلاة العصر أيضاً. وفى معظم هذه الأيام والأعياد تقرأ أسفار الأنبياء أيضاً.

ويقرأ أحد «الأسفار الخمسة» كل يوم من أيام الأعياد الخمسة المعينة.

● وتلى فى بعض فصول السنة صلوات للتكفير عن الذنوب والخطايا، كما تقام أيضاً صلوات مخصوصة من قبل الحاخامين للشفاعة عن الجمهور أو الأفراد وذلك عند وقوع مصائب ونكبات عمومية، كالطاعون أو الجفاف... إلخ. ويقيم الأفراد أيضاً صلوات مخصوصة عند وقوع المصائب عليهم، ومن المعتاد فى مثل هذه الظروف تلاوة بعض إصحاحات من الكتاب المقدس.

● أما ترتيب الصلاة التى تقام عند الحائط فهو نفس الترتيب المتبع

فى الكنيس، وتقام عند الحائط أيضاً شعائر دينية وصلوات مخصوصة من قبل الجماعات بالنيابة عن الذين فى احتياج إلى الرحمة الإلهية. كما أنه قد جرت العادة عند المصلين المداومين فى كنائس معينة أن يذهبوا إلى الحائط من وقت إلى آخر فى مساء أيام الجمعة أو أيام السبت أو الأعياد وقيموا الصلاة هناك بواسطة مرشد (حزان) مخصوص لكل فئة من المصلين.

● إن الصلوات التى تقام لاستقبال السبت هى صلاة العصر العادية وصلاة دخول السبت وصلاة المساء، والمصلون يأتون عادة إلى الحائط بدون دعوة مخصوصة أو أمر بل بمطلق إرادتهم. إلا أنه عند وقوع حاجة أو مصيبة أو نكبة عمومية يعلن الحاخامون عن إقامة صلاة عمومية عند الحائط، وهذا هو الظرف الوحيد الذى ثبت فيه للجنة أن المصلين يدعون للصلاة عند الحائط (الشاهد زوكرمان - بعد الحرب العظمى - محضر اللجنة صفحة ٣٩٢).

(٢) ننتقل الآن للبحث فى الأدوات المستعملة أو التى ادعى أنها استعملت من قبل المصلين اليهود عند الحائط.

وقد شهد رئيس حاخامى يافا عوزيل بشأن الأدوات المقتضى استعمالها عند الحائط. وقال إن الأدوات الآتى ذكرها تستعمل عند الحائط وقت الصلاة التى يقيمها الأفراد - أى الشال ذو الحواشى، وكتاب الصلاة، وأسفار موسى الخمسة، وكتاب المزامير، ومشناه، تفلين وسعف النخل، وليمونة حامض فى عيد المظال وبعض أغصان من الآس فى اليوم السابع من عيد المظال.

أما فى الصلاة التى تقيمها الجماعة فيستعمل من الوجهة الطقسية الأدوات الآتى ذكرها - أى، القناديل الطقسية وطشت للفسيل ووعاء للماء وصندوق لجمع الإحسان وكوب وعلبة نشوق - (بهارات).

وفى مثل هذه الظروف عندما تكون تلاوة سفر التوراة فرضاً واجباً (راجع ما تقدم) بمقتضى وجود أسفار التوراة وخزانة لحملها ومائدة للقراءة كما إنه ينفخ فى البوق فى ظروف مخصوصة.

● وتستعمل الأدوات الآتى ذكرها لراحة المصلين - وهى: فى الدرجة

الأولى، مقاعد للطاعنين فى السن والعجز، وحُصر ليوم عيد الغفران كى يركع عليها المصلون ويحتاج أيضاً إلى ستار لفصل النساء عن الرجال إذ إنه لا يسمح للرجال والنساء بإقامة الصلاة معا، وأخيراً يحتاج إلى أوتاد أو مسامير تدق فى حائط محلة المغاربة ليعلق عليها المصلون قبعاتهم ومعاطفهم.

ننتقل الآن إلى البيانات التى أدلى بها أمام اللجنة فيما يتعلق بجلب واستعمال هذه الأدوات عند الحائط قبل الحرب العظمى.

أسفار التوراة والخزانة والموائد التى توضع عليها ومنضدة كتب الصلاة.

ذكر عدد من الشهود فى شهاداتهم أمام اللجنة أنه كانت تقام صلاة جماعة «كاملة» عند الحائط قبل الحرب العظمى أيضاً إلا إنه يظهر من المعلومات التى جمعتها اللجنة بشأن الطقوس اليهودية أنه حتى تكون بعض الصلوات كاملة فى أيام الاثنين والخميس والسبت وبعض أيام الصوم الخصوصية والأعياد الكبيرة يتحتم القراءة من أسفار التوراة، ومن الجهة الأخرى فإن البيئة التى أدلى بها بشأن جلب أسفار التوراة وبعض الأشياء المتعلقة بها إلى الحائط ليست مقنعة تماماً.

وقد شهد الشاهد اليهودى ايزاخاروف، الذى اعتاد الذهاب إلى

الحائط مدة اثنتين وأربعين سنة، (محضر اللجنة صفحة ١٠٤ وما يليها) بأن الجماعة التى ينتمى إليها كانت تقيم صلاة كاملة شاملة لقراءة التوراة فى أيام الاثنين والخميس والسبت صباحاً ولذلك كان اليهود يأخذون معهم سفر توراة صغير يضعونه على مائدة صغيرة مربعة.

وأدلى الشاهد فدرمان فى شهادته (محضر اللجنة صفحة ٤٤٦) بأنه هو أيضاً رأى سفر التوراة داخل الخزانة والمائدة الموضوع عليها قبل الحرب بعدة سنوات ليس فى الأعياد الكبيرة فقط بل فى أثناء الصلاة العادية التى كانت تقام صباح أيام السبت أيضاً.

وقال الشاهد اليهودى موصيرى فى شهادته (محضر اللجنة صفحة ٤٣٥) إنه فى أثناء زيارته للقدس سنة ١٨٩٧م، اشترك فى صلاة جماعة أقيمت عند الحائط بعد ظهر أحد أيام الجمعة وإنه لم يكن هنالك أدنى فرق بين تلك الصلاة والصلاة العادية التى تقام فى الكنيس.

وقد رأى، فيما رآه، خزانة تراءى له بأنها تحتوى على سفر التوراة من المرجح أنه كان يراد القراءة منه صباح السبت التالى.

ومن الجهة الأخرى ذكر الحاخام شور فى شهادته (محضر اللجنة صفحة ١٨٧) أن عادة نقل سفر التوراة من الكنيس إلى حائط المبكى لم تنشأ، على ما يذكر، إلا منذ حوالى ثمانى أو عشر سنوات.

وقال الشماس اليهودى ميوحاس (محضر اللجنة صفحة ٢٦١ - ٢٦٣) أنه، على ما يذكر، جرت فى خلال الثلاثين سنة الماضية عادة جلب سفر التوراة فى يومى عيد الغفران ورأس السنة وأيضاً فى الأيام التى تقام فيها صلوات خصوصية عند وقوع جفاف أو مصيبة. إلا أنه لا يتذكر بأنه شاهد سفر التوراة عند الحائط فى أيام السبت قبل الحرب بل إن المصلين كانوا يقيمون الصلاة عند الحائط، ثم ينصرفون إلى الكنيس لقراءة سفر التوراة فيه.

وقد أدى الشاهد اليهودى غولدبرج (محضر اللجنة صفحة ٣٢٣) الذى ألف عادة الذهاب إلى الحائط مدة ٤٥ سنة شهادة بنفس المعنى تقريباً.

وورد فى كتاب وضعه الحاخام جدايا من سميتز الذى زار القدس سنة ١٦٩٩م. (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٥) ما يدل على أن سفر التوراة

كان يجلب إلى الحائط منذ القدم عند وقوع المحن والشدائد.

● **وورد ذكر لهذا الأمر أيضاً في كتب يرجع عهدها إلى القرن التاسع عشر استدل بها فريق اليهود ككتاب «التجول حول مدينة القدس وجوارها» لبارتلت (طبعة ١٨٤١م)، و«مشاهداتي في الشرق» لدوروبن (طبعة ١٨٤٥م).**

● **أما فيما يختص بنقل سفر التوراة من الكنيس فقد قال رئيس حاخامى يافا عوزيل فى أثناء شهادته الشفوية (محضر اللجنة صفحة ٢٠٧، ٢١٤): إن الاحترام الواجب لسفر التوراة يفرض عدم إخراجه من الكنيس إلا فى ظروف مخصوصة.**

مثال ذلك: إذا لم يتمكن رجل عظيم الشأن من الذهاب إلى الكنيس بسبب مرضه أو وجوده فى السجن أو يجلب إلى جماعة مؤلفة من عشرة أشخاص مجتمعين فى مكان لائق.

وأبدى الحاخام شور اعتراضاً (محضر اللجنة صفحة ١٦٢) من وجهة الطقوس الدينية اليهودية على نقل سفر التوراة من الكنيس إلى أماكن أخرى إلا أنه اعترف بأن إخراجه من الكنيس مستطاع فى أحوال مخصوصة.

أما مسألة المنضدة التى تتضمن كتب الصلاة فلم يبحث فيها فى أثناء التحقيق بحثاً ملئاً كما بحث فى مسألة سفر التوراة ولكن وردت بينة بأن كتب الصلاة كان المصلون يجلبونها معهم على كل حال إلى الحائط قبل الحرب بزمان طويل.

● **القناديل الطقسية:**

قد ورد فى الشهادة التى أداها ايزاخاروف (صفحة ١١٩) وميوحاس (صفحة ٣٠٣) وموصيرى (صفحة ٤٣٦) من شهود اليهود أنهم رأوا قبل الحرب مائدة وضعت عليها قناديل طقسية عند الحائط؛ وقد أيد هذه الشهادة شهود آخرون.

● طشت الفسيل ووعاء الماء:

شهد الشاهد ايزاخاروف (صفحة ١٠٨) والشاهد ميوحاس (صفحة ٢٦٦) وغيرهم من الشهود أنه كان يوجد عند الحائط قبل الحرب العظمى طشت الفسيل ووعاء للماء.

● البوق:

جاء فى شهادة بعض الشهود الذين استدعاهم فريق اليهود أن البوق كان ينفخ فى مناسبات مخصوصة قبل الحرب العظمى عند الحائط وذلك فى يومى رأس السنة وعيد الغفران.

● المقاعد والكراسى:

شهد شهود عديدون استدعاهم فريق اليهود بأنه فى خلال الخمس والعشرين سنة السابقة لسنة ١٩١١م. أى المدة التى تناولتها ذاكرتهم، كانت تجلب مقاعد إلى الحائط للطاعنين فى السن والعجزة فى ظروف مخصوصة وذلك على ما يظهر بالاتفاق مع بعض السكان فى محلة المغاربة.

وقد أبرز وكلاء فريق اليهود عددًا من الصور وشريطًا مصوريًا (فيلم) لإثبات صحة هذه الشهادة. كما أن فريق العرب من الجهة الأخرى استدعوا عددًا من الشهود شهدوا بأنهم لم يروا عند الحائط مقاعد قط مع أنهم كانوا يذهبون عادة إلى الحائط فى أثناء المدة المار ذكرها.

وفى سنة ١٩١١م وضعت السلطة التركية المختصة آنذاك أى مجلس الإدارة فى اللواء قرارًا جاء فيه:

«إن فضيلة المفتى ودائرة الأوقاف والمحكمة الشرعية... أفادوا بأنه محظور بموجب الشرع من جميع الوجوه وضع كراسى أو ستار أو أشياء أخرى من هذا القبيل أو إحداث أية بدعة مما يدل على الملكية، وأنه ليس

لأحد الحق في وضع أشياء كهذه أو إحداث أية بدعة مما يؤول إلى احتلال موقع حائط المسجد الأقصى الشريف وأنه يجب اتخاذ التدابير لمنعهم».

وبعد المذاكرة في الأمر قرر المجلس عدم السماح بوضع أية أشياء تعتبر أنها من دلائل الملكية سواء في الوقف المذكور أو عند حائط الحرم الشريف وأنه يجب ألا تعطى فرصة لأحد لوضع أشياء كهذه، ومن الضروري المحافظة على العادة القديمة.

● **وقد اعترف اليهود الذين استدعاهم فريق اليهود بأن المقاعد لم تجلب إلى الحائط في مدة معينة بعد وضع ذلك القرار. وقد لفت وكلاء فريق اليهود نظر اللجنة إلى ما ورد في جريدة (هاشيرون) وجريدة (لورور) اللتين صدرتا في الأستانة في شهر شباط سنة ١٩١٢م. (الوثيقة اليهودية رقم ١٥، ١٦ - محضر اللجنة صفحة ٣١٣ - ٣١٥) من أن وزير الحقانية والمعارف إجابة إلى استرحام رئيس الحاخامين حاييم ناحوم أصدر أمراً إلى متصرف القدس بإلغاء هذا المنع.**

وقد أرسل رئيس الحاخامين إلى اللجنة إقراراً مشفوعاً باليمين بشأن التدابير التي اتخذها في ذلك الوقت (الوثيقة اليهودية رقم ٣١) أشار فيه إلى برقية يقال إن الوزير التركي المتقدم ذكره أرسلها إلى متصرف القدس في شهر كانون الثاني سنة ١٩١٢م. إلا أن هذه البرقية لم تبرز للجنة في معرض البيئة.

وقد افترض فريق المسلمين صحة هذا الإقرار المذكور أعلاه وبين أن جلب أية مقاعد إلى الحائط في المدة الواقعة بين سنة ١٩١١م، وتاريخ الاحتلال البريطاني لا صحة له وقدم بينات مختلفة تأييدا لذلك.

● الحُصْر:

قال الدكتور كرستي في إقراره المشفوع باليمين المشار إليه آنفا إن الحصر كانت تستعمل عند الحائط في سنة ١٨٩٤م.

● الستار:

ورد فى شهادة الشاهد مندل هاكوفان باكرفر التى أداها أمام اللجنة (محضر اللجنة صفحة ٣٩٨ - ٤٠١) بأنه فى سنة ١٩٠٠م. أمر بوضع ستار عند حائط المبكى لفصل الرجال عن النساء، وأنه كان يتولى أمر ذلك الستار بالنيابة عن المحاكم اليهودية الثلاث (بيوت الدين) وكان يضعه عند الحائط أيام السبت والأعياد زهاء عشر سنوات.

وشهد شهود آخرون استدعاهم فريق اليهود بأنهم رأوا الستار عند الحائط فى بعض المناسبات، **إلا أن فريق المسلمين**، من الجهة الأخرى، استدعى شهوداً شهدوا بأنهم كانوا يذهبون إلى الحائط بانتظام فلم يروا ستاراً قط.

وقد أشار وكلاء فريق المسلمين على الأخص إلى المرسومين الصادرين فى سنتى ١٨٤٠م، ١٩١١م. وإلى الوثائق الخاصة بالوضعية القانونية للمنطقة المنازع عليها وإلى الشرع الإسلامى.

نكرنا فيما تقدم أن وكلاء فريق المسلمين استدعوا شهوداً عديدين كانوا يزورون الحائط بانتظام خلال سنوات عديدة قبل وقوع الحرب العظمى - فشهدوا بأنهم لم يروا هنالك شيئاً يشبه صلاة طقسية يقيمها اليهود ولا أدوات دينية، ولكنهم رأوا أفراداً من اليهود ينوحون ويبكون. وأبرز فريق المسلمين أيضاً المرسومين الصادرين فى سنتى ١٨٤٠م، ١٩١١م.

وقد أشار وكلاء فريق المسلمين إلى مرسوم سنة ١٨٤٠م. على وجه خاص كدليل على المبادئ التى كان اليهود على حد قول المسلمين يزورون بموجبها حائط المبكى قبل الحرب العظمى، قد وضعت قبل نشوب هذه الحرب بأربع وسبعين سنة وهذا ما جاء فى المرسوم المذكور.

«... لا تحصل المساعدة لليهود بتبليطه (أى الرصيف) وأن يحذروا اليهود من رفع الأصوات وإظهار المقالات ويمنعوا عنها، فقط يعطى لهم الرخصة بزياراتهم على الوجه القديم....».

ويعترض اليهود على صحة هذه الوثيقة بقولهم إن لقب «الخدوي» المنسوب فيها إلى محمد على لم يمنح لوالى مصر إلا بعد ذلك التاريخ بمدة طويلة. **بينما أبرز فريق المسلمين** من الجهة الأخرى مذكرات لمحمد على يتضح منها أنه أطلق على نفسه هذا اللقب منذ سنة ١٨٢٨م.

لقد أشرنا فيما سبق إلى مرسوم سنة ١٩١١م. الذى أبرزه وكلاء فريق المسلمين وفى رأيهم أن هذا المرسوم شامل للمبادئ المقررة فى مرسوم سنة ١٨٤٠م.

أما فيما يتعلق بالوضعية القانونية للحائط الغربى وللرصيف الكائن أمامه ولمحلة المغاربة فقد أشار وكلاء فريق المسلمين إلى ما ورد فى سجلات المحكمة الشرعية فى القدس وعلى الأخص إلى الصكوك الوقفية لسنة ١١٩٣، ١٣٢٣ للهجرة واقتبسوا الفقرة الآتية المتعلقة بالأوقاف من «كتاب الإقتاع» للشيخ منصور بن إدريس الحنبلى دلالة على أن الشرع الإسلامى يحظر إقامة كنيس على الرصيف:-

« ولا تصح إجارة دار لتجعل كنيسة أو بيعة أو صومعة راهب أو بيت نار أو لبيع خمر أو للقمار ونوعه، سواء شرط بالعقد أو عرف بأنه محرم».

● تبليط الممر:

ومما يجدر ذكره، فى هذا الصدد، أن وكلاء فريق اليهود أبرزوا بيانات مآلها أن الممر عند الحائط جرى تبليطه فى المرة الأخيرة منذ ٣٥ - ٤٠ سنة تقريباً على نفقة الطائفة اليهودية ولكن وكلاء فريق المسلمين من الجهة الأخرى أبرزوا بيانات دحضوا بها بيانات فريق اليهود وبينوا أن البلدية هى التى قامت بتبليط الممر.

وبناءً على طلب اللجنة ألقى المستر كيث روش حاكم مقاطعة القدس، وهو موظف بريطانى، بياناً مختصراً عما يعرفه بشأن الأحوال السائدة عند

الحائط ومختلف المسائل المختلف عليها بين اليهود والمسلمين.

وبهذه المناسبة لفت المستر كيث روش نظر اللجنة إلى بعض النقاط التي لم يشملها القرار الصادر من المندوب السامي (التعليمات المؤقتة) وهي: حلقة الذكر والمؤذن والكيفية التي يحق للمسلمين واليهود اتباعها في إقامتهم الصلوات عند الحائط من حيث رفع الأصوات... إلخ. ووضع قصاصات من الورق تتضمن صلوات باللغة العبرية في شقوق الحائط وصلاحيه رفع هذه الأوراق من مكانها، ومسألة حمل اليهود الشموع في أيديهم في بعض المناسبات، وما إذا كان يجوز لليهود أن يشربوا الخمر عند الحائط، وتعليق المعاطف وخلافها على جدران منازل المغاربة، والمتسولين والمنيان وروائح المراحيز الكريهة، والتصوير، والكتابة على الحائط باللغة العبرية أو العربية، وحق الحكومة في ختم الأدوات التي توافق على استعمالها عند الحائط والعقوبة المفروضة على إزالة هذه الأختام، وتعيين الشماسين.



الفصل السادس

فى آراء اللجنة والاستنتاجات التى توصلت إليها

إن اللجنة بعد التداول والبحث والتدقيق فى الأمور المبينة سابقاً وفيما تيسر لها من البيانات فى هذه القضية، قد توصلت إلى الآراء والاستنتاجات المبينة أدناه:

(١) المهمة التى أنيطت باللجنة:

إن المقصود من مهمة اللجنة هو التحقيق فى النزاع الذى نشأ بين العرب واليهود فيما يتعلق بعادة اليهود الذهاب إلى الحائط الغربى أو «حائط المبكى» (ويطلق عليه العرب البراق) لأجل التضمرات وإصدار قرارها فى ذلك. إن علاقات الفريقين فما يختص بهذا الأمر تجاه بعضهما منظمة فى الوقت الحاضر ببعض أحكام إدارية صدرت وفقاً لأحكام صك الانتداب على فلسطين الذى عهدت به جمعية الأمم إلى الحكومة البريطانية كدولة منتدبة، فالمواد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ من صك الانتداب تتناول الأحكام المتعلقة فى المسائل المختلف عليها. كما أن المادة ١٤ تفرض تعيين لجنة خصوصية، ذات صفة دائمة لدرس الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة وتحديداتها وتعيينها والحقوق والادعاءات الخاصة بالطوائف الدينية المختلفة فى فلسطين إلا إن هذه اللجنة لم تؤلف بعد، ولذا فالدولة المنتدبة تتحمل وحدها

مسئولية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية الأخرى في فلسطين.

وقد نصت المادة ١٣ على الواجب الملقى على الدولة المنتدبة. وبمقتضى هذه المادة يجب على الدولة المنتدبة أن تتخذ التدابير الضرورية مع إدارة فلسطين لأجل وضع أحكامها موضع التنفيذ، وهى تفرض على الدولة المنتدبة واجباً خاصاً هو صيانة الحقوق المرعية وضمان «حرية السلوك». ليس إلى الأماكن المقدسة المسيحية فحسب بل إلى «المباني والمواقع الدينية» الأخرى وضمان حرية العبادة.

إن تنفيذ الشروط المار ذكرها لمصلحة جميع الأجناس والأديان مشروط فيه حسب نص المادة نفسها قيدان:

● **أولهما:** ضمان وضع الأنظمة الضرورية لصيانة النظام العام والاحتشام.

وثانيهما: عدم صلاحية الدولة المنتدبة فى التعرض لإدارة أى المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة التى يضمن صك الانتداب ضماناً تاماً عدم التعرض لامتيازاتها.

وقد احتج «رئيس المجلس الإسلامى» الأعلى فى كتاب بعث به إلى جمعية الأمم بتاريخ ١٧ شباط سنة ١٩٣٠م، على تعيين لجنة دولية للبت نهائياً فى حقوق ومطالب اليهود بشأن الحائط الغربى نظراً لأن كل تلميح أو إشارة إلى حقوق ومطالب اليهود فى ذلك المكان تعتبر، بين أسباب أخرى، تعدياً خطراً على حقوق المسلمين، أى حق ملكيتهم للحائط وحق التصرف فيه.

ورغم أن الأمة العربية فى فلسطين قد رفضت الانتداب فإن المجلس الإسلامى الأعلى قد أشار فى كتابه هذا إلى المادة ١٣ من صك الانتداب التى بموجبها ضمنت امتيازات المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة وحظر كل تعرض لجوهر هذه المقامات أو إدارتها.

إن التحفظين اللذين وردا فيما تقدم واللذين اتخذهما وكلاء فريق المسلمين أساساً للحجج التي أدلوا بها لهما من جميع الوجوه ولجميع الغايات نفس المآل والمعنى كالكتاب المتقدم الذكر.

وتصرح اللجنة، آخذة هذين التحفظين بعين الاعتبار، بأنها لا تتوى التعرض لعلاقات الفريقين السياسية تجاه الدولة المنتدبة أو جمعية الأمم.

فالحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة قد عينت هذه اللجنة، بعد موافقة مجلس جمعية الأمم، للتحقيق في الأمور المختلف عليها وإعطاء قرار بها تنفيذاً لأحكام المادة ١٣ من صك الانتداب.

وبناء على ذلك فاللجنة، كي يتسنى لها القيام بمهمتها، وجب عليها أن تتحقق، وتعطى قراراً بشأن جميع الوقائع التي يمكن في رأيها اتخاذها أساساً لقرار عادل.

وبالطبع يهم اللجنة، عند قيامها بمهمتها هذه، أن تراعى أحكام صك الانتداب فيما يتعلق بالامتيازات المضمونة للمقامات الإسلامية المقدسة، ولا ترغب أبداً في التعرض لجوهر هذه المقامات أو إدارتها.

وترغب اللجنة من الجهة الأخرى، أن تبين أن مهمتها ليست مماثلة للمهمة المنوطة بلجنة الأماكن المقدسة التي حددتها المادة ١٤ من صك الانتداب على فلسطين.

ولا مندوحة لنا في هذا الصدد عن إيضاح الفرق بين معنى المادة ١٣ والمادة ١٤ من صك الانتداب اللتين تبحثان في التدابير المستطاعة لصيانة الحقوق الدينية في بعض الأماكن في فلسطين.

● **قد كانت الحقوق في الأماكن المسيحية المقدسة منذ عدة أجيال من الأمور المختلف عليها من عدة وجوه بين الكنائس المختلفة التي تدعى ملكيتها أو حق التصرف فيها ولا تزال هذه حالها حتى يومنا هذا.**

وقد كان لهذه الخلافات الدائمة غالباً صدى فى العلاقات المتبادلة بين الدول العظمى فى أوروبا. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت مسائل ملكية الأماكن المقدسة فى فلسطين منذ أواخر القرن السادس عشر فصاعداً فى مقدمة الأمور السياسية الدولية.

● كما أن المناظرات والمجادلات فى النقاط المتعلقة بهذه المسائل كانت بالفعل أحد الأسباب التى أدت إلى «حرب القرم». ولما عقد الصلح فى سنة ١٨٥٥م عرضت المسائل المختلف عليها، والتى لم تزل غير مفصول فيها، على الدول الموقعة على معاهدة الصلح، فتعهدت هذه الدول بالمحافظة على الحالة الراهنة (ستاتيكو) التى كانت مرعية قبل نشوب الحرب.

ثم بحث فى مسألة حماية الأماكن المقدسة أثناء مفاوضات الصلح التى أعقبت الحرب الروسية - التركية سنة ١٨٧٨م، وأثبت عندئذ فى معاهدة الصلح نفسها بند يمنع إجراء أية تغييرات فى الحالة الراهنة بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة الصلح وفى سنة ١٨٥٨م وسنة ١٨٧٨م أيضاً بنى تقرير الحالة الراهنة على نفس القواعد والمبادئ المثبتة فى فرمان الصادر من تركيا فى سنة ١٨٥٢، تلك المبادئ التى يتفق معظمها مع ما ورد فى فرمان الصادر سنة ١٧٥٧م.

● أما المباني والمواقع التى كانت موضع عبادة أو احترام اليهود، فلم يشملها الاتفاق المذكور أعلاه. غير أن هناك عدداً من فرمانات التى تبحث فى الأماكن والمواقع اليهودية المقدسة، وفى سنة ١٨٧٨م، ضمن لليهود الحرية الدينية أيضاً^(١).

(١) كان قبر راحيل الكائن بقرب بيت لحم ويعتقد أن زوجة يعقوب دفنت فيه موضع نزاع بين العرب واليهود. فاليهود الذين توجد مفاتيح المكان فى حوزتهم يدعون بحقهم فى المكان مستدين إلى فرمان يقال إنه صادر سنة ١٦١٥م. وبما أنه لم يمكن الوصول إلى اتفاق بين الفريقين فقد قامت إدارة فلسطين بإجراء التعميرات الضرورية لخارج ذلك المقام.

أشرنا فيما تقدم إلى فرمانات من هذا النوع تتعلق فى مسألة تقرير وضعية اليهود. وقد تناولنا هذه فرمانات بالبحث فى مكان آخر من هذا التقرير.

هكذا كانت الحالة عند نشوب الحرب. الحرب العظمى وبقيت كذلك إلى أن احتلت الجيوش البريطانية فلسطين سنة ١٩١٧م.

وقد أصبحت الأماكن المسيحية المقدسة بالطبع، تحت حكم دولة مسيحية، موضع حماية خاصة، ولكن ما هو الموقف الذى اتخذته الحكومة الجديدة إزاء الديانتين الأخرين فى البلاد؟

قد أجيب على هذا السؤال حالا:

أولاً: بالتصريح الذى أصدره اللورد «بلفور» بالنيابة عن الحكومة البريطانية فى شهر تشرين الثانى ومنشور أذاعه الجنرال اللبى بعد ذلك ببرهة قصيرة عند دخوله القدس فى ٩ كانون الأول سنة ١٩١٧.

فالتصريح الأول ينظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين مع أنه يؤكد فى الوقت ذاته بأنه لا يفعل شيئاً يضير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين، وقد ورد فى منشور الجنرال اللبى أن الديانات الثلاث الكبرى ستعال نفس المعاملة (راجع الصفحة ١٤١ من محضر اللجنة)^(١).

إن المبادئ المثبتة فى هذين التصريحين أيدتها فيما بعد الإدارة المدنية فى فلسطين ثم تأيدت نهائياً بأحكام صك الانتداب الصادر طبقاً لعهد جمعية الأمم.

والمبدأ الرئيسى فى جميع هذه التصاريح المتتابعة هو ضمان حرية العبادة لأتباع الديانات الثلاث.

(١) غير منشور فى التقرير.

ورغم أن عبارة «الأماكن المقدسة» المثبتة في المادة ١٤ من صك الانتداب قد تفهم حسب معناها التاريخي المحصور فإن امتيازات المباني والمواقع الدينية على وجه عام مضمونة للطوائف الأخرى غير المسيحية.

● **ومما ورد في المادة ١٤ من صك الانتداب يتضح أن لجنة الأماكن المقدسة المخصصة قد أنيط بها فضلاً عن مهمتها مهمة أخرى هي درس الحقوق والإدعاءات العائدة «للتوائف» الدينية المختلفة في فلسطين وتحديداتها، حتى ولو كانت هذه المادة تتطوى على تقييد صلاحية لجنة الأماكن المقدسة فيما يتعلق بغير المسيحيين، فمن الجلى أن الصلاحية العامة المتعلقة بالحماية التي تعهد بها المادة ١٣ إلى الدولة المنتدبة تشمل شمولاً واضحاً جميع المباني والمواقع الدينية والحقوق المرعية فيها أيضاً وتضمن حرية الوصول إليها لجميع أتباع الديانات المختلفة، وطبقاً لأحكام المادة ١٣ من صك الانتداب تتناول هذه الحماية مختلف الديانات في جميع أنحاء العالم ولا تنحصر في «التوائف» الدينية الكائنة في فلسطين، ولذا فمن الطبيعي أن يمثل أمام اللجنة مندوبون عن مختلف جماعات بين اليهود والمسلمين من أقاصى المعمور كي يوضحوا آراءهم ويحددوا مطالبهم في هذا الشأن.**

● **وقد أصبحت مسألة ما إذا كان يجب اعتبار الحائط الغربى والمنطقة الواقعة أمامه «موقعاً دينياً» وبالتالي شمولها بحماية الدولة المنتدبة حسب أحكام المادة ١٣ من صك الانتداب، مسألة ذات أهمية دولية كان من الطبيعي أن تعامل على أساس العدل الدولى، خاصة أن مثل هذه الخلافات، حسب القانون المرعى في فلسطين، مستثناة صراحة من صلاحية المحاكم المحلية، طبقاً للأمر الصادر من مجلس جلالته الخاص والمؤرخ في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٤ (أى الأمر الصادر من مجلس جلالته الخاص بشأن الأماكن المقدسة في فلسطين سنة ١٩٢٤).**

(٢) تطبيق مبادئ الحالة الراهنة:

إن الطريقة التي سارت عليها إدارة فلسطين، في صيانة ما اعتبرته «حقوقاً مرعية» في الأماكن المقدسة وفي المباني والمواقع الدينية تنفيذاً لأحكام صك الانتداب هي السعى للمحافظة على الحالة الراهنة التي سنأتى على شرح مبادئها وأصولها بإيجاز فيما يلى:

● **أما فيما يتعلق بالأماكن المقدسة،** بما فى هذه العبارة من معنى محصور، فقد طبقت إدارة فلسطين سواء قبل وضع صك الانتداب أو بعده، نفس قواعد ومبادئ الحالة الراهنة التي كانت مرعية قبل الحرب، أى القواعد المبنية على الفرمان الصادر سنة ١٨٥٢ - تلك القواعد التي ليست إلا مجرد تأييد للحالة الراهنة فى سنة ١٧٥٧.

● **أما الأماكن المقدسة وأقسامها التي تشترك فيها الطوائف الرئيسية الثلاث وهي: الروم الأرثوذكس، واللاتين، والأرمن الأرثوذكس،** فيمكن تبويبها حسب الترتيب الآتى:

أولاً: بعض الأقسام المعترف بأنها ملك مشترك بين الطوائف الثلاث بحصص متساوية.

ثانياً: الأقسام الأخرى التي تدعى الطائفة الواحدة أنها تحت صلاحيتها المطلقة بينما تدعى طوائف أخرى أنها شريكة فى ملكيتها.

ثالثاً: الأقسام التي يوجد خلاف على ملكيتها بين طائفتين.

رابعاً: وأخيراً الأقسام التي يعود حق ملكيتها لطائفة واحدة فقط على أنه يحق لطوائف أخرى أن تبخر فيها أو تجرى مراسيم طقسية لمدى معين بطرق أخرى.

وقد سنحت للجنة فرصة خاصة للتحقيق بالتفصيل من الكيفية المنظمة عليها بالفعل امتيازات الطوائف فى كنيسة القبر المقدس (القيامة)

بالقدس وكنيسة المهد فى بيت لجم. إن طريقة استعمال كل قسم من المذابح والهيكل وسير المواكب الاحتفالية وهلم جرا قد جرى تحديدها وتسويتها بمنتهى الدقة تجنباً لوقوع المنازعات والمشاحنات بين مختلف الطوائف. وتتبع فى ذلك بكل تشديد بعض المبادئ فى تطبيق الحالة الراهنة.

● **وعلى هذا؛** فإذا أعطى ترخيص لترميم سقف أو أرض فإن ذلك لما يخول القائمين بالترميم الحق المطلق بملكية ذلك السقف أو تلك الأرض. كما أنه إذا منحت الطائفة حق تعليق مصباح أو صورة أو تغيير موضع أى مصباح أو صورة معلقة يعتبر ذلك بمثابة اعتراف بتملك العامود أو الحائط الذى يعلق عليه المصباح أو الصورة تملكاً مطلقاً، بينما يجوز لطائفة من الجهة الأخرى أن تتمتع، مثلاً، بحق التبخير فى هيكل ما بدون أن تدعى ملكية مشتركة فى ذلك الهيكل أبداً.

● **ومن السهل الإدراك أن تطبيق «حقوق» من هذا النوع** يؤدي حتماً إلى مشاكل عظيمة وإلى المرافعة والمقاضاة غالباً خاصة أن كل تغيير فعلى فى العادة الجارية قد يؤخذ دليلاً على الوضعية القانونية.

ولهذا السبب كانت مهمة إدارة فلسطين فى التأكيد من الحالة الراهنة والمحافظة عليها مهمة شاقة. وفى الخلافات التى وقعت كانت الأشياء المختلف عليها تهمل فى بعض الأحيان حتى تتلاشى بدلاً من التعرض لوقوع أى تغيير فى توازن القوى بين الطوائف المتنازعة.

ولذا فإن كان التعمير أمراً لازماً وقع على كاهل الإدارة أن تهتم به إذا ثبت لها عدم إمكان وصول الطوائف ذات الشأن إلى اتفاق حبى فى تلك الحال. وقد اتبعت إدارة فلسطين فى المحافظة على الحالة الراهنة نفس هذه المبادئ عند الحائط الغربى وهنا أيضاً كانت تصبو إلى صيانة الحالة الراهنة كما كانت قبل الحرب بقدر ما فى وسعها التأكد من تلك الحالة.

● وقد بينت الحكومة البريطانية للبرلمان بغاية الوضوح فى كتابها «الأبيض» الصادر فى شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨م ما تعتبره مبادئ رئيسية لمعالجة الأمور المختلف عليها بين العرب واليهود ولا بد لنا فى هذا الصدد من اقتباس الفقرات الآتية على الأخص فى هذا الكتاب.

«يؤلف الحائط الغربى أو المبكى قسمًا من الحائط الخارجى لهيكل اليهود القديم وهو بصفته هذه مقدس فى نظر اليهود، وترجع عادة إقامة صلواتهم فى هذا المكان إلى القرون الوسطى ومن الممكن إلى ما قبل ذلك.

ويشكل هذا الحائط أيضاً قسمًا من «الحرم الشريف» وهو بصفته هذه مقدس لدى المسلمين. وفضلاً عن ذلك فهو من الوجهة القانونية ملك الطائفة الإسلامية الخاص كما أن الرصيف الذى تجاهه وقف كما هو ثابت بالوثائق التى يحتفظ بها متولى الوقف.

وقد أثبتت الطائفة اليهودية حقاً صريحاً لها فى السلوك إلى الرصيف لأجل إقامة الصلاة ولكن الحكومة التركية كانت تقرر على التوالى كلما رفعت المراجع الدينية الإسلامية صوتها بالاحتجاج بأنها لا تسمح بالتعدى على التعامل الجارى كوضع الكراسى والمقاعد فى ذلك المكان. ومن المفهوم أنه صدر فى سنة ١٩١٢م. قرار بمنع وضع الستائر فى ذلك المكان.

«وقد رأت حكومة فلسطين وحكومة جلالة الملك، تطبيقاً لأحكام المادة ١٣ من صك الانتداب على فلسطين، أن المسألة توجب عليها المحافظة على الحالة الرهنة التى اعتبرناها بأنها تفيد بفحواها العام أن للطائفة اليهودية حقاً فى السلوك إلى الرصيف لأجل إقامة الصلاة ويجوز لها، أن تجلب إليه فقط الأشياء الطقسية بحسب ما كان مرخصاً لها فى زمن الحكم التركى.

وكلما رفعت المراجع الدينية الإسلامية الشكوى بأنه قد جرت محدثاً خلافاً للتعامل الجارى واقتتعت حكومة فلسطين بعد التحقيق بأن الشكوى

فى محلها شعرت الحكومة بأن من واجبها منع خرق التعامل الذى نجمت الشكوى عنه».

وبناء على ذلك؛ فقد قررت الحكومة البريطانية أن الحائط الغربى أو المبكى مقدس فى نظر الفريقين، وأنه حتى ولو كان أحد الفريقين يملك هذا الحائط ملكاً مطلقاً فإن الفريق الآخر كان يتمتع فى زمن الحكم التركى وفى السنوات السابقة للحرب بحق حرية السلوك إليه كموقع دينى.

ويلوح أن الحكومة البريطانية وإدارة فلسطين كانتا، عند اتباع تلك المبادئ ترغبان فى صيانة الحالة الراهنة التى كانت قبل الحرب بشأن العلاقات بين الطائفتين اللتين لهما حق دينى فى نفس الموقع.

● وقد كانت إدارة فلسطين من هذه الوجهة تقوم بمهمة الإشراف على الحالة الراهنة من جهتين: فمن الجهة الواحدة: سعت لمنع اليهود من جلب أدوات إلى الحائط تخالف العادة المسلم بها، ومن الجهة الأخرى: جريت منع المسلمين من إجراء أية محدثات قد ينجم عنها ما يؤول إلى إزعاج اليهود أو إقلاقهم فى أثناء الصلوات التى اعتادوا إقامتها عند الحائط.

ولذا اضطرت إدارة فلسطين أن تتخذ ما يلزم من الإجراءات بهذا الشأن فى مناسبات مخصوصة فى السنوات ١٩٢٥م، ١٩٢٨، ١٩٢٩م، وقد جاءت لجنة شو بتقريرها على ذكر هذه المناسبات بإسهاب.

وكما جاء فى «الكتاب الأبيض» السنة ١٩٢٨م. المذكور آنفا اضطرت إدارة فلسطين إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات فوراً كى تمنع أى تجاوز على الحالة الراهنة (الستاتيكو) فمنعت اليهود من أن يجلبوا إلى الحائط أية مقاعد أو كراس أو ستائر أو حواجز لفصل الرجال عن النساء. بينما هى من الجهة الأخرى: سمحت لهم فى التعليمات المؤقتة الصادرة سنة ١٩٢٩م، بأن يجلبوا مؤقتاً إلى الحائط بعض أدوات طقسية أثبتت مفصلاً فى تلك التعليمات.

ثم أصدرت أمراً إلى المسلمين من الجهة الأخرى: بإبقاء الباب (البوابة) الذي مر ذكره فيما تقدم في الطرف الجنوبي من الحائط مقفلاً في ساعات معينة وبمنع سوق الدواب على الرصيف في أوقات معينة.

وقد كانت حكومة فلسطين بإصدارها هذا الأمر تسير على مبدأ عدم السماح للمسلمين بإجراء أية محدثات أو تغييرات في الحائط نفسه أو القرب منه مما يلحق باليهود إزعاجاً يفوق ما كان يحصل لهم في الماضي أثناء إقامتهم الصلاة.

ثم أوقف المسلمون من تلقاء أنفسهم أعمال البناء التي شرعوا فيها في ساحة الحرم سنة ١٩٢٩م إلى أن تظهر نتيجة التحقيق الرسمي الذي أجرى بشأن ما قد يكون لهذه الإنشاءات من أثر في الشروط التي يقيم بموجبها اليهود صلواتهم. إلا إنه رخص للمسلمين بعد ذلك بإتمام البناء مع أنه تقرر في الوقت نفسه أن يزداد ارتفاع الحائط الذي يطل على الزقاق المؤدى إلى محلة المغاربة وساحة الحرم إلى ما كان عليه في السابق كي يحول دون رؤية الرصيف، الأمر الذي أصبح ميسوراً بسبب تخفيض الحائط.

ويلاحظ من وصف المكان (راجع ما تقدم ذكره) أن الزاوية التي بنيت عند الطرف الجنوبي من الحائط بقيت قائمة في مكانها، وكذلك بقى الباب الذي فتح حديثاً في الجهة نفسها والدرج المؤدى منها إلى ساحة الحرم.

(٣) ملكية الحائط وما جاوره:

على اللجنة أن تصدر قراراً بشأن مطالب اليهود وادعاءاتهم، ومع أن اليهود لا يدعون ملكية الحائط ولا ملكية الرصيف الكائن أمامه (خطاب وكلاء فريق اليهود الختامى - محضر اللجنة صفحة ٩٠٨) فقد رأت اللجنة أن من واجبها التحقيق في مسألة الملكية من الوجهة القانونية إذ إن ذلك أساس ضروري لتقرير الوضعية القانونية في هذا الشأن.

ولذا؛ فاللجنة لا يسعها قبول الرأي الذى أبداه المسلمون بأنه ليس ما يدعو اللجنة لإبداء رأيها فى مسألة الملكية طالما لم ينازعهم أحد فيها فيما مضى فضلاً عن أنه لا يصح النزاع فيها، واعتراضهم هذا نشأ فى الحقيقة من التحفظين المتقدم ذكرهما.

فَاللجنة تصرح فى هذا المقام استناداً على التحقيق الذى أجرته بأن حق ملكية الحائط وحق التصرف به وما جاوره من الأماكن المبحوث عنها فى هذا التقرير عائد للمسلمين.

ذلك أن الحائط نفسه هو ملك المسلمين لكونه جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف، كما أنه ثبت للجنة من التحقيق الذى أجرته سواء فى المحكمة الشرعية أو من الشهادات والبيانات التى أدلى بها أمامها الشهود، أن الرصيف الكائن عند الحائط - حيث يقيم اليهود صلواتهم - هو أيضاً ملك للمسلمين.

وكذلك ثبت للجنة بأن المنطقة التى تكتف الرصيف المذكور قد وقفها على المسلمين الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي حوالى سنة ١١٩٣ بعد الميلاد، ويرجح كثيراً أن هذا المكان الذى كان فيما مضى جزءاً من مساحة واسعة مكشوفة قد وقف فى نفس الوقت الذى وقفت فيه المنطقة المجاورة باعتباره مشمولاً فيها.

وحوالى سنة ١٣٢٠ بعد الميلاد عندما أنشأت فى الأصل المنازل الخصوصية التى يقيم فيها المغاربة الآن كى يستعملها حجاج المغاربة مساكن لهم أوقف أبو مدين الفوثن هذه المنازل أيضاً. أما صكوك الوقفية الأصلية فقد فقدت ولكن وقفيتها تأيدت بإعلان شرعى أصدره القاضى فى سنة ١٦٣٠م، بعد سماع شهود على الطريقة العادية المقررة فى الشرع الإسلامى.

وقد تثبت أحد أعضاء هذه اللجنة أثناء وجوده فى المحكمة الشرعية

بحضور مندوبين عن الفريقين من الحدود التقريبية لأمالك الوقف هذه، ورسم تلك الحدود على خارطة زودتا بها إدارة فلسطين. وقد استرشدت اللجنة بهذه الخارطة في أثناء التحقيق الذي قامت به، ولم يعترض عليها أحد الفريقين.

● **أما فيما يتعلق بصفة الوقف القانونية وحكمه:** فإن اللجنة تعتمد بالأخص على الإيضاحات التي أبدتها فريق المسلمين بهذا الشأن: إن الأوقاف على أنواع متعددة، ولكن لها مزية مشتركة بينها هي أنها جميعها خالدة مؤبدة يتصدق بثمرتها على المساجد أو الفقراء حسب شرط الواقف، ومع أنه قيل إن الوقف ملك لله وليس ملكاً لأحد، فليس تخصيصه لغايات دينية شرطاً محتوماً.

أضف إلى ذلك؛ أن الموقوف قد يكون ريع العقار لا عينه والعين الموقوفة على جهة بر (غاية دينية) يمكن بحق اعتبارها مقدسة بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة، والمسجد وقف من أعلى المراتب، ومن الجهة الأخرى يمكن وقف أماكن لتكون رباطاً للمسافرين والمنقطعين ونحو ذلك من وجوه الخير ويلوح لنا أن «الزاوية» التي قيل بأنها مكان يوقف للمذكر وتعلم القرآن الكريم وتلقى الشريعة هي وقف في المرتبة الثانية.

● **نتقدم الآن للبحث في مختلف أقسام هذا الملك:**

إن الحائط نفسه لكونه جزءاً لا يتجزأ من «الحرم الشريف» هو وقف بلا ريب، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المعلومات التي زودنا بها فريق المسلمين بشأن الوقف والمستتدة إلى أحكام الشرع الإسلامي، يكون الرصيف الكائن أمام الحائط من نفس المرتبة كوقف محلة المغاربة.

وتثبت البيئة التي أدلى بها في هذا الصدد، فضلاً عن ذلك، أن المسلمين يعتبرون أن الرصيف إنما وجد لمرور سكان المنازل الخصوصية المشار إليها فيما تقدم.

(٤) قدسية الحائط والرصيف:

يلاحظ مما تقدم أن أملاك الوقف ، بصفتها وقفاً لا تعتبر جميعها مقدسة من وجهة الشرع الإسلامى، فمجرد كون الحائط جزءاً من السور الخارجى لساحة الحرم الشريف الكبيرة لا يدعو بحد ذاته إلى اعتبار الحائط «مقاماً إسلامياً مقدساً» كالمساجد وغيرها من الأماكن القائمة فى ساحة الحرم الشريف التى لها ميزة مقدسة خاصة.

وفريق المسلمين لم يبد أى تصريح من هذا القبيل، بل جاء ما تمسك به هو أن الحائط مقدس للمسلمين لسبب خاص سنتناوله بالبحث فى مكان آخر من هذا التقرير. فإذا كانت هذه هى الحال؛ فلا يمكن الادعاء بقداسة الرصيف الذى تجاه الحائط بالاستناد إلى صفته الوقفية طالما أنه يستعمل ممرًا يؤدى إلى محلة المغاربة وطالما أصبح يستعمل أيضاً من محلة المغاربة إلى ساحة الحرم الشريف منذ فتح الباب فى طرفه الجنوبى.

● **بقى علينا الآن ان نبحث فيما إذا كان المسلمون يقدسون الحائط والرصيف الكائن أمامه لأى سبب خاص، فقد ادعى فريق المسلمين بأن هنالك سبباً يحمل على تقديس هذا المكان، ذلك أنه يوجد داخل الحائط «مسجد صغير» أقيم فى المكان الذى يعتقد أن النبى ﷺ محمداً ربط فيه براقه ليلة إسرائه إلى المسجد الأقصى.**

وقد فهمت اللجنة؛ أن أكثرية المسلمين تعتقد أن براق النبى ﷺ ربط بالفعل فى ذلك المكان نفسه، ومما هو جدير بالملاحظة أن المكان المذكور لا يقع ضمن ذلك القسم من الحائط الملاصق للرصيف ، بل فى طرفه الجنوبى وأن الوصول إلى «مسجد البراق الصغير» هو من داخل «ساحة الحرم الشريف» لا من خارجها.

وفى هذه الأحوال؛ ترى اللجنة انه لا يمكن اعتبار الرصيف الكائن أمام الحائط مكاناً مقدساً من وجهة النظر الإسلامية.

ففى عهد النبى محمد ﷺ كان الرصيف جزءاً من فناء مكشوف (راجع ما يلى) وليس فى البيانات التى أدلى بها أمام اللجنة ما يدل على أن قسمًا خاصًا من ذلك الموقع كان منذ القدم مقدسًا لدى المسلمين.

ويحتمل أن «الزاوية» التى أقيمت بجوار الرصيف سنة ١٩٢٩م. كانت تستعمل فى زمن عريق فى القدم، للغاية الدينية التى تستعمل لها فى الوقت الحاضر.

أما الرصيف نفسه: فقد استعمله المسلمون منذ الأجيال الغابرة لأمر دنيوية ومازالوا يستعملونه كذلك إلى الآن، ولم يستعمله المسلمون قط على ما هو معلوم لإقامة الصلاة فيه، ورغم استعماله من اليهود لإقامة صلواتهم فقد كان على الدوام طريقًا للمغاربة سواء للمرور أو لسوق دوابهم وإبلهم.

أما فيما يتعلق بالحائط نفسه؛ فالأمر مختلف فيه. واللجنة تميل إلى قبول قول المسلمين بشأنه، أى إن «حائط المبكى» برمته مقدس للمسلمين لأنه المحل الذى نزل فيه النبى محمد ﷺ ومر به ثم ربط براقه فيه.

وفى رأيها؛ أن الحقيقة لا تمنع اعتبار هذا الحائط مقدسًا لليهود أيضًا. فإذا كان احترام ذكرى مرور النبى ﷺ بذلك المكان قد جعل الحائط الغربى برمته مقدسًا لدى المسلمين رغم كون البراق ربط على مسافة معينة من المكان الذى يبكى عنده اليهود، فلماذا لا يجوز أيضًا أن ينظر بعين الاعتبار وعلى نفس المنوال إلى الاحترام الذى ما فتىء اليهود يبدونه منذ قرون عديدة نحو هذا الحائط نفسه الذى يعتقدون بأنه البقية الباقية من الهيكل القديم وبأن الحضور الإلهى لا يبرحه، فالطوائف المسيحية بسبب منشئها المشترك، تقيم شعائر عبادتها، فى كثير من الأحوال، فى نفس الأماكن والأبنية وبذلك يقع بينها أحياناً مشاحنات وخلافات بشأن ما لكل منها من حقوق فى إقامة تلك الشعائر.

ويصدق هذا القول أيضاً في بعض الظروف، على العرب واليهود ذينك
الشعبين اللذين ينحدران من صلب إبراهيم، وبالطبع ليس من السهل في مثل
هذه الأحوال الوصول إلى اتفاق إذ إن المكان الذي يجلسونه واحد والعبادة
يقيمونها في نفس المكان (مثال ذلك: قبر راحيل وحائط الحرم الشريف
الإبراهيمي في الخليل).

غير أنه ليس من الضروري أن تنشأ مثل هذه الخلافات بشأن الحائط
الغربي؛ لأن المكان الذي يقدسه كلا الفريقين واحد غير أن البواعث التي
تحمل كليهما على تقديسه تختلف لدى كل منهما كل الاختلاف، وفي وسع كل
فريق أن يؤدي صلواته في مكان منفرد عن الآخر، ذلك أن **ساحة الهيكل** هي
مباحة لفريق واحد منهما بينما الفريق الآخر يطلب حق السلوك إلى المكان
الكائن أمام الحائط.

وقد حدا باللجنة أن تدلي برأيها هذا في هذا المقام كي تبين بجلاء
إمكان إجراء ترتيب قد يكون مقبولاً لدى الفريقين.

أما مسألة «الحق» الذي يستطيع اليهود المطالبة والادعاء به في مكان
ليس بملكهم قانونياً فمسألة مستقلة سنتناولها بالبحث فيما يلي من هذا
التقرير.

(5) السلوك إلى المكان الكائن أمام الحائط:

لقد ثبت من البيانات والشهادات التي أشرنا إليها فيما تقدم أن
الحائط الغربي لساحة الهيكل كان موضع تقديس اليهود واحترامهم الديني
لقرون عديدة، ولما اندثرت معالم الهيكل نفسه أخذ المتعبدون من اليهود، بدلاً
من الزوار الذين كانوا يؤمنون أطلال الهيكل القديم يزورون البقية الباقية من
الهيكل، أي الحائط الذي يعتقدون بأن الحضور الإلهي لم يبرحه قط. وفي
الاستطاعة إقامة الدليل على ذلك حتى في القرن الرابع، ذلك أن نواح

وصلوات اليهود كانت تسمع، قبل أن يصبح مكان البكاء وقفًا إسلاميًا لمدة طويلة، من نفس المكان الكائن الآن أمام الحائط تمامًا، ويظهر أن الرصيف كان في العصور القديمة كما ذكرنا فيما تقدم، جزءًا من فناء مكشوف. وتأييدا لذلك نستدل، على سبيل المثال، بقول المؤرخ بنيامين من توديلنا نحو سنة ١١٦٧ بعد الميلاد حيث قال:

«ويقوم أمام هذا المكان (أى الحرم الشريف الحالى) الحائط الغربى الذى هو أحد جدران قدس الأقداس، ويسمى بباب الرحمة وإلى الحائط الكائن فى فناء مكشوف يذهب اليهود للصلاة» (دليل بنيامين من توديلنا لادلر - صفحة ٢٢ - ٢٣ طبعة لندن سنة ١٩٠٧م).

ثم أقيم بعد ذلك حائط بين الحائط الغربى وبيوت المغاربة حتى إنه عندما أنشئت تلك البيوت أصبح المدخل الوحيد إليه من الطريق العام من طرف الحائط الشمالى، ومع ذلك لم يقم المسلمون، ذوو السلطان فى ذلك الحين، بأى عمل كان لمنع اليهود من حرية السلوك إلى ذلك المكان إذ إنه كان مسموحًا لهم، بأن يزوروا الحائط ويقيموا تضرعاتهم أمامه كما كانوا يفعلون فيما مضى، ولم تقطع هذه العادة إلا فى حالات مؤقتة إما بسبب قوة القاهرة وإما عند وقوع حوادث سياسية كان ينفى اليهود فى إثرها من القدس بين حين وآخر، ولكنهم كانوا يعودون إلى مزاوله هذه العادة حالما يتيسر لهم ذلك وبالمدى المستطاع.

ولذلك؛ فإن اللجنة تعتقد تمام الاعتقاد بأن المكان المبحوث عنه يجب اعتباره «موقعا دينيا» يستعمله خصيصًا لهذه الغاية الذين ينتمون للمذهب الموسوى وبناء على ذلك فإن حرية السلوك إلى ذلك المكان لأجل إقامة الصلوات مضمونة بصراحة لليهود فى المادة الثالثة عشرة من صك الانتداب التى ورد فيها، فيما ورد، ما يلى:

«تأخذ الدولة المنتدبة على عاتقها.. كل مسئولية بشأن الأماكن المقدسة

والمباني والمواقع الدينية في فلسطين ومن ذلك تأمين حق السلوك إلى المباني والمواقع الدينية.

وبقطع النظر عن هذا الضمان المثبت في صك الانتداب تعتقد اللجنة أن هنالك عادة تشكل حقاً قديماً يؤيد مطلب اليهود بحرية السلوك إلى هذا المكان.

● وقد جادل فريق العرب بشدة بأن اليهود إنما سمح لهم بالسلوك إلى هذا المكان من قبيل التسامح.

ويلوح على كل حال أن هذه الحجة التي أدلى بها فريق العرب تبرر الاستنتاج بأن مجرد سلوك اليهود إلى الحائط لم يعتبره العرب تعدياً على الشرع الإسلامي إذ إنهم لو اعتبروه تعدياً لمنع اليهود من زيارة الحائط من زمن بعيد.

ومما يلاحظ أن من المبادئ المقررة في الشرع الإسلامي والقانون العثماني المعمول به في الوقت الحاضر أن كل أمر جرى التعامل به منذ القدم ولم يكن بحد ذاته غير قانوني يترك على قدمه (المادة ٦ من المجلة)^(١).

وتعتقد اللجنة، بعد أن درست ما تيسر لها من البيانات والشهادات، أنه وفقاً للقوانين الأساسية لا يسوغ فعلاً الادعاء بأي حق من حقوق الارتفاق كأساس لحق المرور في المكان.

ومع ذلك ترى اللجنة: أنه يوجد في هذه الحالة حق قائم بذاته يستند إلى عادة قديمة نشأت تحت حماية أحد هاتيك (التسامحات) التي من المعتاد اعتبارها أساساً لما يصبح من العوائد المشروعة قانونياً حتى ولو لم يكن في الاستطاعة الاستناد إلى قانون خاص تأييداً لهذه الحقيقة وبالكاد يمكن إنكار أن الحقوق المرعية والعادة الشائعة، في فلسطين، وعلى الأخص فيما

(١) المقصود مجلة الأحكام العدلية.

يتعلق بالأمور الدينية، أصبح على وجه العموم تعترف بالمبدأ القائل بجواز امتلاك الفريق الواحد لحق محدود في ملك الفريق الآخر، وفي جميع مبادئ الحالة الراهنة (ستاتيكو) يلعب التسامح دوراً مهماً في تقرير ما يمكن اعتباره، في أي وقت كان، بأنه نما وأصبح بمثابة «حق مرعى».

فما هي الضرورة إذاً لتطبيق حالة راهنة معينة، هذا التطبيق الذي ينطوي على الارتباب والتحسب، وما الداعي للتخوف من الإجحاف الذي يظن بأن يلحق هذا التطبيق كأثر لا مفر منه لكل فعل أو إغفال من شأنه أن يغير الأحوال الحاضرة طالما أن «التسامح»، لم يعتبر فيما مضى أساساً يحتمل أن يغير الوضعية القانونية.

● أما فيما يتعلق بزيارة المكان والقيام ببعض الشعائر الدينية فيه، بدون الادعاء بالملكية: فمن المعلوم أن هنالك سوابق من هذا النوع بشأن الأماكن المقدسة المسيحية (راجع ما تقدم) ومنشأ هذه الحقوق يستند طبعاً إلى عادة قديمة لا إلى أي اتفاق مدون في وثائق ومستندات.

وتود اللجنة في هذا المقام، أن تلفت النظر بوجه خاص إلى أنه في أدوار الحكم السابق لم يتناول المنع الذي كان يعلن عنه أحياناً حق الزيارة، كحق بل كان يتناول خصيصاً بعض أعمال كان يقوم بها اليهود، ويعتبرها المسلمون تعدياً على حق ملكيتهم أو توسعاً في العادة القديمة التي جروا عليها فيما مضى في جوار الحائط.

إن الاعتراف بالعادة التي جرى عليها اليهود منذ القدم في زيارة الحائط لأجل التضرعات لا يمكن الإفصاح عنه بوجه أوضح مما أدلى به فريق العرب من البيانات والشهادات أمام اللجنة.

وقد جاهر اليهود بما يخامرهم من ريب في صحة علاقة المرسوم المؤرخ في ٢٤ رمضان سنة ١٢٥٦هـ. المبصوم بختم محمد شريف (الذيل

السادس) فى هذه المسألة، ولكن ليس لدى اللجنة ما يحملها على الريب فى صحة هذه الوثيقة.

إن هذه الوثيقة من حيث مضمونها، تثبت أن اليهود فى ذلك الحين حذروا من القيام بأمر اعتقد بأنها من المحدثات فى تضرعاتهم أمام الحائط.

إلا أن لهذا المرسوم أهمية كبرى، ذلك أنه يكشف القناع عما كان مفهوماً فى ذلك الحين من زيارات اليهود الطقسية. والسبب الوحيد الذى حدا بالسلطات إلى بحث هذه المسألة هو أن اليهود طلبوا إذنًا بتبليط الأرض الكائنة أمام الحائط فرفض طلبهم هذا لأنه «ما سبق لليهود تعمير هكذا أشياء بالمحل المرقوم» ولأنه «وجد أنه غير جائز شرعاً».

والظاهر أنه خشى أن يكتسب اليهود حقاً شرعياً فى تملك أملاك الوقف إذا قام اليهود بتبليط هذا المكان. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن نفس هذا المرسوم أيد الإذن «بزيارتهم (الحائط) على الوجه القديم» وطالما أن فريق العرب يؤكد أن هذه الزيارات كانت من قبيل التسامح كمثل زيارات الأجانب أو غيرهم بدون إقامة صلوات وجب القول بأن المسلمين حذروا المسيحيين، مدة طويلة فيما مضى، من الاقتراب من الحائط أو من جواره، وسمحوا بذلك لليهود كمنة خاصة.

وهناك ما يدل دلالة أوضح على البواعث التى حملت المسلمين على الاعتراض: هو قرار مجلس الإدارة فى القدس المتخذ سنة ١٩١١ الذى كثيراً ما استند إليه فريق المسلمين فى هذه القضية. وفى ذلك الحين اشتكى متولى وقف أبى مدين بأن اليهود وضعوا كراسى على الرصيف خلافاً للعادة، وطلب توقيفهم عن ذلك منعاً لادعائهم فى المستقبل الملكية.

وعندما رفع استدعاء المتولى إلى المفتى وإلى المحكمة الشرعية أيده إذ إنه من الممنوع شرعاً وضع الكراسى والستائر وما شابهها من الأدوات، أو

القيام بأية محدثات «قد تثبت الملكية» أو التصرف «بموقع حائط الحرم الشريف» وبناءً على ذلك قرر مجلس الإدارة منع وضع أية أدوات مما يعتبر دليلاً على الملكية».

وقد أضيفت فقرة إلى هذا القرار، قرر فيها المجلس «المحافظة على العادة القديمة إن كان ضرورياً».

وفى رأى اللجنة: أن الباعث الجلى الذى حمل المتولى على تقديم هذا الاستدعاء، وحدا بمجلس الإدارة إلى اتخاذ هذا القرار هو منع اليهود فى المستقبل من الادعاء بالملكية أو التصرف. ومع ذلك فقد اعترف صراحة فى الوقت نفسه بالعادة المتبعة منذ القدم.

وبعد أن نظرت اللجنة فى البيانات والشهادات التى أدلى بها فريق العرب توصلت إلى الاستنتاج بأن حرية سلوك اليهود إلى ذلك المكان لأجل إقامة التضرعات قد اعترف بها المسلمون أنفسهم كحق قديم. والمسائل التى أدت إلى النزاع والخلاف فى الأزمنة الأولى كانت تدور حول صفة العادة التى جرى عليها اليهود فى إقامة التضرعات عند الحائط ومدى هذه الصفة.

● أما فريق اليهود: فقد علق أهمية كبرى على فرمان الصادر سنة ١٨٨٩م (الذيل السابع) وإلى فرمان المشار إليه فيما تقدم، الذى قيل بأن له نفس المزية وإلى فرمانين صادرين فى سنتى ١٨٩٣، ١٩٠٩م يتناولان نفس الموضوع.

وبهذه فرمانات، التى تبلفت لرئاسة الحاخامين فى المملكة العثمانية أو فى القدس، ضمنت لليهود درجة من الحماية فى ممارسة شعائهم الدينية، وقد ترجم الأصل التركى لهذه الوثائق (إذ إن فرمان سنة ١٨٨٩م، أبرز وقرئت ترجمته أمام اللجنة) ترجمة مختلفة بواسطة ذوى الاختبار من الشهود من الجانبين:

فعندما استجوب الدكتور ليفانون من فريق اليهود ترجم نفس هذا فرمان بأن اليهود وعدوا بأنهم «لا يعارضون فى أمور كنائسهم ولا فى الأماكن التى يزورونها لأجل العبادة، ويحجون إليها ولا فى طريقة إجراء شعائهم الدينية».

وقد سمعنا شهادة على رضا باشا، وهو علامة ثقة، استدعاه فريق المسلمين فصرح بأنه يقبل بترجمة الدكتور ليفانون بوجه الإجمال غير أنه قال إنه يترجم هذه العبارة ترجمة حرفية على الوجه التالى: «فى الأماكن التابعة لرئاسة الحاخامين كالكنائس وأماكن الزيارة الطقسية».

وقد دارت مناقشة بين وكلاء الفريقين حول ما إذا كانت عبارة «التابعة لرئاسة الحاخامين» محددة تحديداً جغرافياً أو إدارياً: وفى الحالة الأولى: يتبين أنه إذا كان المكان المبحوث عنه «مكان زيارة طقسية» لليهود فهو مشمول بالحماية المقصودة بالفرمان، وفى الحالة الثانية: قد يكون من المقتضى - كى يستطيع حماية أى مكان كموقع دينى - أن يكون تابعاً لرئاسة الحاخامين من الوجهة الإدارية أو الكنسية.

(٦) صبغة الصلوات اليهودية ومداهها:

واستناداً إلى الاعتبارات المذكورة فيما تقدم ترى اللجنة أن المكان المبحوث عنه هو موقع دينى، يقدس اليهود وبأن لليهود حق السلوك إليه لإقامة بعض أنواع الصلاة، إلا أن اليهود يدعون بأن لهم حق تقرير شكل الصلاة التى يقيمونها أمام الحائط ومداهها دون أدنى تدخل من الغير.

وحجتهم فى ذلك فى الدرجة الأولى أن «حرية العبادة» قد ضمنت لهم بموجب أحكام صك الانتداب الصريحة، وأن لهم بناءً على ذلك حق ترتيب صلواتهم حسب شعائهم الخاصة، وجلب جميع الأدوات التى يستصوبون جلبها إلى الحائط ويعتقدون أنه، حتى ولو كانت عبادتهم فى الأزمنة

القديمة، كانت تتخذ شكل صلوات ومناحات إفرادية، فصلواتهم التي تطورت في السنين الأخيرة إلى صلاة جماعة وصلاة منظمة، قد سمح بها بدون انقطاع بوجه الإجمال وكل تداخل من جانب المسلمين في شعائر اليهود وطقوسهم هو محظور أيضاً مبدئياً بموجب الفرمانات المتقدم ذكرها .

والآن - وقد تم البحث في هذه النقاط - تتقدم اللجنة إلى الإدلاء برأيها كما يلي: إذا نظرنا إلى أحكام صك الانتداب نرى بالحقيقة أن المواد (١٣ و ١٥ و ١٦) تضمن مبدأ الحرية الدينية، وأن المادة ١٣ تنص بوجه خاص على ضمان «حرية العبادة» لجميع الطوائف.

غير أنه ليس من سداد الرأي أن يستتج من هذه القاعدة العمومية أن الذين ينتمون لأي مذهب خاص لهم، أن يتمتعوا بحق إقامة شعائرهم الدينية في جميع الأماكن بدون مراعاة حقوق الآخرين في تلك الأماكن. فلو كانت الحالة كذلك لقضى تماماً على مبدأ الحالة الراهنة المقدسة والمواقع الدينية الأخرى.

ومما يزيد المشكلة حرجاً في هذه الحالة، أن هذا الموقع الديني هو أيضاً وقف إسلامي واقع ضمن أوقاف إسلامية أخرى تحيط به ويعد أحدها من أعظم المقامات قداسة لدى جميع المسلمين.

فإن كان يجب المحافظة على الحائط الغربي والرصيف الكائن أمامه، لمصلحة اليهود فإنه يجب عليهم أيضاً أن يراعوا حرمة المسلمين الذين ضمننت لهم أحكام صك الانتداب امتيازات مقاماتهم المقدسة.

ولهذا السبب تستتج اللجنة أن العادة الثابتة يجب اعتبارها الأساس الصحيح لتقرير حقوق اليهود المرعية عند الحائط.

غير أنه ليس في ذلك ما يستوجب على اللجنة الرجوع إلى الأشكال الأصلية التي اتصفت بها الصلوات التي كانت تقام عند الحائط في أقدم أدوارها بينما ترى اللجنة، من الجهة الأخرى أنه حتى يتاح اتخاذ العادة

أساساً لحق ثابت يجب ان تكون تلك العادة قديمة نوعاً ما .

● ليس في وسعنا أن نقرر تأكيد شكل الصلاة التي كان يقيمها الزوار الأولون أمام الحائط إلا انه يظهر لنا من البيانات والشهادات التي أدلى بها أمامنا أن صلاة الجماعة أو «الصلاة المنظمة» كانت تقام عند الحائط قبل الآن بأجيال عديدة، فتطور الصلاة من شكل إلى آخر أقرته الطقوس الدينية اليهودية وهي ما فتئت منذ أقدم العصور تقتضى وجود عشرة أشخاص (منيان) لإجراء الخدمة الدينية الكاملة وتجزئ لعشرة أشخاص (أى للمنيان) أن يقيموا شعائر العبادة في أى مكان على نحو ما يقيمون في الكنيس تماماً .

ولا مشاحة أن جماعة واحدة أو أكثر من هذه الجماعات (المنيان) تألفت لأجل إقامة الصلاة عند الحائط أيضاً . فهذه الجماعة كانت، نوعاً ما، تقوم بطقوس العبادة التامة، وكانت على كل حال تصلى غالباً كجماعة لا كأفراد فقط .

ولما كان من الصعب فصل النساء عن الرجال، في مثل هذا المكان على نحو ما يفصلون في الكنيس، كانت النساء تتعزل في زاوية على حدة . وكان اليهود يجلبون معهم أيضاً بعض الأدوات التي يستعملونها عادة في الخدمة الدينية ويرتدون الألبسة التي تقضى بها طقوسهم الدينية .

أما «سفر التوراة» مع الخزانة الضرورية لحمله والمائدة التي توضع عليها عند القراءة: فقد كانت تجلب إلى الحائط، في بادئ الأمر في المناسبات الخارقة العادة فقط عندما تأمر رئاسة الحاخامية بالصوم وإقامة الصلاة (أى في أوقات الجفاف أو عند وقوع المصائب والنكبات مثلاً) ثم توسعت عادة جلب «سفر التوراة» بالتوالى، أيام السبت الاعتيادية أيضاً .

ويلوح بأن التوسع في هذه العادة لم يعترض عليه طالما أن اليهود لم يتخذوا أية تدابير من شأنها أن تكون مبعثاً للادعاء بالملكية كبذل الجهد في الحصول على حق بتبليط المكان أو جلب المقاعد، أو وضع ستار أو حاجز

لفصل الرجال عن النساء بدلاً من الرواق المخصص للنساء في الكنيس أو بربط خيمة في الحائط للوقاية من حرارة الشمس، وبغير ذلك من التدابير التي يستدل منها على الادعاء بملكية المكان.

وقد أشار قرار مجلس الإدارة المتخذ سنة ١٩١١ بوجه خاص إلى منع وضع الستار عند الحائط ذلك أنه ورد فيه أن وضع «الكرسى والستائر والحواجز ونحوها من الأدوات هي من قبيل المحدثات التي قد تدل على الملكية».

وقد أبرز فريق اليهود بعض أدلة على أن القرار الذي أشرنا إليه فيما تقدم قد نقضته الحكومة إذ ذاك على أن هذه النقطة لم توضح تمام الإيضاح، كما أن قول اليهود بأنهم دفعوا في أوقات مختلفة كلفة تصليح الرصيف لم يؤيد بالحجة لدرجة يثبت معها بأنهم اكتسبوا بذلك حق ملكية المكان.

ومن الجائز الافتراض أنه، في بعض الأحيان، لم يعترض على جلب اليهود مقاعد وكراسى وستائر وحواجز وما شابهها من الأدوات إلى الحائط وبأنهم اهتموا أحياناً بتنظيف أو تصليح الرصيف، غير أن ذلك لم يثبت أنهم جروا بقيامهم بمثل هذه الأمور على عادة لا نزاع فيها تستد إلى زمن طويل كي يصح بناء أية ادعاءات ومطالب قانونية عليها.

ومما هو جدير بالذكر بشأن أدوات العبادة الوارد ذكرها في الفقرتين (ب) و(ج) من التعليمات المؤقتة الصادرة سنة ١٩٢٩ أن المسلمين، إذا اعتبرنا البيئة التي أدلى بها أمامنا، لم يرفعوا عقيرتهم بالشكوى صراحة من جلب مثل هذه الأدوات إلى المكان حتى آخر أدوار الخلاف الذي وقع بين العرب واليهود.

إن «الكتاب الأبيض» الصادر سنة ١٩٢٨ المشار إليه فيما تقدم والذي يعلن سياسة الدولة المنتدبة فيما يتعلق بالحالة الراهنة قد تقدمته مخابرات مطولة دارت بين إدارة فلسطين والمفتى الأكبر، ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى.

ففى اليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٢ تلقى وكيل حاكم القدس كتاباً من المجلس الإسلامى الأعلى يطلب فيه رفع المقاعد والكراسى التى عند الحائط وفقاً للتعليمات السابقة التى أصدرتها حكومة فلسطين بهذا الشأن، وبما أن اليهود عمدوا ثانية إلى وضع المقاعد عند الحائط بعث المجلس بكتاب آخر إلى الحاكم مؤرخ فى ٢٦ نيسان سنة ١٩٢٢ طالباً إليه منع اليهود من جلب المقاعد والكراسى إلى ذلك المكان. ثم عاد المجلس، بناء على طلب سكان البيوت الكائنة بالقرب من الرصيف فبعث مع كتاب آخر مؤرخ فى ٨ كانون الثانى سنة ١٩٢٣ يشتكى فيه من تكرار تعدى اليهود فيما يتعلق بهذه الأمور.

فأجاب وكيل الحاكم المجلس فى اليوم الثالث من شهر شباط سنة ١٩٢٣ بأن الأوامر قد صدرت بمراعاة التعليمات السابقة كل المراعاة.

وبعد مرور مدة من الزمن احتج متولى وقف المغاربة على اليهود بناءً على نفس السبب تقريباً وبناءً على ذلك أرسل المجلس الإسلامى الأعلى كتاب احتجاج إلى الحاكم مؤرخاً فى ٢٨ أيلول سنة ١٩٢٤ يذكره فيه بوعده المثبت فى كتابه المؤرخ فى شباط سنة ١٩٢٣. ولما لم يتلق المجلس رداً خطياً من الحاكم، بعد مضى مدة من الزمن، أرسل كتاباً ثانياً إلى الحاكم مؤرخ فى ٧ حزيران سنة ١٩٢٦ يطلب الجواب على كتابه السابق ويرجو منع اليهود «من تكرار هذا العمل والمحافظة على الحالة الراهنة» وأرفق بكتابه صورة استدعاء من أن اليهود أخذوا يضعون مقاعد وحصرًا وموائد وكراسى ومصابيح مع أنه لم يسمح لهم بذلك قط فيما مضى. ثم قال متولى الوقف: «إن ذلك لما يزعج المارين إذ إن هذا الممر يؤدي إلى بيوت الوقف، وهم بعملهم هذا قد تعدوا على جزء من أرض الوقف لأن عرض الممر لا يتجاوز المترين والنصف، ونحن فى شجار دائم معهم إذ إنهم يصرون على وضع هذه الأشياء».

وبعد أن تلقى المجلس جواباً من دائرة الحاكم مؤرخاً في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٦ قيل فيه «بأن المسألة هي موضع التحقيق» أرسل ثانية بواسطة رئيسه كتاباً مؤرخاً في ٢٠ تموز سنة ١٩٢٦ كرر فيه ما جاء في كتابه المؤرخ في ٧ تموز دون أن يشير إلى أية أدوات مخصوصة. وبما أن التحقيق الموعود به لم يسفر عن نتيجة مّا أرسل رئيس المجلس إلى حاكم مقاطعة القدس كتاباً مؤرخاً في ٤ آب سنة ١٩٢٦ ذكر فيه أن اليهود أخذوا يحاولون مرة ثانية وضع مقاعد أمام الحائط على ما اتصل به من متولى وقف المغاربة وأنه في تكرار هذا الرجاء بالنيابة عن المجلس إنما كان مدفوعاً بالشكاوى التي وجهت إليه. إلا أن المجلس في هذه المرة ختم كتابه قائلاً «إن الغاية من كتابي المؤرخ في ٢٠ تموز سنة ١٩٢٦ هو اتخاذ التدابير لمنع اليهود من وضع أى شيء في البراق الشريف وعلى الأخص في أيام السبت والأعياد اليهودية».

وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٦ أرسل القائم مقام إلى رئيس المجلس الجواب التالي: «إن التدابير التي أشرتكم إليها في الفقرة الأخيرة من كتابكم قد اتخذت ولن يجرى أى تغيير في الحالة الراهنة».

ولم يقع بعد ذلك ما يستحق الذكر لغاية أول تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ حينما اشتكى سكان محلة المغاربة من جلب اليهود كراسى صغيرة نقالة إلى الحائط بحجة أن مدير الشرطة وعد بالسماح لهم باستعمال هذه الكراسى. ونجم عن ذلك مشاجرات بين المغاربة واليهود وطلب متولى الوقف منع اليهود من وضع أى شيء في ذلك المكان لا تجيزه العادة القديمة وحمل هذا الطلب المجلس الإسلامى الأعلى على إرسال كتاب إلى حاكم مقاطعة القدس مؤرخ في ٧ كانون الأول سنة ١٩٢٦ ينبئ فيه بالمشاجرة التي وقعت بسبب جلب الكراسى الصغيرة «خلافًا للعادة القديمة» وختم كتابه قائلاً: «نحن لا نعتقد بأن الحكومة تود تغيير الحالة الراهنة التي جرى تنفيذها لغاية الآن».

● وفي أواخر سنة ١٩٢٧ أعلم حاكم مقاطعة القدس رئيس المجلس

الإسلامى الأعلى بأنه من المرغوب فيه، رغبة حفظ الأمن العام، ألا يؤذن للسياح بالذهاب إلى الحائط أثناء ساعات معينة من النهار اعتاد فيها اليهود أن يجتمعوا لأجل الصلاة وأنه ينوى إصدار الأوامر إلى الشرطة الكائنة بالقرب من «حائط المبكى» بعدم السماح للسياح بزيارة الحائط فى تلك الساعات المعينة.

وقد أرسل كتاب الحاكم هذا اليوم الثانى من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٧. فرد رئيس المجلس الإسلامى الأعلى عليه بإسهاب بكتاب بعث به إلى الحاكم فى اليوم الخامس عشر من شهر كانون الثانى سنة ١٩٢٨ اعترض فيه على منع السياح من الاقتراب من الرصيف؛ لأن مثل هذا المنع هو بمثابة منح اليهود حقوقاً جديدة فى المكان نفسه فضلاً عن أنه يثير عواطف المسلمين. وأشار فى كتابه إلى عدة حوادث ومشاكل أثارها اليهود بشأن مسألة البراق الشريف تدل صراحة على «أنهم يتبعون فى ذلك خطة مرسومة لوضع يدهم على هذا المكان تدريجياً» الأمر الذى أعرب عنه بجلاء فيما بعد فى أثناء التحقيق الذى قامت به اللجنة.

ثم بعث حاكم مقاطعة القدس بكتاب إلى رئيس المجلس الإسلامى الأعلى فى ٣٠ آذار سنة ١٩٢٨ يعلمه بأنه سيعلق إعلاناً للسياح بالقرب من الحائط الغربى يذكر فيه الساعات المعينة التى تقام فيها الصلوات «ويرجو فيه الجمهور احترام خلوة المصلين فى تلك الساعات».

فأرسل رئيس المجلس ردّاً على هذا الكتاب مؤرخاً فى اليوم الثالث من شهر نيسان صرح فيه بعدم استطاعته الموافقة على تعليق هذا الإعلان، وأكد ثانية بأن كل محاولة من جانب اليهود للتوسع فى مطالبهم وادعاءاتهم فى البراق يتلقاها المسلمون بقلق عظيم ويرفضونها كل الرفض.

ولم يحتج رئيس المجلس الإسلامى الأعلى نفسه احتجاجاً مباشراً مسهباً على عادة جلب اليهود أدوات العبادة إلى الحائط إلا فى كتاب بعث به فى اليوم

الرابع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٢٨ أى فى اليوم الذى وقع فيه الشغب الذى جاءت لجنة «شو» على وصفة فى الصفحتين ٣٩ ، ٤٠ من تقريرها .

ومما ذكره فى هذا الكتاب «إنه ليس من الجائز وضع خزانة خشبية مغطاة بقماش وستائر وحصر ومائدة كبيرة فى الوسط والوصايا العشر موضوعة على الكراسى». وقد لفت نظر المجلس إلى هذه المسألة بتقرير رفعه إليه مفتش المعاهد الدينية. وبما أن هذا العمل أثار استياء المسلمين طلب من حاكم المقاطعة اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة هذه الأشياء «الممنوعة والتي لا يمكن القبول بها»، وقد أعيدت هذه التظلمات والشكاوى مع الاستفاضة فى الإيضاح فى كتب أخرى بعث بها رئيس المجلس فى اليوم الثانى والرابع والسادس من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٨ ، وقد أشير بشدة إلى هذه الكتب ليس إلى تجاوز اليهود على الحالة الراهنة بجلبهم كراسى صغيرة فحسب بل إلى استعمالهم «خزانة ومصاييح» وغيرها من أدوات العبادة التى تعنى إحداث أشياء جديدة بقصد نزع ملكية المكان المقدس من أيدي المسلمين فى النهاية.

● وفى هذه الأثناء رفع متولى وقف أبى مدين مساء ٢٣ أيلول شكوى إلى حاكم مقاطعة القدس على نحو ما ورد فى «الكتاب الأبيض» الذى أصدرته الحكومة البريطانية بشأن وضع ستار يفصل الرجال عن النساء وإجراء بعض محدثات فى التعامل الجارى كجلب مصاييح غاز إضافية وعدد من الحصر وخزانة أكبر بكثير من تلك التى اعتادوا جلبها .

فامر حاكم مقاطعة القدس برفع الستار ولكنه احتفظ بقرار فيما يتعلق بالمصاييح والحصر والخزانة.

ويلوح لنا أن استعمال هذه الأدوات الأخيرة قد سمح به بالفعل إلى أن أصدر المندوب السامى تعليماته المؤقتة فى أواخر أيلول سنة ١٩٢٩م التى تضمنت بعض شروط واجبة المراعاة فيما يتعلق بصلوات اليهود .

وقد توصلت اللجنة إلى الاستنتاج بالنظر للظروف التي جرى وصفها بإسهاب فيما تقدم أن كلا فريقى النزاع الذى انتهى بإصدار «الكتاب الأبيض» فى شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨م، استندا فى الحجج التى أدلىا بها إلى قبول مبدأ الحالة الراهنة الشاملة لحقوقهما المرعية مع ما هنالك من التفاوت فى الآراء بشأن الأمور المسموح بها بموجب الحالة الراهنة. وقد كانت الحالة عند الحائط تتوقف لدرجة كبرى على مدى العلاقات الودية الكائنة بين اليهود وسكان محلة المغاربة.

فعندما مانع هؤلاء فى جلب اليهود بعض أدوات إلى الحائط معتبرين جلبها تجاوزاً على العادة جاء المجلس الإسلامى الأعلى فأيد آراءهم ورفع تظلماتهم إلى إدارة فلسطين وطلب بالنيابة عنهم التدخل فى المسألة. وقد كانت هذه الشكاوى، مدة طويلة، تدور حول جلب أدوات كالمقاعد والكراسى والستائر ولم يحتج بصراحة، إلا فى الدور الأخير، على المصاييح والحصر والخزانة.

ومما يجب ذكره أيضاً أن شكاوى متولى الوقف كان تتناول المصاييح الإضافية والخزانة لكونها أكبر من المعتاد.

وترى اللجنة أن «الكتاب الأبيض»، الصادر فى شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨ الذى ورد فيه أن السياسة البريطانية بشأن الحائط الغربى تتطوى على المحافظة على الحالة الراهنة كما كانت فى عهد «الحكومة العثمانية» فيما يتعلق أيضاً بأدوات العبادة المسموح لليهود بجلبها إلى الحائط قد بنى على نفس المبدأ الذى قبل به الفريقان كل القبول تقريباً.

وفضلاً عن ذلك قد تلقى المسلمون ما ورد فى «الكتاب الأبيض» بمزيد الارتياح، على حد ما ذكرته لجنة «شو» فى تقريرها (صفحة ٤٧). وفى ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٢٨ أرسل مفتى القدس، بصفة كونه رئيس المجلس الإسلامى الأعلى كتاباً إلى حاكم مقاطعة القدس هذا نصه (صفحة ٤٧ من تقرير لجنة شو):

«اطلع المجلس الإسلامى الأعلى على «الكتاب الأبيض» الذى أصدره
حضرة وزير المستعمرات فى شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨ ونشرته الجريدة
الرسمية بشأن قضية البراق (حائط المسجد الأقصى الغربى) فوجد أن ما
فيه من الدقة وبعد النظر ومراعاة العدل من غير أى محاباة قد بدد بوضوح
وصراحة تلك الغيوم التى حاولت الدعاية الواسعة والضجة المصطنعة أن
تخفيا تحتها حقيقة الحالة الراهنة ووضعيتهما الجلية، وهو يرى تقديم جزيل
الشكر على الموقف العادل النزيه الذى وقفته الحكومة البريطانية فى هذا
الشأن، كما أنه يشكر سماعاتكم وحكومة فلسطين لأنكم كنتم الواسطة
المباشرة فى إيضاح الحقائق التى أنتجت هذا التقرير العادل.

«والمجلس الإسلامى الأعلى يرجو أن تقوم الحكومة عملياً بأسرع وقت
بتتفيذ ما جاء فى «الكتاب الأبيض» من وجوب المحافظة على الحالة الراهنة
التي كانت فى عهد الأتراك».

● أما فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الكتاب الصادر سنة ١٩٢٨ **فترى اللجنة**
أنه يجب أن تعلق أهمية كبرى على التعليمات المؤقتة التى أصدرتها إدارة
فلسطين فيما بعد لتنفيذ الحالة الراهنة التى كانت مرعية قبل الحرب
ويتراءى لنا أن هذه التعليمات الإدارية قد وضعت بعد النظر الدقيق فى
الحقائق من جميع وجوها ولذا؛ فليس من الواجب تعديلها إلا بالقدر الذى
تستدعيه نتيجة التحقيق الذى قامت به هذه اللجنة.

ويلوح لنا أن إدارة فلسطين عندما وضعت هذه التعليمات أخذت بعين
الاعتبار ما يعد فى مقدمة دفاع فريق المسلمين من أن كل محدثات ترمى إلى
تأييد الادعاء بحق الملكية من جانب اليهود يجب منعها. إلا أن المسلمين
أخذوا فى السنوات الأخيرة، كما فعلوا أيضاً فى أثناء التحقيق الذى قامت به
هذه اللجنة، يعربون عن رأى آخر، ذلك أنهم اعترضوا على جلب أى أداة من
أدوات العبادة، مهما كان نوعها، من شأنها أن تبين غاية اليهود فى «تحويل
المكان إلى كنيس» وقد ذكر فريق المسلمين، فى هذا الصدد، أن كل تساهل

يجرونه من هذا القبيل يعتبر مخالفاً للشرع الإسلامى الذى اقتبسوا منه تلك الفقرة التى أوردناها فيما تقدم.

فاللجنة، آخذة وجهة النظر هذه بعين الاعتبار الكلى، ترى أن مخاوف المسلمين هذه تزيد فى ضرورة عدم الموافقة على جلب أية أدوات الى الحائط غير تلك الأدوات التى لم يعترض عليها قبل الحرب بل سمح بها باعتبار أنها تستند إلى عادة قديمة.

واستناداً إلى ما تقدم بيانه فى شأن هذا الأمر وعلى الأخص بعد اعتبار المرسومين الصادرين سنتى ١٨٤٠، ١٩١١ اللذين أبرزهما فريق المسلمين فى معرض البيئة تقرر اللجنة وجوب:

«منع وضع أية مقاعد أو كراس أو خيم على الرصيف الكائن أمام الحائط سواء لراحة المصلين أو لغير ذلك».

«ومنع وضع أى حاجز أو ستار سواء لفصل الرجال عن النساء أو لأية غاية أخرى».

ومنع وضع أية سجاجيد أو حصر خلا تلك المقررة صراحة فيما يلى:

أما الأشياء التى تصح تسميتها بأدوات العبادة، بما لهذا اللفظة من معنى محصور، فيجب ألا يغرب عن البال، فى هذا الصدد أيضاً، أن القراءة من سفر أو أسفار التوراة فى بعض المناسبات هى جزء مهم من الخدمة الدينية اليهودية. فإن احترام قداسة هذه الأسفار يقضى بأن يوضع الرق المدونة فيه هذه الأسفار فى خزانة عند نقلها من الكنيس، وأن توضع على مائدة عند القراءة منها. والتعليمات المؤقتة المرعية الآن تأذن لليهود بأن يضعوا بجانب الحائط خزانة تحفظ فيها الأسفار ومائدتين إحداهما لوضع الخزانة عليها والأخرى لوضع الأسفار عند القراءة منها تمكيناً لهم من إقامة خدمة دينية تامة بالقرب من الحائط فى أيام السبت وفى «أيام الأعياد» اليهودية.

وقد كانت هذه الأدوات - على حد ما ذكرنا فيما تقدم - تجلب بانتظام إلى الحائط منذ الأزمنة القديمة في مناسبات مخصوصة حينما تقام الصلاة ويجرى الصيام، مثال ذلك عند وقوع مصيبة أو نكبة وطنية أو لسببت وقوع حادث آخر خارق للعادة.

وفضلاً عن ذلك فقد ثبت، بمشاهدة الشهود الذين سمعت اللجنة شهادتهم، أن هذه الأدوات كانت تجلب عادة إلى الحائط قبل الحرب الكبرى بزمان طويل وذلك في عيد رأس السنة وفي عيد الغفران.

ولم ترد في معرض البيئة في أثناء التحقيق الذي قامت به اللجنة دلائل لها نفس الوزن بشأن جلب الأدوات المختصة بقراءة الأسفار إلى الحائط في أية أعياد كبيرة أخرى ما عدا هذين العيدين.

ومع ذلك فطالما سمح لليهود بمقتضى التعليمات المؤقتة باستعمال الأدوات المتقدم ذكرها في «أيام الأعياد اليهودية» المخصصة (الأعياد الكبيرة) على وجه عام فإن اللجنة، مستندة أيضاً إلى بعض الشهادات التي أدلى بها أمامها في معرض التحقيق، تجد ما يحملها على الاعتقاد بأن التعليمات الإدارية المؤقتة بنيت، فيما يتعلق بهذا الأمر، على عادة مكتسبة منذ القدم، وخصوصاً أن السماح لليهود بالاحتفال بأعيادهم الكبيرة بذهابهم جماعات إلى الحائط والتجمع أمامه والقيام بخدمة دينية تامة - بما فيه قراءة «التوراة» - يلوح بأنه يتفق مع خطورة المكان باعتبار كونه موقعاً ينظر إليه اليهود بعين التقديس والتعظيم.

● وبالنظر لهذه الظروف: ترى اللجنة أنه من الحق واللياقة أن يسمح لليهود بأن يجلبوا إلى الحائط خزانة تحتوى على «أسفار التوراة مع المناضد أو الموائد التي يحتاج إليها لاستعمال الأسفار في المناسبات التالية:

(أ) أوقات الصيام أو الصلوات المخصصة التي تعلنها رئاسة حاخامى

القدس بسبب وقوع حادث غير عادى على أن يشترط فى ذلك على الدوام أن تبلغ رئاسة الحاخامين إدارة فلسطين أمر الصيام والصلوات التى يراد القيام بها قبل ذلك بمدة كافية.

(ب) يوم عيد رأس السنة ويوم عيد الغفران.

(ج) أيام الأعياد المخصصة الأخرى المعتبرة من إدارة فلسطين والتى جرت العادة فيها على جلب مثل هذه الأدوات إلى الحائط.

ويشترط فى ذلك أيضاً ألا تجلب الخزانة المحتوية على سفر أو «أسفار التوراة» إلى الحائط إلا إذا كان مسموحاً بجلبها من وجه آخر، وعلى أن تكون هذه الأدوات ذات حجم يسهل معه حملها باليد وبألا تثبت فى الحائط، وبأن تنقل من المكان الكائن أمام الحائط عند انتهاء كل عيد من تلك الأعياد.

إن قراءة الأسفار ضرورية أيضاً للقيام بخدمة دينية تامة فى بعض الأوقات مثال ذلك تجب قراءتها فى الكنيس فى أيام الاثنين والخميس والسبت. إلا أن جلب الأسفار والأدوات المختصة بها مسموح به فقط بمقتضى التعليمات المؤقتة المرعية الآن فى أيام السبت الاعتيادية (من مساء يوم الجمعة لغاية غروب الشمس يوم السبت) ومن المرجح جداً أن تكون العادة التى بنيت عليها هذه التعليمات فيما يتعلق بهذه النقطة حديثة العهد نوعاً على نحو ما ذكرنا فيما تقدم، ذلك لأنه لم يثبت للجنة، لدرجة تقنعها أن اليهود جروا على هذه العادة بلا انقطاع قبل الحرب.

● **وبالحقيقة** إن بعض الشهود الذين لا يشك قط فى صحة أقوالهم

أدوا شهادة إيجابية، بأن الأدوات المبحوث عنها كانت تستعمل بالقرب من الحائط مدة ما قبل الحرب فى حين أن شهوداً آخرين لا يقلون صدقاً وأمانة عن الفريق الأول، حسبما استطعنا أن نحكم، شهدوا بأنهم لا يتذكرون حسب وجدانهم بأنهم شاهدوا الخزانة وأسفار «التوراة» عند الحائط فى أى يوم من

أيام الأسبوع الاعتيادية حتى ولا فى أيام السبت، إلا بعد الحرب مع أنهم كانوا يترددون كثيراً إلى الحائط، ولذلك فإن رأى الذى أبدته اللجنة فيما يتعلق بالمقاعد والكراسى وخلافها ينطبق على هذه الأدوات أيضاً، أى إنه من المعقول أن يكون اليهود استعملوا مثل هذه الأدوات فى بعض الأحيان دون معارضة من المسلمين.

● على أنه لا يصح القول بأنه نشأ عن ذلك عادة لم يعترض عليها تستد إلى زمن طويل، أما كون المسلمين لم يقدموا اعتراضاً رسمياً أو حازماً على استعمال الخزنة والموائد إلا مؤخراً فيمكن تفسيره بأن هذه الأدوات لم تكن تستعمل قبل الحرب بانتظام ولم تتمكن اللجنة من التثبت فيما إذا كان المغاربة الذين اعتبروا «الخزنة» فى سنة ١٩٢٨ «أكبر من المعتاد بكثير» (صفحة ٩٧ من محضر اللجنة) قد قابلوا هذه الخزنة بالخزنة التى استعملت خلال هذه المدة أو قبلها أو بخزنة كانت تستعمل فى أزمنة أقدم عهداً.

ومع ذلك فمما يجدر ذكره أن الشاهد ايزاخاروف الذى أدى شهادة قاطعة بشأن جلب الخزنة مع سفر تورا «صغير» «ومائدة صغيرة» قبل الحرب ذكر أيضاً أن هذه العادة كانت سائدة أيضاً فى أيام الاثنين والخميس إلا أن التعليمات المؤقتة لم تعترف بأن هذه العادة تتفق مع الحالة الراهنة، وعلى كل حال فإن الشهادات التى أدلى بها أمام هذه اللجنة حول هذه النقطة متباينة، وليس من شأنها أن تؤيد حق اليهود فى وضع الخزنة مع «أسفار التورا» عند الحائط فى أيام السبت الاعتيادية.

غير أن اللجنة فى تحديد ما حق جلب الخزنة المحتوية على أسفار التورا على نحو ما تقدم لا تقصد ولا ترغب فى التعرض لطقوس العبادة اليهودية بل إنما ترمى إلى تأمين عدم جلب اليهود لأية أدوات إلى الحائط تختص بإقامة صلواتهم مما يحتمل أن تدل على أن لليهود نوعاً من حق التصرف فى المكان إلا إذا كان عملهم هذا يسوغه التعامل القديم.

وقد تراءى للجنة أن لهذا الأمر أهمية ذات شأن فى هذه المناسبة الخاصة. كل محدثات جرت قد يجوز الاستناد إليها فى سبيل تأييد الادعاء بأن اليهود سمح لهم بتحويل المكان إلى كنيس وذلك من الواجب حتماً توطيداً للعدالة ورغبة فى صيانة الأمن والنظام.

ومع ذلك فمن المستحيل، على ما نفترض، أن ندحض الواقع بأن جلب أدوات إلى الحائط بانتظام كالخزانة المحتوية على «أسفار التوراة» قد ينشأ عنه سوء فهم من هذا النوع كما أنه ليس هنالك ما يستدعى جلب هذه الأدوات بانتظام إذا نظرنا بعين الاعتبار والدقة إلى صفة وغاية المكان الأساسيتين التقليديتين.

● **أما فيما يتعلق بأدوات العادة الخصوصية الأخرى، فهى من وجهة النظر السابق ذكرها، أقل أهمية.**

وقد ثبت بأن جلب منضدة محتوية على مصابيح طقسية وصندوق من الزنك تضاء فيه هذه المصابيح وطشت ووعاء ماء قائم على منضدة إلى الحائط يومياً يتفق مع العادة المسلم بها، ولذلك يجب السماح بجلب مثل هذه الأدوات فى المستقبل أيضاً على أن يشترط فى ذلك عدم تثبيت أى من هذه الأدوات فى الحائط نفسه أو فى أى جدار من جدران أبنية الوقف المجاورة وعلى ألا يمنع اليهود من أن يضعوا قرب الحائط منضدة عليها كتب الصلاة لاستعمالها فى أثناء الصلاة، كما كانوا يفعلون إلى الآن، من غروب الشمس مساء الجمعة إلى غروب الشمس يوم السبت ومن غروب الشمس ليلة أى يوم من الأعياد اليهودية لغاية غروب الشمس فى اليوم التالى. وترفع المنضدة التى أشرنا إليها أخيراً عند اختتام يوم السبت أو يوم العيد حسب مقتضى الحال.

وفضلاً عن ذلك يحق لكل مصل أن يجلب معه، جرياً على العادة، حصيرة صلاة فى يومى عيد رأس السنة وعيد الغفران. إن نفخ البوق (شوفار) لمن متممات الصلاة اليهودية فى الكنيس فى يوم عيد رأس السنة

ويوم عيد الغفران، وقد ادعى اليهود حق نفخ البوق في هذه الأعياد أمام قمة الحائط. غير أن هذه الادعاء لم تؤيده التعليمات المؤقتة كما لا يستند إلى العادة الجارية ولم تجد اللجنة سبباً كافياً لإقراره.

ولا يجوز لليهود أن يجلبوا إلى الحائط أية أدوات للعبادة عدا ما ذكر فيما تقدم.

● **أما ما يتعلق بساحة الحرم الشريف وأمالك الوقف المجاورة وعلاقاتها بصلوات اليهود عند الحائط الغربي فتقرر اللجنة:** وجوب المحافظة بقدر الإمكان على الحالة الراهنة (ستاتيكو) المتبعة الآن فيما يتعلق بالحائط والأمالك المجاورة له رغبة في عدم تسبب إزعاج في كيفية قيام اليهود بصلواتهم عند الحائط يفوق ما كان يحصل لهم في الماضي أو يفوق ما لا يمكن تحاشيه بسبب ما طرأ على الأحوال السائدة عند الحائط من تغيير وبالتالي فإن من حق المسلمين أن ينشئوا أو يبنوا ما يشاءون من الأبنية في أمالك الوقف المجاورة وبأن يهدموا أو يعمروا أى بناء من الأبنية القائمة الآن على ألا يقع مما يجرونه من هذا القبيل تعداً على ساحة الرصيف أو إضرار بما لليهود من حق السلوك إلى الحائط أو أى إزعاج لليهود يمكن اجتنابه في أثناء زيارتهم للمكان بالقرب من الحائط لإقامة تضرعاتهم.

وإذا كان لا يراد إقفال الباب الذى فتح مؤخراً في الطرف الجنوبي من الرصيف نهائياً فيجب اتخاذ نفس التدابير المتخذة الآن لتأمين إقفاله من الساعة الخامسة مساءً لليلة السبت وفي أيام الأعياد اليهودية المعترف بها من إدارة فلسطين وطيلة هذه الأيام لغاية غروب الشمس.

وتؤيد اللجنة أيضاً ما ورد في التعليمات المؤقتة من منع الدواب على الرصيف في ساعات معينة.

● **واجتناباً لإزعاج المصلين اليهود: يجب ألا تقام حفلة الذكر في أثناء**

الساعات التي اعتاد اليهود الصلاة فيها على مقربة من الرصيف بكيفية تسبب إزعاجاً لهم.

● **واننا نوجز فيما يلي الاستنتاجات التي توصلنا إليها، بالاستناد إلى الاستدلالات والشهادات التي أشرنا إليها فيما تقدم:**

(أ) للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من «ساحة الحرم الشريف» التي هي من أملاك الوقف.

وللمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير.

إن أدوات العبادة وغيرها من الأدوات التي يحق لليهود وضعها بالقرب من الحائط إما بالاستناد إلى أحكام هذا القرار وإما بالاتفاق بين الفريقين لا يجوز في حال من الأحوال أن تعتبر أو أن يكون من شأنها إنشاء أي حق عيني لليهود في الحائط أو في الرصيف المجاور له.

ومن الجهة الأخرى يكون المسلمون ملزمين بعدم إنشاء أو إقامة أي بناء أو هدم أو تعمير أي بناء من أبنية الوقف (ساحة الحرم ومحلة المغاربة) المجاورة للحائط بحيث يتجاوزون في عملهم هذا على الرصيف أو يعيقون سلوك اليهود إلى الحائط أو بحيث ينطوي ما يقومون به على إزعاج اليهود أو التعرض لهم في مواعيد زياراتهم إلى الحائط لإقامة تضرعاتهم إن كان اجتتاب ذلك مستطاعاً بأي وجه كان.

(ب) **لليهود حرية السلوك إلى الحائط الغربي لإقامة التضرعات في جميع الأوقات مع مراعاة الشروط الصريحة المشار إليها فيما يلي:**

(١) **إن التعليمات المؤقتة التي أصدرتها إدارة فلسطين في أواخر شهر**

أيلول سنة ١٩٢٩م بشأن أدوات العبادة (راجع الفقرات «أ» و«ب» و«ج» من المادة الثانية من التعليمات) يجب أن تكتسب الصيغة القطعية على أن يجرى فيها تعديل واحد هو السماح بوضع الخزانة المحتوية على سفر أو «أسفار التوراة» والمائدة التي توضع عليها الخزانة والمائدة التي توضع عليها الأسفار عند القراءة فيها عند الحائط، في المناسبتين التاليتين فقط:

(أ) عند وقوع صوم أو اجتماع خاص للصلاة العامة تأمر رئاسة حاخامى القدس به بسبب وقوع كارثة أو نكبة أو مصيبة عمومية على أن تبلغ إدارة فلسطين بذلك فى الوقت اللازم.

(ب) فى يوم عيد رأس السنة وفى يوم عيد الغفران وأيضاً فى أيام الأعياد المخصصة الأخرى المعترف بها من الحكومة، والتي جرت العادة فيها على جلب الخزانة. المحتوية على الأسفار إلى الحائط.

وعدا ما هو منصوص عليه فى أحكام هذا القرار لا يجوز جلب أية أدوات عبادة إلى جوار الحائط.

(٢) لا يعارض ولا يمانع اليهود، كأفراد، من جلب كتب صلاة يدوية معهم إلى الحائط أو أية أدوات أخرى اعتادوا استعمالها فى صلواتهم «إما بصورة مطلقة وإما فى مناسبات مخصوصة. ولا يعارضون ولا يمانعون فى ارتداء أى البسة استعملت منذ القديم فى صلواتهم.

(٣) إن منع جلب المقاعد والسجاجيد والحصر والكراسى والستائر والحواجز إلخ... وسوق الدواب عند الرصيف فى ساعات معينة، المقررة فى التعليمات المؤقتة، كما أن وجوب إبقاء الباب الكائن فى طرف الحائط الجنوبى مقفلاً أثناء ساعات معينة، يجب إن يقرر ويصبح مطلقاً على أن يحترم فى ذلك حق المسلمين فى الذهاب والإياب على الرصيف بالطريقة الاعتيادية، ويبقى حقهم هذا مصوناً من كل تعدٍ كما هو الآن.

- (٤) يمنع جلب أية خيمة أو ستار أو ما شابههما من الأدوات إلى الحائط لوضعها هناك حتى لو كان ذلك لمدة محدودة من الزمن.
- (٥) لا يسمح لليهود بنفخ البوق (الشوفار) بالقرب من الحائط، ولا أن يسببوا أى إزعاج آخر للمسلمين مما يمكن تحاشيه.
- ومن الجهة الأخرى لا يسمح للمسلمين بإقامة حفلة «الذكر» بقرب الرصيف فى أثناء قيام اليهود بالصلاة وبإزعاج اليهود على وجه آخر.
- (٦) يجب أن يفهم أن للإدارة الحق فى إصدار التعليمات التى تستصوبها بشأن قياس كل أداة من الأدوات المسموح لليهود بجلبها إلى الحائط وبشأن الأعياد والساعات المخصصة المشار إليها فيما تقدم، وبشأن أية أمور أخرى تستدعيها الضرورة لأجل تنفيذ قرار اللجنة هذا على أتم وأوفى وجه.
- (٧) محظور على أى كان استعمال المكان الكائن أمام الحائط أو ما جاوره لأجل إلقاء الخطب أو إقامة المظاهرات السياسية مهما كان نوعها.
- (٨) يعتبر أن مصلحة المسلمين واليهود المشتركة على السواء عدم تشويه الحائط الغربى بأية نقوش أو كتابات عليه أو بدق مسامير أو ماشابهها من المواد فيه، وأيضاً إبقاء الرصيف الكائن أمام الحائط نظيفاً ومحترماً من المسلمين واليهود على السواء.
- ويصرح هنا أن من حق المسلمين وواجبهم تنظيف الرصيف وتصليحه متى كان ذلك ضرورياً، بعد تبليغ الإدارة بذلك.
- (٩) بالنظر لكون الحائط أثراً تاريخياً يناط بإدارة فلسطين تكميره التعمير اللازم اللائق به. وكل تعمير تستدعى الضرورة إجراءه تقوم به تلك الإدارة، ويجرى تحت إشرافها وبعد مشاورة المجلس الإسلامى الأعلى والمجلس الريانى لفلسطين.

(١٠) إذا لم يقيم المسلمون بإجراء التعمير الضروري للرصيف في الوقت اللازم فتتخذ إدارة فلسطين التدابير الضرورية لتعميره.

(١١) تكلف رئاسة حاخامى القدس بتعيين موظف واحد أو أكثر يكونون مفوضيها المعتمدين لأجل تلقى التعليمات والتبليغات التى تصدرها إدارة فلسطين من حين لآخر بشأن الحائط الغربى والرصيف الكائن أمامه والمعاملات التى تتبع فيما يتعلق بتقديم اليهود تضرعاتهم بالقرب من الحائط.

● **إن المشكلة التى يدور النزاع حولها والتى وقع على عاتق هذه اللجنة أمر معالجتها لا يرجع منشؤها إلى اختلاف الفريقين فى كيفية فهم شريعة مقررة يعترفان ويسلمان بها، بل العكس فقد نشأت من تناقض كائن فى مبادئ الحقوق والمعتقد الدينى الأساسى، وهى لذلك بعيدة التأثير؛ لأن كلاً من الفريقين يعتقد اعتقاداً جازماً بأن المسألة المنازع فيها ستؤثر فى مصالح هى فى نظره ذات أهمية غير مادية (روحية) لا يستطيع التنازل عنها.**

ولم تر اللجنة بدءاً، عند قيامها بمهمتها، من النظر بعين الاعتبار إلى الواقع بأن هذا المسألة المنازع فيها لم تحل إليها للفصل فيها من قبل الفريقين اللذين لهما علاقة مباشرة بها.

ولما كانت الحالة كذلك فإن اللجنة تعترف كما سبق لها فوضحت فى مقدمة هذا التقرير، أن الرغبة الصادقة التى أبدأها كلا الفريقين فى مساعدتها على التحقيق المكانى الذى قامت به قد كان لها فائدة لا تقدر فهذا الموقف الرقيق قد أنعش بالفعل آمال اللجنة بأن الفريقين قد يستطيعان الوصول إلى اتفاق ودى لتسوية اختلافاتهما المتبادلة على أساس هذا التحقيق، فهذه التسوية تفضل كثيراً فى هذه الحالة على أخرى تفرض عليها فرضاً.

وعلى كل فإن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق لم يكن مستطاعاً حتى الآن ولذا لم تجد اللجنة مندوحة عن إعطاء قرارها وقد بنى مضمون هذا القرار كلياً على أساس الآراء التى توصلت إليها اللجنة بشأن جوهر القضية مستتدة فى

الغالب إلى نفس وجهة النظر المنعكسة في صك الانتداب الحالى وفي إدارة الحكومة السابقة بشأن علاقات الطوائف المختلفة في فلسطين بعضها مع بعض.

● **ويجدر بنا في هذه المقام أن نذكر، فضلاً عما سبق لنا ذكره، أن «الباب العالى» في المعاهدة التى عقدت بين الدول الأوروبية الكبرى وتركيا بشأن تسوية شئون الشرق والموقعة في ١٢ تموز سنة ١٨٧٨ صرح تصريحاً اختيارياً أعرب فيه عن رغبته في المحافظة على الحرية الدينية وتوسيع نطاقها أكبر توسيع (المادة ٤٢ من المعاهدة).**

أما في هذه القضية الخاصة التى عهد لهذه اللجنة التحقيق فيها، فلا يمكن العمل بهذا المبدأ السامى إلا إذا أبدى اتباع هذين المذهبين المختلفين، عند مراعاة القواعد المقررة سابقاً، استعداداً لإظهار الاحترام الواجب من الفريق الواحد نحو الآخر في مباشرة حقوق الملكية والتصرف التى للفريق الواحد بلا منازع والقيام بالخدمات الدينية من قبل الفريق الثانى على أرض ليس له فيها حق التصرف.

وتأمل اللجنة أن يقبل المسلمون واليهود قرارها ويحترموا ناظرين بعين الاعتبار إلى الوضعية الحاضرة وما يتوقف عليها ومدفوعين بالرغبة الصادقة للوصول الى التفاهم المتبادل، الأمر الذى لا مندوحة عنه حباً في مصلحتهما المشتركة في فلسطين وتوطيداً لأركان السلام في العالم أجمع.

قد توصلت اللجنة إلى آرائها وقراراتها هذه بإجماع الرأى.

كانون الأول سنة ١٩٣٠

إلياس لوفقرين

شارلس باردى

فان كمين

ستينغ ساهلين

خيانة الأقصى وبيع البراق

فى الوقت الذى تواصل فيه قوات الاحتلال الصهيونى حصارها العسكرى للضفة الغربية وقطاع غزة لعدة شهور متتالية، منذ انتفاضة الأقصى التى اندلعت فى أواخر سبتمبر ٢٠٠٠، بعد أن هاجم أرييل شارون وحشد من أنصاره الحرم القدسى الشريف، وفى الوقت الذى يتم فيه هذا الحصار العسكرى الهمجى، داخل الحصار الأكبر الذى بدأ منذ عام ١٩٤٨، بكل ما اعتراه من أحداث اقتلاع وإبادة علنية لشعب أعزل هو ضحية سلسلة متواصلة من التآمرات الدولية.. يخرج علينا الرئيس الأمريكى فى أواخر فترة رئاسته بمقترحات ترمى إلى تتويج نهاية حكمه بدق المسمار الأخير فى نعش الشعب الفلسطينى وقضية اغتصاب فلسطين المحتلة وابتلاعها الى غير رجعة، ودق الأسفين الهادم لوجود المسجد الأقصى!!

ولن نناقش هنا المقترحات الأمريكية هذه والتى تعنى تسليم الكيان الصهيونى المحتل لأرض فلسطين ما نسبته ٩٧% من أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، والسماح له بضم «تجمعات لمستوطنات يهودية على أن تعطى الفلسطينين مساحات من الأراضى بدلاً منها»، متناسياً أن هذه الأراضى وتلك، التى يتحدث عنها ويقسمها ويوزعها وفقاً لهواه بحيث يبدو الأمر وكأنه بمن بها على الفلسطينين، أنها أراضيهام أصلاً وفعلاً وأنه قد تم الاستيلاء عليها بأبشع وأحط وسائل الاستيلاء وأجرمها، على مرأى ومسمع من العالم

أجمع بل بمباركته وتواطؤه سواء بالفعل أو بالصمت وغض الطرف.

ولن نناقش مبدأ اقتراح كلينتون على الكيان الصهيوني استئجار مزيد من أراض جديدة «حتى وإن كانت بنسبة ٣٪ وما إلى ذلك من إجراءات خادعة لا تمثل في الواقع سوى مزيد من التحكم في مدينة الخليل والإبقاء على الوجود الصهيوني داخلها».

ولن نناقش حقيقة هذه المقترحات الأمريكية برمتها والتي لم تتغير في جوهرها عما سبقها من مقترحات سوى في مزيد من الالتفاف والتحايل في صياغة العبارات بغية منح الكيان الصهيوني حق الاستيطان النهائي في أبشع وأوضح جريمة احتلال واغتصاب تاريخية، ثابت للعالم أجمع تفاصيل حياكتها وتنفيذها.

ولن نناقش الثقة الساذجة التي يفترضها في أفراد ذلك الكيان، وهو أعلم الناس بأن عدد مرات انتهاكهم لحقوق الشعب الفلسطيني في أراضيه المفتصة تملأ عدة مجلدات بما تتضمنه من مخالفات إجرامية لكل ما صدر من قوانين وقرارات دولية، مروراً بكل ما قاموا به من تعذيب وحشي وتكسير عظام واعتداءات جنسية، تقوم بها مختلف فرق الأمن الإسرائيلية المدنية والعسكرية على السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، وكل ما يقومون به من أعمال استفزازية مهينة ضد أصحاب الأرض وأصحاب الحق، وصولاً إلى حقيقة انتزاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتغييبه عن الوجود.

كما لن نتحدث هنا عن تلك المجازر التاريخية من قبيل دير ياسين وصبرا وشتيلا، ولا مجزرة المصلين في ساحة المسجد الأقصى في أكتوبر ١٩٩٠ ولا مختلف مجازر التطهير العرقي التي وقعت ولا تزال تتواصل حتى يومنا هذا.. ولا عن اتفاقيات كامب ديفيد التي حولت القضية من احتلال غاصب لأرض الغير، الى مجرد «أراض متنازع عليها».. ولا عن موقف أمريكا المتحيّز بسفور لا يفضله إنسان، وكلها حقائق إن دلت على شيء فلا تدل سوى

على حقيقة واحدة، بكل أسف، وهى: أنه قد تم الاتفاق بين السادة فى العالم «المتحضر» على اختيار الشعب الفلسطينى كضحية يكفر بها عن جرائمه ضد يهود يرفض وجودهم على أراضيه ولأسباب معروفة.. وهى حقيقة لا يسع المجال هنا لتناولها.

كما لن نناقش تلاعب سيادته فيما يتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيه وديارهم.. وإنما سنتناول تلك الجزئية من مقترحاته والمتعلقة بالمسجد الأقصى الذى لا يجب ولا يجوز أصلاً أن يكون موضع تفاوض أو نقاش.. تلك الجزئية التى طرحها فى «ديمقراطية منفردة» من خلال ثلاثة خيارات مضحكة حيث إنها شئ واحد لا خيار فيه، هى:

١- سيادة فلسطينية على الحرم القدسى الشريف وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربى والمناطق المقدسة وتعتبر جزءاً منه.

٢- سيادة فلسطينية على الحرم القدسى وإسرائيلية على الحائط الغربى و«قدس الأقداس» الذى يعتبر جزءاً منه.

٣- سيادة فلسطينية على الحرم القدسى وإسرائيلية على الحائط الغربى مع سيادة وطنية مشتركة فيما يتعلق بالحفريات أسفل الحرم القدسى أو وراء الحائط واتفاق مشترك على أية عمليات حفر ويتعهد الطرفان بعدم الحفر تحت الحرم.

ومؤدى هذه الخيارات الثلاثة هو منح الكيان الصهيونى السيطرة على المنطقة السفلى من الحرم بما فيها حائطه الغربى المعروف تاريخياً باسم حائط البراق، لأن النبى محمداً صلوات الله عليه قد ربط البراق الذى أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى على ذلك الجدار، وهو نفس الجدار الذى يطلقون عليه زوراً وتدليسا «حائط المبكى»!!

كما تمنح هذه المقترحات الكيان الصهيونى الحق فى القيام بحفريات

أسفل الحرم أو وراء ذلك الحائط الغربى مع مراعاة أن تكون «بقرار مشترك» بين سلطة الصهاينة والسلطة الفلسطينية. ولا نملك إلا أن نعجب لتناسى سيادته عجرفة ذلك الكيان وعريدته بكل القرارات الرسمية والدولية- ولا نقول «الإدانات»، حتى يتخيل بسذاجة أن هؤلاء القتلة سيأخذون رأى الفلسطينيين قبل هدم المسجد! خاصة بعد أن أصبح معلوما لدى الجميع، بالعبارات المكتوبة والصور المنشورة، أنهم قد أعدوا هيكلاً سليمان ولم يبق سوى هدم المسجد الأقصى لإقامته..

وأهم ما نود لفت نظر المسلمين إليه، بل ونظر كافة الأطراف التى تتناول هذا الموضوع بالرأى أو المناقشة أن هذه الساحة بكل ما تضمه من آثار تمثل جزءاً لا يتجزأ من تراث المسلمين وأن الحائط الغربى تعود ملكيته إلى المسلمين وحدهم لأنه يمثل جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف التى هى من أملاك الوقف الإسلامى. وليس هذا القول مجرد قرار حماسى أو عاطفى، وإنما هو قرار اللجنة الدولية التى تم تشكيلها سنة ١٩٣٠ للبت فى زعم اليهود وادعائهم ملكية ذلك الحائط. وقد تقدمت هذه اللجنة بتقريرها إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠ وهو بعنوان: «الحق العربى فى حائط المبكى فى القدس».

أى أن الرئيس الأمريكى بتقديمه تلك المقترحات الثلاثة والتى يمنح من خلالها للصهاينة حق هدم المسجد الأقصى وما حوله من آثار إسلامية، بدأ بمناقضة قرار لعصبة الأمم، بنفس البساطة التى يقوم بها الصهاينة تخطى كل القرارات.. فلا نعتقد أنه أو نفر من رجالاته الذين يمدونه بالمعلومات يجهلون حقيقة وضع الحائط الغربى لساحة المسجد الأقصى!

لقد طال الوجود الصهيونى أكثر من اللازم تحت حماية المسئولين العرب مرة بالهزيمة ومرة بالهدنة ومرة بالنكسة ومرة بالتطبيع ومرة بالتواطؤ والتهاون، ولا يمكن تفسير الوضع القائم إلا بهذا، فالإنفاق العسكرى عند العرب ٦٠ ملياراً سنوياً تذهب إلى بائعى السلاح الأمريكان، وعند الكيان

الصهيوني ٦ مليارات فقط، وطائراتنا ٤٥٠٠ فى مقابل ٦٠٠ عندهم وعدد جيوشنا ٢,٥ مليون نسمة، فى مقابل ٢٠٠ ألف عندهم، وقس على ذلك كل جوانب العسكرية العربية، فإن انضم الى ذلك ما عند المسلمين وهم يمتلكون الآن القنبلة الذرية وأسلحة الدمار الشامل وغير الشامل وعددهم فاق المليار والربع وأصبح متقدماً لأول مرة فى التاريخ على أتباع كل الأديان فى الأرض إذا انضم ذلك لما عند العرب تبين مدى الوهن الذى ألقى فى القلوب كما أخبر سيدنا رسول الله ﷺ حيث يقول: «ويلقى فى قلوبكم الوهن» قالوا ما الوهن يا رسول الله قال: «حب الدنيا وكراهية الموت».

إن فرية «حائط المبكى» المزعوم، مثلها مثل كل الفريات الصهيونية، بما فيها عملية غرس نفس ذلك الكيان، قد تمت بنظام يمكن أن نطلق عليه بالعامية المصرية نظام «السحلبة» أى بنظام التسلل خطوة خطوة حتى لا يتنبه أحد الى حقيقة ما يحاك. وقد بدأت الأساليب التدريجية التى عمدت إليها الصهيونية لتغيير الوضع الراهن عن ذلك الحائط بعد الحرب العالمية الثانية.

وتلخصت هذه الأساليب التسللية فى جلب الكراسى والمصابيح والمستأثر من قبل المصلين اليهود، وذلك على غير عاداتهم السابقة، ووضع هذه الأدوات امام الحائط وتركها حتى يحدثوا سابقة تمكنهم من التقدم إلى الادعاء بحق ملكية الأرض التى يضعون عليها هذه المعدات.. ويزداد التسلل ليضاف إلى هذه الفرية أن ذلك المكان يمثل قدس أقدس المعبد!

وتنبه العرب الى هذه الحيلة وقاموا بالاحتجاج لدى الحكومة البريطانية على هذا الخرق الواضح للوضع الراهن، كما قاموا بتعبئة رأى العام الفلسطينى للتصدي له. ودارت محادثات طويلة بين رئيس المجلس الإسلامى الأعلى وحكومة الانتداب، بدأت فى ١٩ فبراير ١٩٢٢ واستمرت بلا انقطاع تقريباً إلى عام ١٩٢٩، عندما أدى الاستفزاز اليهودى عند الحائط الغربى إلى انفجار عربى مسلح ضد الجوالة اليهودية فى القدس

وغيرها من المدن الفلسطينية، رداً على المؤامرة الصهيونية على حائط البراق وتحويله إلى «حائط المبكى».

وكلما اشتد الموقف العربى كان رجال الانتداب يأمرّون الصهاينة برفع تلك المعدات فينصاعون لفترة ثم يعاودون المحاولات.. وتكررت المحاولات إلى أن وقع انفجار عام ١٩٢٩، المعروف باسم ثورة البراق. وعلى أثر هذه الاضطرابات أرسلت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق فى هذا الموضوع تعرف بلجنة «شو» نسبة إلى رئيسها. ومن ضمن ما أوصى به شو فى تقريره إرسال لجنة خاصة للتحقيق فى حقوق العرب واليهود فى حائط البراق وتقدمت الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم تطلب الموافقة على تكوين لجنة خاصة لهذا الغرض.

وفى ١٥ مايو ١٩٣٠، وافق مجلس عصبة الأمم على الأشخاص الذين تم ترشيحهم من قبل بريطانيا لعضوية اللجنة وهم:

١- الياس لوفجرين: وزير الشؤون الخارجية الأسوجى سابقاً وعضو مجلس الأعيان فى أسوج.

٢- شارلى باردى: نائب رئيس محكمة العدل فى جنيف ورئيس محكمة التحكيم النمساوية- الرومانية المختلطة.

٣- س. فان كين: عضو البرلمان الهولندى وحاكم الساحل الشرقى لجزيرة سومطرا سابقاً وقد وصلت هذه اللجنة الدولية إلى مدينة القدس فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ وأقامت بها شهراً كاملاً، عقدت خلاله ٢٣ جلسة، التزمت خلالها بالآصول القضائية المتبعة فى المحاكم الإنجليزية، كما استمعت، بالإضافة إلى ممثلى الطرفين الرسميين، إلى ٥٢ شاهداً، استدعى اليهود ٢١ منهم، واستدعى العرب العدد الآخر. وأثناء هذه الجلسات تم إبراز ٦١ وثيقة أو مجموعة من الوثائق، منها ٣٥ وثيقة قدمها اليهود، و٢٦ قدمها العرب.

ويوضح وليد الخالدي، الذي قدم لهذا التقرير عندما قامت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت بنشره عام ١٩٦٨، كيف كان الدفاع العربى يثير الإعجاب بإدراكه العميق لمغزى القدس وما ترمز إليه فى نظر العرب والمسلمين.. وقد حضر جلسات اللجنة مندوبون من جميع الأقطار العربية والإسلامية فى العالم بما فى ذلك مندوبون من المغرب وإيران وأندونيسيا.

وانتهت اللجنة الدولية من وضع تقريرها فى أول ديسمبر ١٩٣٠، ونالت استنتاجاتها موافقة الحكومة البريطانية وموافقة عصبة الأمم. وبذلك أصبح هذا التقرير وثيقة دولية فى غاية الأهمية، لابد من الاستناد إليها للرد على تلك الفريات الثلاث التى يقترحها الرئيس الأمريكى.

وتتلخص الاستنتاجات التى خرجت بها اللجنة إلى أن «حائط المبكى» كما يسمونه بالذات هو أثر إسلامى مقدس، وأنه بكل حجر ومدماك فيه، طولاً وعرضاً، بما فيه الرصيف المقابل والمنطقة الملاصقة له داخل أسوار المدينة القديمة ملك عربى ووقف إسلامى خالد، وأنه لا حق إطلاقاً وشمولاً لليهودية فى ملكية أية ذرة من ذراته، وأن كل ما لليهودية علينا هو «حق» الزيارة الى الحائط ليس إلا.. وحتى هذا «الحق» منبعه التسامح العربى الإسلامى ولا ينطوى على أى نوع من أنواع الملكية لليهود، بل هو مقيد بالحدود التى تفرضها الأعراف والتقاليد الإسلامية من حيث أوقات الزيارة أو كيفية أدائها، وما يجوز للمصلين اليهود الإتيان به إلى الحائط من أدوات من أجل الزيارة.

والجدير بالذكر والذال على فرية الصهاينة فى ملكية حائط البراق، أن مكان نواح اليهود قديماً كان على جبل الزيتون حيث كان باستطاعة المصلين مشاهدة أطلال الهيكل عن بعد، أو بالقرب منه. بل حتى الوعد المشئوم الذى وقعه بلفور فى نوفمبر ١٩١٧ والذي قال فيه «إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وستبذل

جهداً لتسهيل تحقيق هذه الغاية، مع البيان الجلى بأن لا يُفعل شيء يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن»، حتى هذا الوعد المشؤوم ينص على عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية- بغض الطرف عن اعتبار الفلسطينيين طائفة من الطوائف المقيمة في فلسطين!

إن الغرب الذي ألف القيام بالمجازر وعمليات الإبادة والقتل الجماعي أو العرقي، ببرود ودأب، وكأنه لا يقترب شيئاً مخرلاً بالإنسانية وحقوق الإنسان أو بالعدالة والأمانة والشرف.. إن الذين اغتالوا سكان استراليا الأصليين وأبادوهم وأبادوا هنود الأمريكتين. وأبادوا شعب الأليبيجوا (على مسافة ستمائة كيلومتراً تقريباً من باريس) وأقاموا مجازر البروتستانت المعروفة بمذبحة سان برتليمي (في باريس) والتي صارت رمزاً لعدم التسامح الديني.. إن من أقاموا مجازر الحروب الصليبية على مدى قرنين من الزمان بزعمامة البابوية ومباركتها، وأبادوا ملايين المسلمين فيها وفي مجازر محاكم التفتيش وفي كل ما تلاها من مجازر في البوسنة والهرسك وألبانيا أو أندونيسيا وأفريقيا وغيرها.. إن أولئك الذين تقطر أيديهم بدماء ملايين الأبرياء لن يحركوا ساكناً لإنقاذ شعب فلسطين الذي أصبح أكثر من نصفه لاجئاً يعيش في المخيمات بسبب تواطئهم.. ولن يحركوا ساكناً لإنقاذ البقية الباقية المعزولة من السلاح إلا من بضعة حجارة وسط ترسانة مدججة بالمحرم والمباح من الأسلحة.. فهذه قضية تقع على العرب والمسلمين أينما كانوا..

إن القدس بأسرها مدينة عربية ويجب أن تظل موحدة وعاصمة أبدية لفلسطين.

إن المسجد الأقصى، ثالث الحرمين وثاني القبلتين، لا يجب ولا يجوز أن يكون مادة تفاوض فهو بيت من بيوت الله لكل المسلمين والمساس به يعد مساساً بما لله من مقدسات في الأرض التي بارك حولها.

- لا تهاون ولا تفريط في حق عودة اللاجئين إلى بلادهم وديارهم.
 - الدفاع عن القدس موحدة عاصمة للعرب أمانة في رقبة أصحاب القرار المسلمين والعرب.
 - الدفاع عن المسجد الأقصى وحائط البراق أمانة في عنق كل مسلم ومسلمة في جميع أنحاء العالم وأينما كانوا.
 - الجهاد في سبيل الله دفاعاً عن الأقصى أمانة في عنق كل مسلم ومسلمة.
- لقد تمت عملية غرس الكيان الصهيوني في أرض فلسطين المحتلة بسبب خيانة بعض الملوك والرؤساء العرب.. واليوم، يطالب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن يشارك جميع الملوك والرؤساء والحكام المسلمين والعرب في خيانة جماعية موحدة لاقتلاع شعب فلسطين ودفن ملف القضية الفلسطينية لاستتباب الوضع للصهاينة في أرض فلسطين المحتلة.. وتزداد الضغوط على العرب وعلى المنطقة بأسرها لخيانة أرواح أبنائهم ودمائهم، بسلطان وقهر.. وهنا لا يسعنا إلا أن ندعو الله سبحانه وتعالى، أن يثبت المجاهدين في سبيله وليعلم العالم أن مثل هذا السلام لن يؤدي إلى استقرار المنطقة بل سيزيدها اشتعلاً فلن ينسى المسلم مقدساته ولن ينسى دماء الشهداء أو يخونهم.

وماذا بعد؟

● ماذا بعد كل هذه الوثائق الثابتة للحق الفلسطيني وللحق العربي والإسلامي، الدامغة للكيان الصهيوني المحتل لأرض فلسطين، وهي وثائق وقرارات صاغها بعض أمناء الغرب ومؤسساته، ولا نملك إلا أن نتساءل: ما معنى ذلك الصمت الذي يختم على قلوبنا وأبصارنا، حكامًا ومحكومين، وما معنى ذلك العمى الذي يخرس ضمائرنا إلى درجة التفريط في حقوقنا وفي حقوق الله علينا؟ ما الذي يلزمنا بقبول الظلم والمهانة، بالذل والهوان، ونحن أصحاب الحق؟ ما معنى ذلك الصمت والرضوخ الذي يغلفنا ويسلبنا إرادتنا وحقوقنا ويجبرنا على التفريط في أرضنا ودماء أبنائنا وعلى التفريط في ديننا ورموزه؟ ما الذي ننتظره من ذلك الغرب الذي اختلق القضية الفلسطينية برمته وفرضها علينا؟ وما معنى هذا التمسك المخادع بالمفاوضات المزعومة والتي ليست في الواقع إلا ذريعة لهم لكسب الوقت وتحقيق مزيد من الاستيطان، وما معنى الاكتفاء بالانتفاضة بالحجارة وهي تمثل في واقع الأمر عملية استنزاف بطيئة ومتواصلة للشعب الفلسطيني وشبابه؟

● إن الغرب المتعصب الذي دأب على نصب العداء للمسلمين والعرب منذ مجيء الإسلام وبداية انتشاره، وأقام المذابح والمجازر من الحروب الصليبية بل وقبلها إلى يومنا هذا، مرورًا بهدم الإمبراطورية العثمانية،

وحرب البوسنة والهرسك، ومجازر الفلبين وإندونيسيا وأفريقيا شمالاً وجنوباً، وكل ما نعيشه من عمليات اقتلاع مكشوفة، هو نفسه الغرب الاستعماري الذي ابتدع نظام الاستعمار والذي قامت حضارته وثرواته على نهب وامتصاص ثروات ما أطلق عليه «العالم الثالث». استعمار منذ أكثر من ستمائة عام ولا يزال، وهو نفسه الغرب الذي اختلق وغرس الكيان الصهيوني في أرض يعرف العالم أجمع أنها أرض مغتصبة.. لذلك لن يقوم أبداً بحل هذه القضية. فالحل يكمن في أيدينا نحن، حكاماً ومحكومين، الحل يكمن في أيدينا نحن كعرب ومسلمين.

علينا أن نرفض الظلم والقهر، ونرفض الالتزام بكل ما يكبلوننا به من اتفاقيات وقرارات مجحفة - فما من اتفاقية ولا من قرار قد صدر ضد الكيان الصهيوني إلا وانتهكه.. ومنها قرار إدانة إسرائيل لخرقها المستمر لقرارات الأمم المتحدة واليونسكو بشأن مدينة القدس.. ومنها إدانة المجلس التنفيذي لخرق إسرائيل المستمر للقرارات المذكورة وللقرارات المتخذة من قِبَلِ المؤتمر العام ومن قِبَلِ المجلس التنفيذي.. ومنها القرارات المتعلقة بالسياسات والإجراءات التي تؤثر في الصفة الطبيعية والتركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة.. ومنها القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في جلساته المتعددة والمتعلقة بالمحافظة على الممتلكات الدينية والثقافية وخصوصاً مدينة القدس.. بل ومنها قرار اللبى المشؤم الذي وعد فيه بعدم المساس بالأمكن المقدسة.. ومنها وعد «بلفور» المقتصب لأرض فلسطين والذي نص على ألا يتم فعل أى شيء يغير الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين!!

● والقارئ لتقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم على حائط البراق يرى بوضوح كيف تمت عملية التسلل التدريجي من مجرد وقوف بعض أفراد الصهاينة للنواح، وكيفية تحويل ذلك إلى طقوس تتطلب نقل بعض

المعدات، ثم إلى المطالبة بمنع المسلمين من «إزعاجهم» أثناء صلواتهم!! وكيف أنه حتى صياغة ذلك التقرير عام ١٩٣٠ لم يدّع فريق اليهود ملكية الحائط! والأدهى من ذلك نرى تمسكهم بتنفيذ ما ورد بشأن ضمان حرية العبادة بصك الانتداب لصالحهم هم بينما يطيحون بكل القرارات الدولية التي صدرت بإدانة تعسفاتهم ضد المسلمين، وما آل إليه الوضع حالياً من منعهم المسلمين من الوصول إلى أماكن العبادة - ولن نقول شيئاً عن كل ما قامت به أياديهم بهدم للآثار الإسلامية، فما من إنسان يجهل اليوم كيف يقوم الكيان الصهيوني باستغلال الحفريات في محاولة مستميتة لإثبات ادعاءاته ، وأبرز ما في هذا الجانب هو «التزوير التاريخي» لأسماء ومكتشفات وموجودات المواقع التاريخية.. وهي حفريات تتم بأسلوب يتسم بالعدوانية ومصادرة الممتلكات العربية والأوقاف الإسلامية وطمس الهوية الحضارية المتميزة لمدينة القدس.

● ولقد رفضت المؤتمرات التي أقيمت من أجل القدس أي حل لا يعيد جميع الأراضي المحتلة إلى العرب وفي مقدمتها القدس بكاملها سيادة وإدارة، كما رفضت فكرة تدويلها بأية صورة من الصور.. فما الذي نحن فاعلوه في التمسك بمفاوضات ممجوجة لا طائل منها إلا مزيداً من غرس الاستيطان الصهيوني؟!

● إن «عملية السلام» المزعومة، أو تلك الخديعة الكبرى التي تم ابتداعها أيام أوسلو سنة ١٩٩٣، والتي استخدمتها الولايات المتحدة لرفض العديد من قرارات مجلس الأمن بحجة التوصل إلى حل دبلوماسي، ليست في واقع الأمر إلا عملية تسويق متواصلة لذلك الحل الدبلوماسي، المزعوم أو لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم. فبعد سبع سنوات من إعلان تلك المبادئ في سبتمبر ١٩٩٣ أصبح الفلسطينيون لا يسيطرون إلا على ١,١٣٪ من الضفة و ٧٠٪ من شريط غزة، ولا يسيطرون على شيء في

القدس.. بل لقد ضاعف الكيان الصهيوني عدد المستعمرات خلال عشر سنوات، وقام بتوسيع المستوطنات ومواصلة السياسة التعسفية بتقليل كميات المياه المتاحة لثلاثة ملايين فلسطيني، ومنعهم من تنمية مواردهم، وحبس شعب بأسره في مساحات محدودة بواسطة شبكة من الطرق المتاحة لليهود وحدهم.. فلقد تم إنشاء هذه الطرق بحيث يتمكن ٢٠٠٠٠٠ يهودي من محاصرة قرابة ثلاثة ملايين فلسطيني حتى يخضعوا لمطالب الغزاة.

● إن الهدف لواضح. فما يتم بالفعل هو عملية محاصرة وإبادة للفلسطينيين بواسطة المساندة العسكرية للولايات المتحدة.. والتلاعب من جانبها لواضح أيضاً، فمنذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي طرح فكرة السلام التام مقابل الانسحاب التام قد استبعد كلية فكرة الحقوق الفلسطينية وعودة اللاجئين، علماً بأن هيئة الأمم كانت قد أقرت عودتهم منذ عام ١٩٤٨ في القرار رقم ١٩٤.

● لقد اجتمعت الآراء الأمنية لرجال الدين المسلمين: على أن الصلح مع إسرائيل لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار الغاصب على ما اغتصبه وتمكينه من الاستمرار في عدوانه، وأن التعاون مع الدول التي تشد أزر الصهاينة غير جائز شرعاً إذ إنه يمكنهم من البقاء دولة في الأراضي الإسلامية المفتتصة، ويجب على المسلمين جميعاً وأينما كانوا أن يبذلوا قصارى جهودهم لتحرير الأراضي الفلسطينية وإنقاذ المسجد الأقصى وسائر المقدسات الإسلامية من براثنهم.

● لذلك لن نكف عن تكرار عبارة علينا أن نرفض الظلم والقهر، ونرفض الالتزام بكل ما يكلوننا به من اتفاقيات وقرارات مجحفة - فما من اتفاقية أو قرار إلا وانتهكه الكيان الصهيوني، علينا أن نرفض الانصياع لتلك العقوبات المفتعلة التي يلوحون بها أو يفرضونها عنوة على بلداننا، وعلينا أن نرفض تنفيذ مخططات الغرب المفتصب لحقوقنا بأيدينا نحن، وعلينا أن نكف عن التواطؤ بالفعل أو بالصمت وعدم قبول الوضع على ما هو عليه..

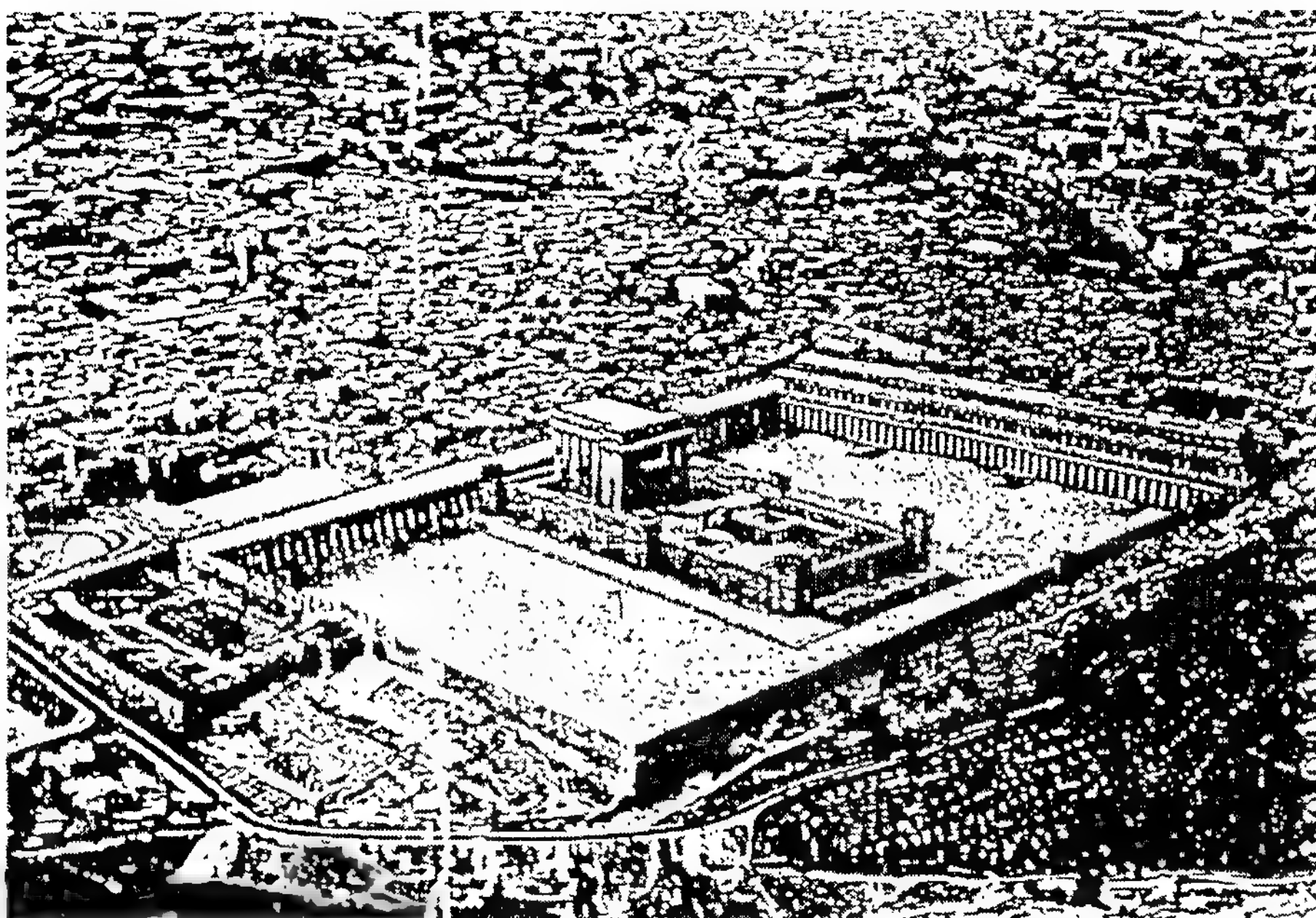
علينا أن نفرض على ذلك الغرب مطالبنا وحقوقنا وأن نقف جميعاً، حكاماً ومحكومين، كبنيان مرصوص، لا من أجل «مظهرية» الصلاة فحسب وإنما لتحرير الأرض. فلسطين أرض عربية والقدس كلها عاصمة أبدية لفلسطين، والمسجد الأقصى - أولى القبلتين وثالث الحرمين - لا يجب ولا يمكن أن يكون موضع نقاش أو مساومة، فالغرب لن يحمينا من الله سبحانه وتعالى، ولن يحمينا من غضبه علينا لتفريطنا في حقوقنا.

● كما لن نكف عن تكرار عبارة مفتي الديار الأسبق (راجع صفحات

٩١ - ٩٨): إنَّ الجهاد بالنفس أو بالمال لإنقاذ فلسطين واجب شرعاً على القادرين من أهلها وأهل الدول الإسلامية حيث إن الكيان الصهيوني المحتل الأرض فلسطين يسعى للسيطرة على دول الإسلام والقضاء على عروبتها وحضارتها.. ومن نكص عن القيام بهذا الواجب مع الاستطاعة أو تخاذل كان آثماً.. بل إن كل تخلف عن ذلك يعد بمثابة عصيان لله سبحانه وتعالى، ويعد إثمًا كبيراً.

أ. د. زينب عبدالعزيز

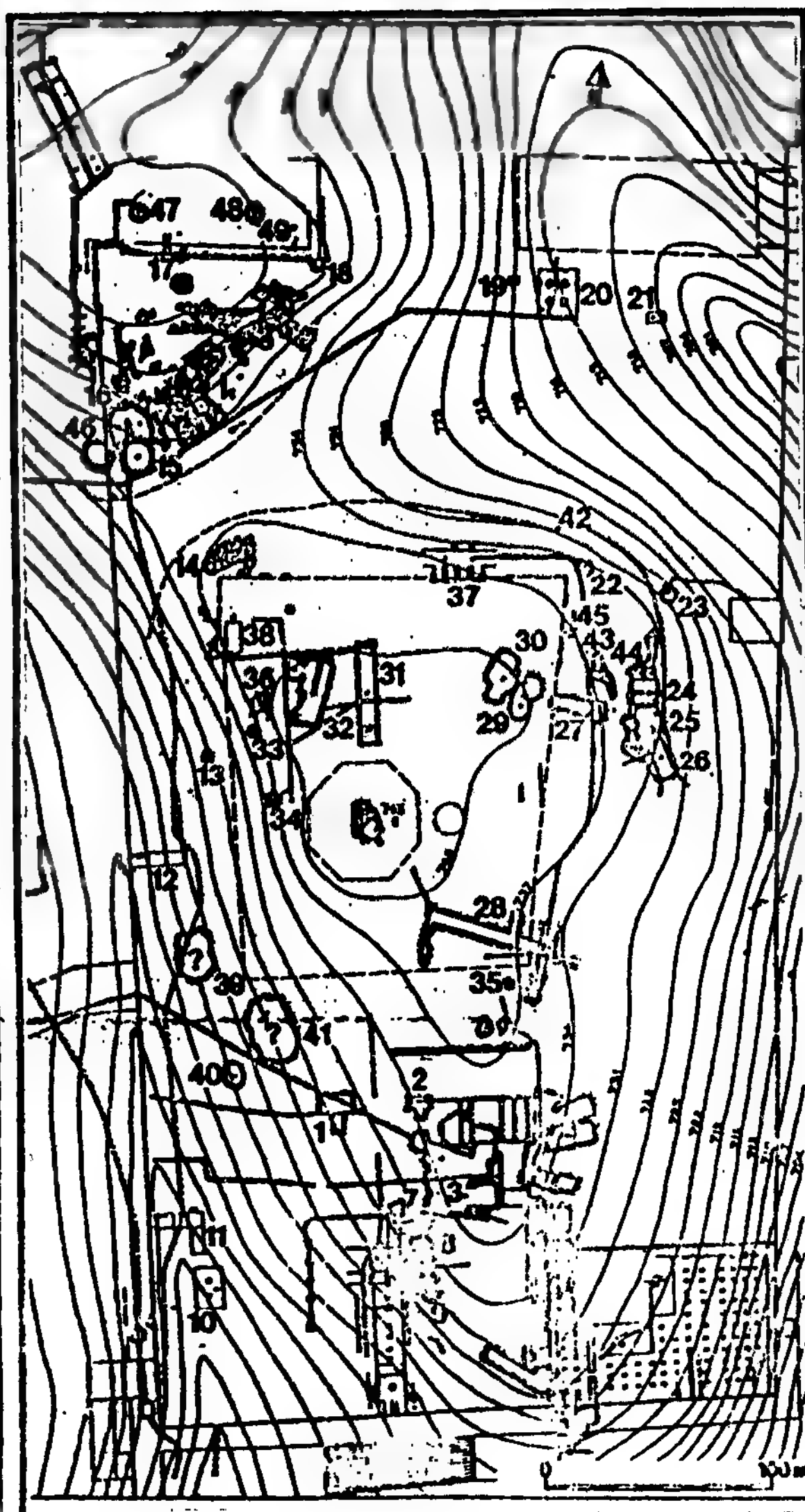


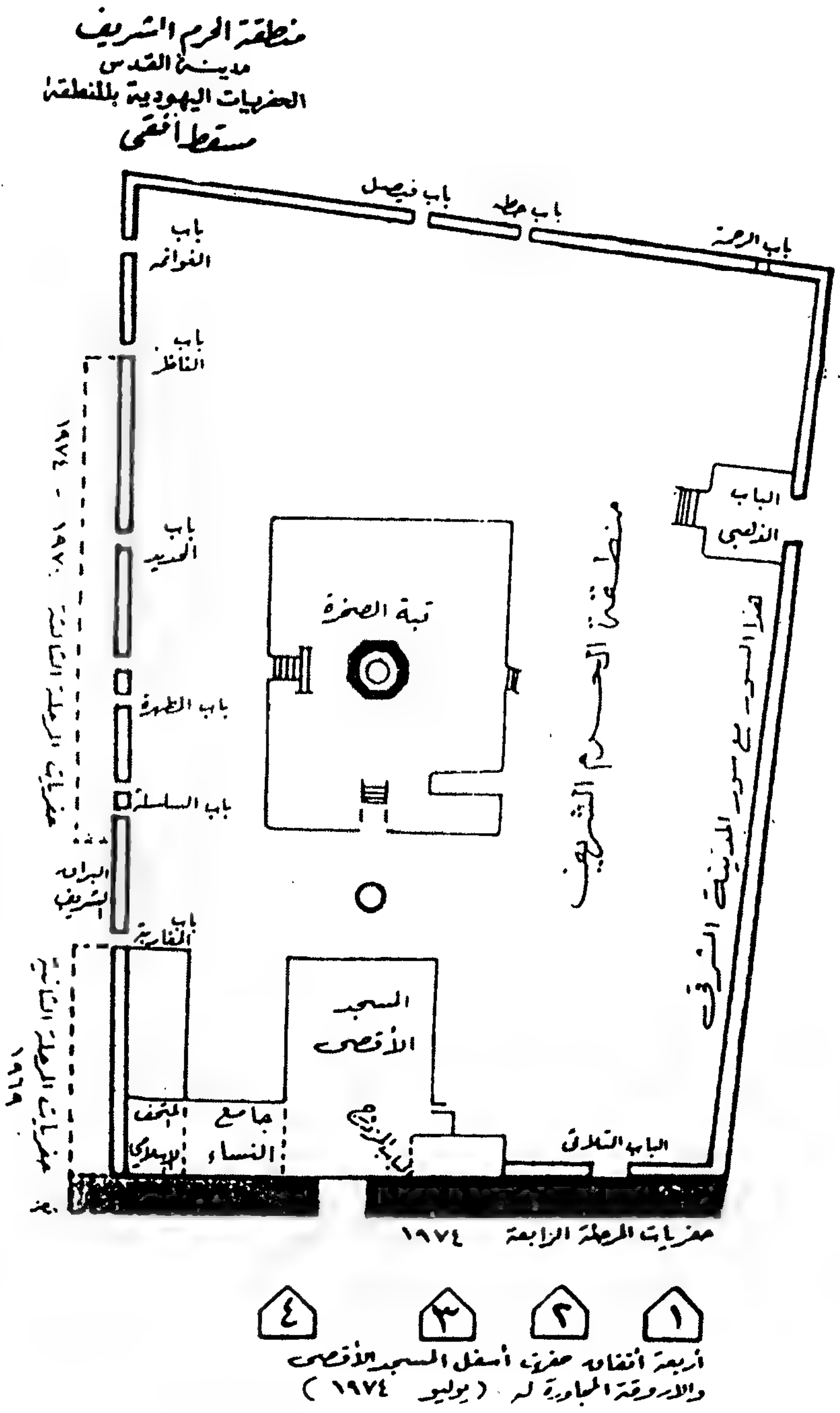


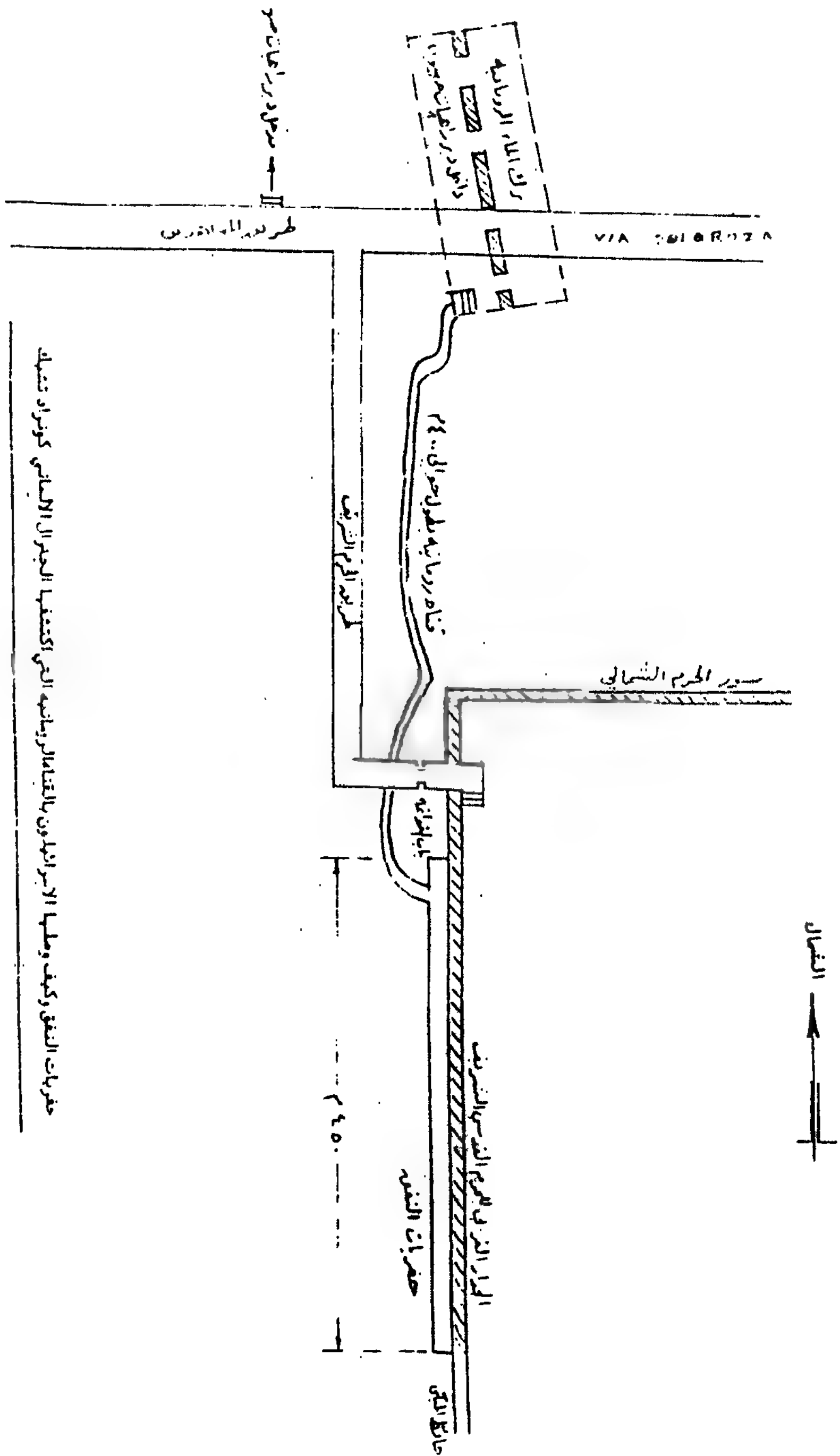
آراء اليهود المتضاربة حول الهيكل (تدل على عدم وجود أي أثر له في هذه المنطقة)

جماعة ناطوري كارثا	يهود مدينة موني في ولاية نيويورك	دان باحات	أبناء جبل البيت	اليرفسور مازار	اليرفسور كوفمان	المكايرون	يوسيفوس فلافوس	المشنة وهي تفصيلات التلمود	أبواب الهيكل
			فوق الصخرة مباشرة وكانت الصخرة مذبح الهيكل	باب واحد من الجهة الغربية عند قوس روتسون	باب واحد من الجهة الشرقية وهو الباب الذهبي		أربعة أبواب من الجهة الغربية	باب واحد من الجهة الغربية	
				مكان الأقصى ورسم شكله في كتابه الذي ألفه عن الآثار	شمال قبة الصخرة الشرقية وقدس الأقداس مكان قبة الأرواح				موقع الهيكل
					مستطيل ورسم شكله	دائري للهيكلين الأول والثاني		مربع	الشكل
		ميكل هيرود كل الرابع			ميكل هيرود كان الثاني		يقول إنه ضعف المعجم الموصوف في المشنة		المعجم
									عدد الهياكل
لا يجوز أن يضي يد الإنسان	يجب انتظار الله ليبحث المسيح								هل يجوز بناء الهيكل الجديد

شبكة الأنفاق الإسرائيلية تحت المدينة المقدسة والحرم القدسي الشريف







حفريات النفق وكيفية وطولها الاثر الاندونى بالقياس الى راسه التي اكتشفها الجيولوج الاسفاني كونراد تشيك

الفهرس

5	إهداء
7	● تقديم أ. د. / على جمعة
9	● مقدمة الطبعة الثانية: من حائط البراق إلى حائط العار
25	● عرض القضية
35	القضية من بعض الوثائق
35	ملخص تاريخ القضية الفلسطينية ١٨٩٧ - ١٩٩٧
45	القدس أورشلیم
48	تسلسل لأحداث تاريخ القدس
59	القدس فی قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧
59	الجمعية العامة
59	مجلس الأمن
59	اليونسكو

- ٣ - أ: فتاوى العلماء بشأن فلسطين - القدس 79
- بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافى 79
- ب: فتوى لجنة الأزهر بتحريم الصلح من الكيان الصهيونى 93
- ٤ - قصة الحفريات من القرن ١٩ حتى اليوم 103
- الحفريات الأوروبية والصهيونية فى القدس وضواحيها 103
- أهداف إسرائيل من الإسراع بالحفريات 111
- مراحل الحفريات 112
- حفر النفق تدمير وتدنيس للمقدسات الإسلامية 115
- قصة النفق الجديد ١٩٩٦ 116
- حائط البراق 121
- ٥ - حائط البراق: أ - فى الموسوعة اليهودية 121
- بلادنا فلسطين 123
- بيت المقدس والمسجد الأقصى دراسة تاريخية موثقة 129
- صورة جهادية للدفاع عن المسجد الأقصى 130
- ثورة البراق من أجل المسجد الأقصى سنة ١٩٢٩ م 130
- ب: بدء النزاع حول الحائط 130
- ٦ - ثورة البراق 130

135 تقرير لجنة شو
	تقرير اللجنة الدولية المقدم الى عصبة الأمم المتحدة
137 عن حائط المبكي ديسمبر ١٩٣٠
138 الفصل الأول
138 مقدمة
146 الفصل الثاني
146 في وصف حائط المبكي (البراق) والأماكن المجاورة له
149 الفصل الثالث
149 لمحة تاريخية
160 الفصل الرابع
160 مطالب وادعاءات
166 حجج المسلمين
176 الفصل الخامس
176 في البيانات والشهادات
189 الفصل السادس
189 في آراء اللجنة والاستنتاجات التي توصلت إليها
189 المهمة التي أنيطت باللجنة

195 تطبيق مبادئ الحالة الراهنة
199 ملكية الحائط وماجاوره
202 قدسية الحائط والرصيف
204 السلوك إلى المكان الكائن أمام الحائط
210 صبغة الصلوات اليهودية ومداهها
231 ● خيانة الأقصى وبيع البراق
241 ● وماذا بعد؟
251 الفهرس

صالح عن الكفار

الإلحاد وأسبابه الصفحة السوداء للكنيسة

يتناول هذا الكتاب واحدة من أهم مشاكل العصر الحديث أو أعمقها في الغرب المسيحي، ألا وهي: مشكلة الإلحاد. موضعاً كيف أنها تكمن أساساً في نقطتين: مشكلة اللاهوت المسيحي نفسه. ذلك اللاهوت الذي لا يتمشى مع العقل والمنطق ويتم فرضه قهراً: وكل ما بنى عليها من أكاذيب على مر العصور، وهو نقد يعتمد على المنطق والوثائق التاريخية الدامغة وعلى كل ما لم تستطع الكنيسة أن تواجهه.

- حتى يومنا هذا - بأية ردود يقينية أو حتى مقنعة.. بل هي لا تزال تحاول فرضها على العالم..

ويتناول الكتاب قضية الإلحاد من خلال خطين أساسيين: الجانب التاريخي، أو ما يطلق عليه البعض حالياً هنا: «الصفحة السوداء للمسيحية»، وهو بمثابة تواريخ وأحداث لمسيرة الكنيسة ورايتها الدامية على مر العصور؛ والجانب الوثائقي المسبب للإلحاد. وذلك من خلال أهم الاكتشافات العلمية والتاريخية واللغوية. الأمر الذي وصل بهم إلى تأكيد أن الأناجيل ليست مقدسة أو منزلة. وإنما تم تكوينها عبر القرون، وأن عيسى بن مريم لا علاقة له بتلك الأسطورة التي نسجت الكنيسة لتجعل منه إلهاً قد تجسد ليفادي البشر - نقلاً عن أساطير أخرى مثل الآلهة الوثنية حوريس أو مترا، موضحين بالوثائق كيف ومن ومتى تم نسج كل جزئية من جزئيات هذه الأسطورة التي بدأت بأكاذيب بولس الرسول - على حد قوله في رسالته إلى أهل رومية (٢: ٧) !

أ. د. زينب عبد العزيز

هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة الحدائثة والاصولية

■ الأصولية والحدائثة من الكلمات المصيرية التي تحكمت ولا تزال تتحكم في مصير الشعوب الغربية المسيحية، وتتحكم حالياً ولو من خلال أقنعة تمويهية، في مصير الشعوب الإسلامية والعربية.

وعلى الرغم من كل ما كتب باللغة العربية من أبحاث ودراسات حول الأصولية والحدائثة. وهي مسميات تؤدي في نهاية المطاف إلى العلمنة والتفريب أو فرض النمط الغربي على المجتمعات الإسلامية والعربية، فلم يتطرق أحد للملمح الديني بهذا الوضوح، لتأكيد أن هذه الكلمات قد وجدت أو أنه قد تم اختلاقها لغوياً للتعبير عن معركة الكنيسة وصراعها مع العلم والعلماء..

كما يؤكد هذا البحث عدم جواز استخدام هاتين العبارتين في المجال الإسلامي وخاصة في مجال القرآن الكريم والسنة. لأن استخدامهما في المجال الغربي يطابق الواقع الذي تتخبط فيه الكنيسة وأصولها المحرقة التي عُيِّت بها على مر التاريخ.

أما محاولة فرض مثل هذه الكلمات أو إقحامها في الخطاب الإسلامي فيُعد تخريباً مرفوضاً لا بد من التصدي له لأن نص القرآن منزل لم يتعرض لأي تحريف. والإسلام لم يعرف أي معركة بين القرآن والتقدم العلمي أو العلماء..

أ. د/ زينب عبد العزيز

من حائط البراق إلى جدار العار

■ هذا الكتاب

يتضمن الوثائق التي تثبت ملكية المسلمين لحائط البراق ومحاولات اليهود المستمرة للسيطرة عليه.. كما يتضمن نبذة عن تاريخ القدس الشريف عبر العصور إلى أن تمت محاصرتها بجدار العار..

وثائق، تواريخ وأحداث تثبت كيف تولدت ونمت فكرة غرس الكيان الصهيوني في أرض فلسطين لتحويلها إلى «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» كما أعلنتها الفاصيون..

إنها بعض وثائق مجزرة من أكبر مجازر التاريخ الحديث إنسانيا وحضاريا والتي بدأت بتواطؤ أنصار من الغرب والشرق، ولا تزال تتواصل في إصرار غريب بعد أن جاهد كل مشارك بطريقته في طمس معالم الحقيقة بالأكاذيب والخدع والتحايل أو حتى بمجرد الصمت وغض البصر.

وبالها من خيانة جماعية، موحدة، لاقتلاع شعب ودفن قضيته في لامبالاة منفردة..

الناشر

